

البيان في الخلاف بين أبي تميمية وأبي حيان

تأليف

الدكتور محمد أحمد عبد الله الوليد

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة بنغازي

تقديم

سماعة العلامة الدكتور عبد العزيز الحزني

سماعة العلامة الدكتور محمد زين العابدين رستم



حَيَّ عَلَى الْأَصْلَانِ

الْبَيَانِ فِي الْخِلَافِ
بَيْنَ
ابْنِ تَمِيَّةٍ وَابْنِ حَيَّانٍ



للدراسات والنشر

الناشر دار الخزانة الأزهرية للدراسات والنشر

مؤسسة علمية ثقافية تراثية

أسسها عبد العظيم إبراهيم عبد الحليم

سنة 1435 هـ - 2015 م.

تتسم بنشر نفايس التراث الإسلامي بكافة صوره وأشكاله وفق أنس التحقيق العلمي وتركز على الجديد المفيد مما لم ينشر من قبل أو إعادة ما نشر ولم يلق العناية تضم نخبة من الباحثين، وينشر على أعمالها كوكبة من كبار العلماء من جميع أنحاء العالم الإسلامي، وتهدف إلى نشر العلم والثقافة، وليس لها أي توجه سياسي أو أي انتهاز حزبي أو طائفي. بل على العكس من ذلك إذ تسعى الخزانة من خلال أعمالها إلى نشر ثقافة السلام وتعزيز قيم التعايش، ومحاربة التطرف من خلال منهج إسلامي أزهرى وسطي.



00201146118471

00201227348024

00201014616909



Daralkhezana@gmail.com



Daralkhezana@hotmail.com

dar-al-khezana al-azhareya.com



فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية:

الوليد، محمد أحمد.

البيان في الخلاف بين ابن تيمية وأبي حيان.

تأليف: محمد أحمد الوليد.

تقديم: عبدالعزيز الحربي، محمد زين العابدين رستم

١. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن

عبد الله (٦٦١ هـ / ٧٢٨ هـ)

٢. أبي حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف

(٦٥٤ هـ / ٧٤٥ هـ)

٣. البلاغة العربية - البيان

٤. العنوان ٤١٤،٣

ط - ١ القاهرة 1440 هـ / 2019 م.

دار الخزانة الأزهرية للدراسات والنشر

ص - 20X14 سم

عدد الصفحات: 184 صفحة

رقم الإيداع: 2748 / 2019 .

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩ م

(هذا الكتاب قد خضع للتحكيم)

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن رأي دار الخزانة الأزهرية للدراسات والنشر)

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر (دار الخزانة الأزهرية)؛ ويُحظر إعادة إصدار هذا الكتاب، ويُمنع نسخه أو استعمال أي جزء منه، بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة، أو أي وسيلة نشر أخرى، بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها، إلا بموافقة الناشر خطياً.

البَيَّانُ فِي خِلَافِ بَيْنَ اِبْتِمَاعِيَّةٍ وَ اِبْتِحْيَانِ

تأليف

الدكتور محمد دُرُوح محمد عبد الله الدوليد

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة بنغازي

تقديم

سمّاحة العلامة الدكتور عبد العزيز الحزني

سمّاحة العلامة الدكتور محمد زين العابدين رُستم



﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا
الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ
رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ .

[الحشر الآية (١٠)].

«وَحَضَرَ عِنْدَهُ شَيْخَنَا أَبُو حَيَّانَ وَكَانَ عَلَامَةً وَقْتِهِ فِي النَّحْوِ
فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ عَيْنَايَ مِثْلَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. ثُمَّ مَدَحَهُ عَلَى الْبَدِيعَةِ فِي
الْمَجْلَسِ:

لَمَّا أَتَيْنَا تَقِيَّ الدِّينِ لَاحَ لَنَا
دَاعٍ إِلَى اللَّهِ فَردَ مَا لَهُ وَزُرُ
عَلَى مَحْيَاهُ مِنْ سَيِّمَاتِ الْأَلَى صَحَبُوا
خَيْرَ الْبَرِيَّةِ نُورَ دُونِهِ الْقَمَرُ
حَبِيبُ تَسْرِبِلٍ مِنْهُ دَهْرُهُ حَبِيبًا
بَحْرُ تَقَاذِفٍ مِنْ أَمْوَاجِهِ الدَّرَرُ
قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي نَصْرِ شَرِيعَتِنَا
مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُّ
فَأَظْهَرَ الْحَقَّ إِذْ آثَارُهُ دَرَسَتْ
وَأَخْمَدَ الشَّرَّ إِذْ طَارَتْ لَهُ شَرَرُ
كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ حَبِيبِ يَحْيَى فَهَا
أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي قَدْ كَانَ يَنْتَظَرُ

قَالَ: «ثُمَّ دَارَ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ فِيهِ ذَكَرَ سَيِّئُوهُ فَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِيهِ
كَلَامًا نَافِرَهُ عَلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ وَقَطَعَهُ بِسَبَبِهِ ثُمَّ عَادَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ
ذَمًّا لَهُ وَاتَّخَذَهُ لَهُ ذَنْبًا لَا يَغْفَرُ».

الرَّدُّ الْوَافِرُ: ٦٣.

تقديم

سماحة العلامة الدكتور عبد العزيز بن علي الحربي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، على آله وصحبه ومن والاه.. وبعد:

فقد نظرت فيما كتب الباحث البارع الدكتور/ محمد أحمد الوليد «البيان في الخلاف بين ابن تيمية وأبي حيان» ووجدته بحثاً طريفاً شائقاً حسن التقسيم والتعليل، وفيه جودة تصور في التحليل النفسي للخصومة العارضة بين الشيخين، وفي ذلك حمل لما يصدر عن العلماء على محمل حسن يوسع دائرة العذر، لا سيما في مقام الجدل والمناظرة، فهذه المقامات لا يكاد يبرأ فيها اللسان إذا استغضب صاحبه.

وكنت أتشوف (بالفاء والقاف) إلى أن أجد شيئاً من المسائل التي ذكر ابن تيمية أن سيئويه أخطأ فيها.

وما أظن هذه القولة من شيخ الإسلام إلا أثراً من غوائل غضبته في ذلك المجلس، وأنه أراد بالعدد الكثرة، وقد بينت هذا

في بعض كتبي ، ولعله في «لحن القول» أو «الفتاوى اللغوية» .
 ويشكر للباحث الشيخ محمد إنصافه وحسن أدبه . . وبالله
 تعالى التوفيق .

وكتبه

الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن علي الحربي

أستاذ القراءات والتفسير بجامعة أم القرى

ورئيس مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية

مكة المكرمة

٤ جماد أول ١٤٤٠هـ

تقديم

سماحة العلامة الدكتور محمد بن زين العابدين رُستم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اختار من الناس أهل العلم واضطفاهم،
وبين فضلهم ونوّه بمنزلتهم، والصلاة والسلام على أشرف
عالم عرفه البشر طرا سيّدنا محمّد بن عبد الله، وعلى آله
وصحبه الذين كانوا في العلم بالمحلّ الأجّل، والموضع
الأفخم، وسلّم تسليما كثيرا، أما بعد:

فلقد اقتضت حكمة المولى جلّ في علاه، أن يكون بين
أهل العلم من الخصومة والمنافرة ما يكون نظيره بين مُطلق
الناس، بيد أن المنافسة بين العلماء يمتدّ ضررها في التلاميذ
والأتباع، ويتواصل شرّها في أجيال القارئین لتراثهم، ولذلك
قد نهض بعض الباحثين في هذا العصر إلى تحقيق القول في
بعض ما قد حصل من ذلك بين العلماء المشهورين، والنّبهاء
المبرزين، والسادة الرُفّعاء المعروفين، وكان من آخر من

علمته سمّت به همّةً إلى هذا الصنيع أخونا الشيخ محمد أحمد الوليد الذي تصدّى إلى تحقيق القول في أسرار المنافرة بين عالمين فاضلين، وجهذين المبرزين: أحدهما علامة المشرق وداعيته شيخ الإسلام ابن تيمية، والآخر علامة أهل المغرب والأندلس ونحويهما اللغوي المبرز أبو حيّان الأندلسي، فكشف الشيخ المؤلف -نفع الله به وأدام خصب مرعاه- بأسلوب علمي صاحبه كثير من التوفيق والتسديد -عن تفاصيل الخلاف الذي شجر بين هذين العلمين الكبارين- بما جلى الحق في أبهى صورة، وأحسن منظر، وحمل على القول بأنّ الإمامين جليلين في العلم، كبيرين في الفهم، جديرين بالافتداء، وحقيق على ناشئة العلم في هذا الزمان أن يقبلوا على كتبهما دراسةً ونظرًا، وتفهُّمًا وتعلّمًا.

وإنها لعمرُ الله - لصورة حضارية مُشرقة لما كان من تواصلٍ علمي وثقافي بين مشرق العالم الإسلامي ومغربه، حيث تتلاقح الأفكار، وتتعانق الآراء، وقد تتخاصم أحيانًا الأنظار وتختلف، لكنّها عند التحقيق والتدقيق تفيء إلى الحق الذي لا حيدة عنه، وترجع إلى الصواب الذي لا مفرّ منه،

فجزى الله الشَّيْخَ المؤلَّفَ خيراً وبارك في جُهوده العلميَّة،
وكتبَ لكتابه هذا القَبُولَ والحُظوةَ، وأنارَ درْبَه لمزيدٍ من
العطاء العلميِّ الرّصين، والتَّأليفِ المحقِّقِ المتين، والحمدُ
لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلَّم على نبيِّه الصَّادق الوعد
الأمين، وعلى صحابته أجمعين.

وكتبه: أ.د محمد بن زين العابدين رُستم

رئيس ماستر العلوم الشرعية في المغرب الأقصى والأندلس سابقاً

وأستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة السلطان مولاي سليمان

بني ملال المملكة المغربية

في بادية حدِّ السَّوالم

ظاهر مدينة الدار البيضاء في المغرب الأقصى

٢٥ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ

المقدمة

الحمدُ لله الَّذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، وأصْلِي وأسلَّم على نبيِّه الأكرم، ورسوله الأعظم سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره عدَّ العدَّ، ومنتهى الحدِّ، صلاةً تُسرُّ بها أمرنا، وتغفر بها ذنبنا، وتفتحُ لنا بها أبواب التَّوفيق والسَّداد، وتنيرُ لنا بها سبيلَ الهدى والرَّشاد، أمَّا بعدُ:

فإنَّني كنتُ قد كتبتُ مقالةً منذ سنواتٍ عن الخلافِ بين أبي حيان وابن تيميةَ ذكرتُ فيها على سبيل الاختصار أسبابها، وما تبعها من تحريفٍ في بعض مصادر التُّراث.

وألح عليَّ بعض الأخوة الفضلاء . ممَّن لا يُردُّ طلبه . أن أوسِّع الكلامَ فيها، فبحثتُ عن أحوال أصحابها ومضامين رواياتها، والكشفِ عن أسبابها ومظاهِر امتدادها وارتدادها .

وقد بان لي بعد التَّنقيبِ والتَّفتيشِ فوائدٌ كثيرةٌ تصلُّ في تقييدها إلى نحوِ كتابٍ مُستقلٍّ فعزمتُ على إخراجه لتعمَّ به الفائدةُ، وتستنيرَ به العقولُ الرَّاشدةُ.

نسجتُ هذا التَّقْيِيدَ بِمُسَمًّى «البيان في الخلاف بين ابن تَيْمِيَّةَ وَأَبِي حَيَّانَ»، وغايته بيانُ مسائل الخلاف بينهما، وإضافة فوائد وزوائد تتَّصل بها، تشقيقاً لها من أصل المسألة. وهو تحقيقٌ واسعٌ في وقائعهِ التَّأْرِيخِيَّةِ، والاستدلالُ عليه من مصادره المتنوعة.

وهو بحثٌ في بيانِ أثرِ بشريَّةِ الإنسان، وخطر ظروف العصر عليه، وإن كان جهبذاً مُجتهداً زاهداً.

وهو ردٌّ على من يزعمون أنَّ التُّراثَ العربيَّ والإسلاميَّ قُتلَ بحثاً، وأنَّهك طرْقاً، فما زال فيه الجديد المفيد.

وهو مبيِّنٌ خطرَ دراسةِ الكليات قبل الجزئيات، وبحثٌ في وجوب معرفة التَّفْصِيلِ قبل التَّأْصِيلِ.

وهو دعوةٌ لبند التعصُّب لغير الحقِّ، وتشجيعٌ على مناقشة كلِّ المسائل من غير خوفٍ أو وصاية.

وإني أبينُ في هذه التَّوطئةُ أنني لا أكتبُ هذا الكتابَ تتبُّعاً لسقطاتِ فحول العلماء، أو جرياً وراء هفوات الفضلاء فمثلي أهونُ ممَّن يطوُّ تلك الأساطين الشَّامخة، أو يزعرُّ تلك

الأصول الرّاسخة ، وأؤمّن بأنّ تتبّع السّقطات والهفوات بسوء النّيّات لا يعود بالخير والبركة على كاتبه ، نعوذ باللّهِ من ذلك .

وقد كسرت سديهِ ولحمهُ في تمهيدِ وفصولٍ ، وختمتهُ بدعوةٍ إلى تحرّي الصّدق في التّأليف والتّحقيق ، وإلى نبذ التعصّب والإعراض عن تتبع السّقطات بغية التّشهير والتّضليل والتّزوير .
وهذا بيانُ مادّته وترتيبه :

توطئةٌ في بيان

المنزلة العلميّة لابن تيميّة وثناء العلماء عليه ونقده
وفي بيان المنزلة العلميّة لأبي حيّان وثناء العلماء عليه ونقده

الفصل الأوّل

ثناء أبي حيّان على ابن تيميّة وتعظيمه له
الحديث عن أبيات أبي حيّان في مدح ابن تيميّة
استفتاء أبي حيّان ابن تيميّة في الأحرف السّبعة
موافقة أبي حيّان ابن تيميّة في مسألة الطّلاق الثلاث بلفظ واحدٍ

الفصل الثّاني

انحراف أبي حيّان عن ابن تيميّة
استقصاء رواية انتقاص ابن تيميّة منزلة سيبويه

محاكاة المتأخرين ألفاظ ابن تيمية في هذه الرواية

المسألة النحوية المتنازع فيها في اتهامه لسيبويه

دلالة ألفاظ الرواية وأحكامها

المنزلة العلمية للإمامين في علوم العربية

صلة تلاميذ ابن تيمية بأبي حيان

الفصل الثالث

الخلافا العقدي بين أبي حيان وابن تيمية

صلة أبي حيان بالمذهب الأشعري

موقف ابن تيمية من الأشاعرة

الفصل الرابع

محل تدوين أبي حيان بغضه لابن تيمية وقضية الحذف المتعمد

من «النهر الماد»

الفصل الخامس

الخلافا بين ابن تيمية وأبي حيان في أصول التفسير القرآني

الفصل السادس

التحليل النفسي للخصومة بين الإمامين

وموقف أبي حيان من ابن تيمية بعد وفاته

خاتمة

في ذم التعصب وتتبع سقطات العلماء وحسن الاعتذار عنهم

وقد كثرت فيه مصادر التراث ؛ لتشعب المسائل المعروضة فيه ، وللتحرز في أمر التوثيق .

وجعلت توثيقها في الهامش مسلسلاً من أول البحث حتى تمامه لمعرفة قدر التعامل مع هذا الموروث ، وهو ما لا يفيد بدء عدّها من جديد في هامش كل صفحة .

أنسج هذا النول البشري وأعلم يقيناً أنّ إنصافه سيكون عزيزاً ، فأياّمنا اختلطت فيها الأمور ، وشوّشت فيها الأذهان ، وزُرعت فيها التوجّهات ، وتحرّف فيها الكلمات الطّيّبات .

وإنّي أدعو الله تعالى ! في ختام هذا التّقديم أن يغفر لي ما أعلم وما لا أعلم ، وأن يجعل في كلّ خيطٍ منه فائدةً وضياءً ، وسترةً ونجاةً وأن يُسرّبَلَ الإمامين الجليلين : ابن تيمية وأبا حيان بأردية المغفرة والرّضوان ، ويجازيهما عنّا خير الجزاء .

وكتبه محمّد أحمد الوليد

في شهر ربيع عام ١٤٤٠هـ

توطئة

في بيان منزلة ابن تيمية وأبي حيان

أولاً : المنزلة العلمية لابن تيمية وثناء العلماء عليه ، ونقده
ابن تيمية (٧٢٨هـ) من أئمة زمنه الكبار ، شهد له كثير من
العلماء بالتبحر في العلم ، وقوة الحفظ ، والتقيد بأوامر
الشرع ، والعمل على نشر الفضائل ، والحث على الجهاد في
سبيل الله ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ورويت في
مناقبه كرامات ومنامات تدل على رفعة مقامه ، وعلو شأنه .
وورعه وإخلاصه .

وعاب عليه علماء آخرون ، فرموه بالسوء ، وطعنوا عليه في
مسائل الاعتقاد ، وحذروا من قراءة كتبه ، والعمل بأقواله .
وتوسط فريق ثالث فهو يُقر بفضله وعلمه ، ودينه وجهاده ،
وينقد بعض اجتهاداته ، وهذا بيان ذلك على سبيل الاختصار
للاستدلال .

أَوَّلًا الثَّنَاءُ عَلَيْهِ :

قال قاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح محمد بن دقيق العيد (٧٠٢هـ): «رأيت رجلاً كلَّ العلوم بين عينيه، يأخذ ما يريد ويدع ما يُريد»^(١).

وقال عنه كمال الدين بن الزمكاني (٧٢٧هـ) علم الشافعية في زمنه: «كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ فَنٍ مِنَ الْعِلْمِ ظَنَّ الرَّأْيِي وَالسَّامِعَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ غَيْرَ ذَلِكَ الْفَنِّ، وَحَكَمَ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِثْلَهُ، وَكَانَتِ الْفُقَهَاءُ مِنْ سَائِرِ الطَّوَائِفِ إِذَا جَالَسُوهُ اسْتَفَادُوا فِي مَذَاهِبِهِمْ مِنْهُ أَشْيَاءَ، قَالَ: وَلَا يَعْرِفُ أَنَّهُ نَازِرٌ أَحَدًا فَانْقَطَعَ مَعَهُ وَلَا تَكَلَّمَ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ سِوَاءَ كَانَ عُلُومُ الشَّرْعِ أَوْ غَيْرَهَا إِلَّا فَاقَ فِيهِ أَهْلَهُ، وَاجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْاجْتِهَادِ عَلَى وَجْهِهَا»^(٢).

ومدحه تلميذه ابن عبد الهادي الحنبلي (٧٤٤هـ): «الشَّيْخُ الرَّبَّانِيُّ إِمَامُ الْأُيُومَةِ وَمِفْتَاحُ الْأُمَّةِ، وَبَحْرُ الْعُلُومِ سَيِّدُ الْحِفَازِ

(١) «تاريخ ابن الوردي» ٢/ ٢٧٨.

(٢) «المصدر السابق» ٢/ ٢٧٨، وهذا الثناء كان قبل خلافه معه، والتعبير بالانقطاع: خرَّج مخرج الغالب.

وَفَارِسُ الْمُعَانِي والألفاظ، فريد العَصْر وحيد الدهر، شيخ الاسلام بركة الأنام، علامة الزَّمان وترجمان القرآن، علم الزهَّاد وأوحد العباد، قانع المبتدعين وآخر المُجْتَهِدين»^(١).

وخصَّه تلميذه أبو حفص عمر بن علي البزار (٧٤٩هـ) بكتاب^(٢) ذكر فيه مناقبه العظيمة الظاهرة للخلق أجمعين مثل: قوَّة حافظته، وإحاطته بمسائل الفنون وغوامضها، وتمسكه بشرائع الدين، وتعظيمه لسنة الرِّسول الكريم، وزهده وورعه، وعبادته، وتواضعه وكرماته الظَّاهرة، ومكاشفاته العجيبة، وأنه مجدِّد القرن الثَّامن: «أحيا الله به ما كَانَ قد درس من شرائع الدِّين، وجعله حجة على أهل عصره أَجْمَعِينَ».

وقال عنه المقرئ ابن الجزري (٨٣٣هـ): «الشَّيْخُ الإِمَامُ مُجْتَهِدٌ ذَلِكَ الْعَصْرُ»^(٣).

وقال الحافظ السيوطي (٩١١هـ): «الشَّيْخُ الإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ النَّاقِدُ الْفَقِيهَ الْمُجْتَهِدُ الْمُفَسِّرُ الْبَارِعُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عِلْمُ

(١) «الردِّ الوافر»: ٢٩.

(٢) هو كتاب «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية». مطبوع متداول

(٣) «النَّشْر»: ٣٩/١.

الزَّهَّادُ نَادِرَةٌ الْعَصْرِ تَقِيَّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْمُفْتِي
شَهَابِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
مَجْدِ الدِّينِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الْحَرَّانِيِّ^(١)،
وَزَادَ: «وَكَانَ مِنْ بَحُورِ الْعِلْمِ وَمِنْ الْأَذْكِيَاءِ الْمَعْدُودِينَ وَالزَّهَّادِ
وَالْأَفْرَادِ أَلْفَ ثَلَاثِمِائَةٍ مَجْلُدَةً وَامْتَحَنَ وَأُوذِيَ مَرَارًا»^(٢).

نقده:

نقده بعض العلماء، وهذا النقد ليس في مقامٍ واحدٍ بل
اختلف باختلاف مذاهب هؤلاء العلماء:

فمنهم من نقده في مسائل فقهية أو عقدية محدّدة، رأى أنّه
أخطأ فيها، وأقرّ له بالعلم والفضل والحفظ والإتقان، وهؤلاء
هم الأغلب، ومن هؤلاء ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)^(٣)،
وأحمد زروق الفقيه المالكي (٨٩٩هـ)^(٤)، وبعض أشياعه
كالشيخ الألباني (١٤٢٠هـ)، قال: في تعليقه على حديث (من

(١) «طبقات المفسرين»: ٥٢٠.

(٢) «المصدر السابق»: ٥٢٠.

(٣) «المصدر السابق»: ٥٢٠.

(٤) «شرح حزب البحر لزروق» مخطوط، الأزهرية ٥.

كنت مولاه فعليّ مولاه. اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه): «فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحّته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية، قد ضعّف الشّطر الأوّل من الحديث، وأمّا الشّطر الآخر، فزعم أنّه كذب، وهذا من مبالغته النَّاتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقّق النّظر فيها. والله المستعان»^(١).

ومنهم من شنع عليه في مسائل فقهية وعقدية وراه مبتدعاً ووصفه بما هو أعظم من الابتداع كالنّفاق والإضلال مثل: الفقيه تقي الدين الحصني (٨٢٩هـ)، وابن حجر الهيتمي (٩٧٣هـ)، ومحمد بن خيث المطيعي (١٣٥٤هـ) ومحمد زاهد الكوثري (١٣٧١هـ)^(٢)، وأحمد الغماري (١٣٨٠هـ)^(٣).

قال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ): «ابن تيمية عبْدٌ خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمّه وأذله، وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فسَادَ أحواله وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: ٤ / ٣٤٤.

(٢) انظر كتابه «الإشفاق في أحكام الطّلاق».

(٣) «البرهان الجلي»: ٥٣.

الإمام الْمُجْتَهِدُ الْمُتَّفِقُ عَلَى إِمَامَتِهِ وَجَلَالَتِهِ وَبَلُوغِهِ مَرْتَبَةَ
الْإِجْتِهَادِ أَبِي الْحَسَنِ السُّبُكِّيَّ وَوَلَدَهُ التَّاجَ وَالشَّيْخَ الْإِمَامَ الْعِزَّ
ابْنَ جَمَاعَةَ وَأَهْلَ عَصَرِهِمْ، وَغَيْرَهُمْ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ
وَالْحَنَفِيَّةِ، وَلَمْ يَقْصُرْ اعْتِرَاضُهُ عَلَى مَتَأَخَّرِي الصُّوفِيَّةِ بَلْ
اعْتَرَضَ عَلَى مِثْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَمَا يَأْتِي. وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَا يُقَامُ لِكَلَامِهِ وَزَنُّ
بَلْ يَرْمَى فِي كُلِّ وَغَرٍّ وَحَزَنٍّ، وَيَعْتَقِدُ فِيهِ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ وَمُضِلٌّ
جَاهِلٌ غَالٍ عَامِلُهُ اللَّهُ بَعْدَهُ، وَأُجَازَنَا مِنْ مِثْلِ طَرِيقَتِهِ وَعَقِيدَتِهِ
وَفَعَلَهُ آمِينَ»^(١).

وَقَالَ فِي تَكْفِيرِهِ: «وَلَا زَالَ يَتَّبَعُ الْأَكَابِرَ حَتَّى تَمْلَأَ عَلَيْهِ
أَهْلَ عَصَرِهِ فَفَسَّقُوهُ، وَبَدَّعُوهُ بَلْ كَفَّرَهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ»^(٢).

وَقَالَ مُحَذَّرًا مِنْ كِتَابِهِ: «وَإِيَّاكَ أَنْ تُضْغِي إِلَى مَا فِي كِتَابِ ابْنِ
تَيْمِيَّةَ وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ قِيَمٍ الْجَوْزِيَّةَ وَغَيْرَهُمَا مِمَّنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ،
وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ
غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ، وَكَيْفَ تَجَاوِزُ هَؤُلَاءِ الْمُلْحِدُونَ

(١) «الفتاوى الحديثية»: ٨٣.

(٢) «المصدر السابق»: ٨٣.

الحدود، وتعدّوا الرسوم وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة، فظنّوا بذلك أنهم على هدى من ربهم وليسوا كذلك، بل هم على أسوأ الضلال وأقبح الخصال وأبلغ المقت والخسران وأنهى الكذب والبهتان فخذل الله متبعهم وطهر الأرض من أمثالهم»^(١).

إن هذه التّقول التي اقتصرْتُ على بعضها - فعرضها كلّها يحتاج كتاباً مستقلاً - تبين أنّ ابن تيمية كان بين ماديّ وقادح، وأنّ الكاتب فيه إلى يومنا هذا هو عُرْضةُ لسهام الفريقين، فمن يمدحه يطلق القول في ناقديه بأنهم من أهل البدع والخرافات والضّلالات والجهال، ومن ينتقده يطلق القول في ماديّيه بأنهم من أصحاب العقائد الفاسدة والأهواء الرّائغة، وأنهم أصلُ كلِّ شرٍّ، ورأس كلِّ فتنة.

قال عنه المقرئزي (٨٤٥هـ): «فافترق النَّاس فيه فريقان: فريق يقتدي به ويعوّل على أقواله ويعمل برأيه، ويرى أنّه شيخ الإسلام وأجلُّ حفاظ أهل الملة الإسلامية، وفريق يبدّعه ويضلّله ويزري عليه بإثباته الصّفات، ويتنقّد عليه مسائل منها

(١) «المصدر السّابق»: ١٤٤.

ما له فيه سلف، ومنها ما زعموا أنه خرق فيه الإجماع، ولم يكن له فيه سلف، وكانت له ولهم خطوبٌ كثيرةٌ، وحسابه وحسابهم على الله الذي لا يخفى عليه شيءٌ في الأرض ولا في السماء، وله إلى وقتنا هذا عدةٌ أتباع بالشَّام وقليل بمصر^(١).

والحقُّ الذي وقفتُ عليه أنَّ في الفريقين ممَّنْ نقدَه أو ممَّنْ مدَّحه عُلماء وفضلاء بلغوا درجة الإفتاء والإقراء، وتشهدُ لهم الأئمةُ بالعلم والصَّلاح والإمامة في الدِّين، والدُّود عن حياض الشَّريعة، ومن يهمل هذه الحقيقة فهو يطفئ بصره وبصيرته، ويتنقي من الأقوال ما يوافق نفسه وسريرته.

ومنشأ الخلاف بينهم في ظنيَّ أن ابن تيمية رحمه الله! عالمٌ جليلٌ صنَّف فأكثر، واجتهد فأنكر، وغلبته حدَّةٌ في بعض الأزمنة، وهو ليس معصومًا في علمه واجتهاده، فمن أراد البحث في هذا الأمر وجد ضالَّته، وأنَّ له أعمالًا عظيمةً تدلُّ على فضله ونُبله وعلمه، وجهاده، وعنايته بأحوال عصره، ومن أراد الكتابة في هذه المناقب وجد خيرًا كثيرًا.

وكلُّ عملٍ في ابن تيمية لا ينبغي أن يُهمل فيه هذا الأمر،

(١) «المواعظ والاعتبار»: ١٩٣/٣.

ويجب أن يصدق من يكتب في ابن تيمية قراءه في كل مسألة، فلا ينجو مغال فيه، ولا يصلح مبغض له، ولهذا ما سلمت مؤلفات من قادتهم أهواؤهم فيه من تعقبات عليهم.

قال ابن حجر متوسطا بين مقام المادحين له دون تقييد، والذامين له دون تقييد: «تقي الدين ابن تيمية أشهر من الشمس، وتلقيه بشيخ الإسلام باقى إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمر غدا لما كان بالأمس، ولا ينكر ذلك إلا من جهل مقداره، وتجنب الإنصاف»^(١).

وقال في بيان خطئه في بعض المسائل فقال: «والمسائل التي أنكرت عليه ما كان يقولها بالتشهي ولا يصر على القول بها بعد قيام الدليل عليه عنادا وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالتجسيم والتبري منه، ومع ذلك فهو بشر يخطئ ويصيب فالذي أصاب فيه وهو الأكثر يستفاد منه، ويترحم عليه بسببه والذي أخطأ فيه لا يقلد فيه بل هو معذور؛ لأن علماء الشريعة شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه حتى كان أشد المتعصبين عليه العاملين في إيصال الشر إليه وهو الشيخ

(١) «تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر»: ١٢.

كَمَالَ الدِّينِ الزَّمْلَكَانِي شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ صَدْرُ الدِّينِ ابْنُ الْوَكِيلِ الَّذِي لَمْ يَثْبُتْ لِمَنَاظَرَتِهِ غَيْرُهُ»^(١).

كما لا ينبغي أن يؤلف الكاتبُ مصنّفه بنيةً تتبع السَّقَطَاتِ، والتقاطِ الهفوات، ليعرضها في سياق له أغراض دينية كالشُّهرة الدنيوية، وتكثير السّواد، ويُقال عالمٌ، وإنما يجدّد نيته كلّ حين بأنّه يكتب إرضاءً لربه، ونصرةً لدينه، ويضع نفسه محلّ العالم المنقود لبحث له عن علّة مقبولة، وتخريج مرضٍ، ونية صالحة، وسيأتي بيان ذلك كلّ في خاتمة هذا الكتاب بعون الله وتأييده.



(١) «المصدر السابق»: ١٤.

ثانياً : المنزلة العلمية لأبي حيان وثناء العلماء عليه ونقده
تُجمَعُ كتب الطبقات على إمامة أثير الدين محمد بن يوسف
الشهير بأبي حيان النحوي أو الأندلسي (٧٤٥هـ).

فقد نبغ أبو حيان في علوم كثيرة ولا سيما القراءات والعربية
والتفسير، وكان رحمه الله! مرجع هذه العلوم في زمنه، وإليه
شدت الرِّحال، وقد كتبَ فيها المؤلفات الكثيرة النافعة،
وصارت هذه المصنّفات من أهم أمّهات هذه الفنون ومصادرها
الكبرى، ويكفيه أنه لُقّب بأمير المؤمنين في النحو^(١).

قال تاج الدين السبكي (٧٧١هـ): «فَهُوَ الْعَلَمُ الْفَرْدُ وَالْبَحْرُ
الَّذِي لَمْ يَعْرِفِ الْجَزْرَ بَلِ الْمَدَّ، سَيَبُوهُ الزَّمَانِ وَالْمُبَرِّدُ إِذَا حَوِيَ
الْوَطِيسُ بِتَشَاوُرِ الْأَقْرَانِ، وَإِمَامُ النَّحْوِ الَّذِي لِقَاصِدِهِ مِنْهُ مَا
يَشَاءُ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ الَّذِي لِكُلِّ سَمْعٍ لَدَيْهِ إِصْغَاءٌ، كَعَبَةُ عِلْمٍ
تُحَجُّ وَلَا تُحَجُّ وَتُقَصَّدُ مِنْ كُلِّ فَجٍّ، تَضْرِبُ إِلَيْهِ الْإِبِلُ أَبَاطَهَا»^(٢).

وقال الفيروزآبادي (٨١٧هـ): «شيخ البلاد المصرية
والشامية ورئيسها في علم العربية، قصده الطلاب من

(١) «أعيان العصر»: ٣٣٣/٥.

(٢) «معجم الشيوخ»: ٤٧٥.

الأقطار، ووضع في الفنون المصنّفات السّامية الباهرة، وهي تنيف على خمسين مصنّفًا^(١).

وقال المقرئ ابن الجزري (٨٣٣هـ) إمام فنّ القراءات في زمنه: «الإمام الحافظ أستاذ المُفسِّرين»^(٢) وقال: «الإمام العلامة المقرئ شيخُ التَّجويد»^(٣) وأستاذ العَرَبِيَّةِ والقِرَاءَاتِ^(٤)، «والإمام الحافظ الأستاذ شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة»^(٥).

هذه شهادات يسيرة في الثناء عليه^(٦) نقلتها؛ لتبين منزلته

(١) «البلغة في أئمة النحو واللغة»: ٢٥١.

(٢) «النشر»: ٤١/١.

(٣) «المصدر السابق»: ٢١٠/١.

(٤) «المصدر السابق»: ٢١٦/١.

(٥) «غاية النهاية»: ٢٨٥/٢.

(٦) انظر الثناء عليه ووصفه بالإمامة والاجتهاد وبشيخ العصر، وإمام النحويين وحنّة العرب ونحو ذلك من عبارات التّقديم في المصادر الآتية: «معرفة القراء الكبار»: ٣٨٧، «فوات الوفيات»: ٧١/٤، «أعيان العصر»: ٣٢٥/٥، «الرد الوافر»: ٦٢، «طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب»: ٦٧/٣، «بغية الوعاة»: ٢٨٢/١، «طبقات المفسرين للداودي»: ٢٨٧/٢، «البدر الطالع»: ٢٨٨/٢.

في كتب الطبقات، وهي مؤلفات أئمة مبرزين في علوم العربية والقراءات والتفسير.

فاقت شهرة أبي حيان في العربية على بقية الفنون الأخرى رغم تقدمه في تلك العلوم، وتدرسه لها سنوات طويلة، وقد ذكر ذلك ابن حجر (٨٥٢هـ)، في بيان مناقبه فيها قال: «وَأَمَّا النَّحْوُ وَالتَّصْرِيفُ فَهُوَ الْإِمَامُ الْمُطْلَقُ فِيهِمَا خَدَمَ هَذَا الْفَنَّ أَكْثَرَ عَمَرِهِ حَتَّى صَارَ لَا يَذْكُرُ أَحَدٌ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ فِيهِمَا غَيْرَهُ، وَلَهُ الْيَدُ الطُّوْلَى فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَتَرَاجَمَ النَّاسُ وَمَعْرِفَةُ طَبَقَاتِهِمْ وَخُصُوصًا الْمَغَارِبَةُ، وَلَهُ التَّصَانِيفُ الَّتِي سَارَتْ فِي آفَاقِ الْأَرْضِ وَاشْتَهَرَتْ فِي حَيَاتِهِ، وَأَقْرَأَ النَّاسُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا حَتَّى أَلْحَقَ الصَّغَارَ بِالْكِبَارِ وَصَارَتْ تَلَامِذَتُهُ أَيْمَّةً وَأَشْيَاخًا فِي حَيَاتِهِ، وَهُوَ الَّذِي جَسَرَ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةِ كُتُبِ ابْنِ مَالِكٍ وَرَغَّبَهُمْ فِيهَا وَشَرَحَ لَهُمْ غَامِضَهَا»^(١).

ألف في التفسير كتبًا ثلاثًا: هي: «البحر المحييط»، و«النهر الماد»، و«الساقية»، والأخير، أي: الساقية، لا تُشير إليه

(١) «الدرر الكامنة»: ٥٩/٦.

كتب التراجيم، وقد وقعت عليه في قراءتي لثبت الشيخ محمد الأمير المالكي رحمه الله تعالى! (١).

وألف في العربية ارتشاف الضرب والتذليل والتكميل في شرح تسهيل ابن مالك، وغيرها كثير، وقد انتهل منها علماء عصره وشرحوها.

نقده:

نقد رحمه الله! بأنه كان قليل الاعتقاد في الناس، ومولعاً بسماع نقدهم، وسيظهر لك أن هذا التكوين النفسي له دوره في الخلاف مع ابن تيمية.

قال تلميذه كمال الدين الأذفوي (٧٤٨هـ): «كان سيئ الظن بالناس كافة، فإذا نُقل له عن أحد خير لا يتكيف به، وإذا كان شراً يتكيف به ويبني عليه، حتى ممن هو عنده مجروح، فيقع في ذم من هو بالسنة العالم ممدوح، وبسبب ذلك وقع في نفس جمع كثير منه ألم كثير» (٢).

(١) انظر ثبت الأمير: «سد الأرب من علوم الإسناد والأدب»: ٢٢٥.

(٢) «أعيان العصر»: ٣٣٣/٥.

وقد ردَّ الصَّفدي على الأذفوي هذا النِّقد، وأقرَّ له بعدم اعتقاده في أهل الصَّلاح، وانتقاده لشيخ الشَّافعية ابن دقيق العيد قال: «أنا لم أسمع منه في حقِّ أحدٍ من الأحياء والأموات إلَّا خيرًا، وما كنتُ أنقم عليه شيئًا إلَّا ما كان يبلغني عنه من الحطِّ على الشيخ تقي الدِّين بن دقيق العيد، على أنَّي ما سمعت في حقِّه شيئًا، نعم سمعته كان لا يثق بهؤلاء الذين يدَّعون الصَّلاح»^(١).

وذكر صلاح الدِّين العلَّائي (٧٦١هـ) أنَّه كان «مسترسلاً في الوقعة في النَّاس جدًّا إلى آخر عمره لا يتورَّع عن ذكر أحدٍ سواء كان من أئمة الإسلام المتقدِّمين أو المتأخِّرين، فاللَّه تعالى! يسامحه، ولم يقلع عن ذلك إلى آخر وفاته»^(٢).

وكان بخيلًا يفخر ببخله كما يفخر غيره بالكرم، قال الصَّفدي: «وكان يقول لي أوصيك احفظ دراهمك، ويقال عنك بخيل ولا تحتج إلى السُّفل»^(٣).

(١) «المصدر السَّابق»: ٣٣٣/٥.

(٢) «ذيل تذكرة الحقاظ»: ١٣.

(٣) «أعيان العصر»: ٣٣٣/٥.

وأرجع الصَّفدي بُخْلَه إلى تَغْرُبِه عن موطنه، وتعميره،
وخبرته بالنَّاس، وتعبه الشَّدِيد في تحصيل المال^(١).

وقد تمذهب بمذاهب: فكان ظاهريًا، ثم تحوَّل شافعيًا،
وذكره بعضهم في طبقات المالكيَّة^(٢).

وبقيت ظاهريُّته تلازمُه بعد تحوُّله للشافعيَّة، وكان يقول:
«مَحَال أَنْ يَرْجِعَ عَنْ مَذْهَبِ الظَّاهِرِ مَنْ عُلِقَ بِذَهْنِهِ»^(٣).

ومعلوم أنَّ الظاهريَّة في الفكر جمودٌ على ظاهر النَّص فلا
تُعمل القياس، وتترك التَّعليل، وتطرح الاستحسانَ وكثير
عندها الشُّذوذ الفقهي.

ولقد كان لهذه الظاهريَّة أثرها في اجتهادات أبي حَيَّان
النَّحويَّة أحيانًا، وسيأتي بيان ذلك في مسألة منعه إيقاع الطَّلَاق
الثَّلاث بلفظ واحد^(٤).

(١) «المصدر السَّابِق»: ٣٣٤/٥.

(٢) «شجرة النُّور الزكيَّة»: ٣٠٤.

(٣) «الدرر الكامنة»: ٥٩/٦.

(٤) انظر بحث: «المذهب الظَّاهري وأثره في التَّصور النَّحوي لأبي
حَيَّان الأندلسي» لعصام جمال، نشر بمجلَّة الشهاب ٥٥-٨٦،
تاريخ النَّشر: ٢٠١٨/٥/١ م.

الفصل الأول

ثناء أبي حيان على ابن تيمية

وتعظيمه له وطلبه الفتوى منه

تروي كتب التراجم أنَّ أبا حيان الأندلسي نحوي عصره وأشهر مفسري وقته كان ممَّن يُعظَّمُ شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد ملأ خبرُ ابن تيمية الدنيا علمًا وزهدًا ودعوةً للجهاد ضدَّ التَّار، فكثُرَ محبُّوه، عند العامة والخاصة.

وكان أبو حيان ممَّن سمع بآبَن تيمية وعلمه وجهاده في نصرة الدين فأسرع إليه بعد قدومه إلى مصر، وأشاع أنه لم ير مثلاً ابن تيمية.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْمَفْضَلِ يَحْيَى بْنُ فَضْلِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ: «وَحَضَرَ عِنْدَهُ شَيْخُنَا أَبُو حَيَّانَ وَكَانَ عَلَامَةً وَقْتِهِ فِي النَّحْوِ فَقَالَ: مَا رَأَتْ عَيْنَايَ مِثْلَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ»^(١)، وفي رواية «مثل هذا الرَّجُل»^(٢).

(١) «الرَّد الوافر»: ٦٣.

(٢) انظر: «الدُّرر الكامنة»: ١٧٧/١، «البدر الطالع»: ١/٧٠.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ تَعْلُقَ أَبِي حَيَّانَ بِابْنِ تَيْمِيَّةَ جَاءَ مِنْ حُضِّهِ أَهْلَ
مِصْرَ عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ أَغْلَظَ فِي الْقَوْلِ لِلسُّلْطَانِ
وَالْأَمْرَاءِ^(١)، وَقَلِيلٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ الْأَزْمَانِ.

(١) «الرَّدُّ الوافر»: ٦٣.

المبحث الأول

أبيات أبي حيَّان في مدح ابن تيمية

أولاً : التوثيق والضبط

ثروي كتب التَّراجم أنَّ أبا حيَّان مدح ابن تيمية بأبيات لمَّا دخل مصر، ووصفه فيها بأوصاف عظيمة لا يُمدح بمثلها إلاَّ عظماء الرِّجال.

وقد قيل في هذه الأبيات «لَمْ يقل أبياتاً خيراً منها ولا أفحل»^(١).

وهذه القطعة الشعرية نقلها أصحاب السير من خطِّ الفقيه ابن عبد الهادي، ومن خطِّ الحافظ الذهبي، وكلاهما من تلاميذ ابن تيمية.

وهي ليست مقروءة في ديوان أبي حيَّان الذي كتبه بيده، فقد روي أنَّه كسطها منه، وإنَّما بقيت محفوظة في كتابه الصَّغير (نُغْبة الظَّمان) وفي كثير من كُتب الطَّبقات والسير، ولم أرَ كتب التراجم تُحيل إليها في النُّغبة.

(١) «ذيل طبقات الحنابلة»: ٥٠٢/٤، «المقصد الأرشد»: ١٣٧/١.

وقد وجدتها مدرجةً في تكملة ديوان أبي حَيَّان المطبوع، ولم ينبّه المحققان إلى أَنَّ كَشَطَ الأبيات من الأَصْل كان عمداً من الشَّاعر^(١)، وهذا إغفالٌ لا يليقُ بهما.

قال ابن ناصر الدِّين الدَّمشقي (٨٤٢هـ): «وَهَذِهِ الأبياتُ كتبها الحَافِظُ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهَادِي بِخَطِّهِ، ونقلها من خطه المُحدث أَبُو نصر مُحَمَّد بن طولوبغا وبخطه وَجَدْتُهَا، وَوَجَدْتُهَا أَيْضاً بِخَطِّ الحَافِظِ أَبِي عبد الله الذَّهَبِيِّ»^(٢).

وقال أَيْضاً: «وَوَجَدْتُهَا أَيْضاً بِخَطِّ شَيْخِنَا الحَافِظِ أَبِي بكر مُحَمَّد بن المُحب وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي حَيَّانَ عَرْضاً»^(٣).

ويظهرُ من هذه التُّقُول أَنَّهُمْ كانوا حريصين على رواية هذه الأبيات في محفوظاتهم، وعلى إثبات صَحَّتْهَا أَيْضاً وذلك في قولهم: «وَقَرَأَهَا عَلَى أَبِي حَيَّانَ عَرْضاً»، ولهذا ضَمَّنَهَا أَبُو حَيَّانَ فِي «نُغْبَةِ الظُّمَّانِ»، وهو كَتَبَ أَعَدَهُ لِلسَّمَاعِ عَنْهُ، وَإِدْرَاجُهُ فِيهَا يُشْعِرُ النَّاسَ بِأَهْمِيَّتِهَا عِنْدَهُ، وَإِنْ كَانَ كَشَطُهَا مِنْ دِيْوَانِهِ.

(١) «ديوان أبي حَيَّان»: ٤٤٧.

(٢) «الرَّد الوافر»: ٦٣-٦٤.

(٣) «المصدر السَّابِق»: ٦٥.

ثانيًا: عدُّ الأبيات وارتجالها

أَمَّا الأبياتُ فهي ستَّة أبيات^(١) من بحر البسيط، تُجمَعُ على عدِّها المصادر التي تحت يدي.

ولم أرَ من أشار إلى أنَّها أكثر من ذلك، بل المتحقِّق من ظاهر كلامهم هو أنَّها هذه الأبيات فقط، ولا يوجد غيرها^(٢).

وليس صحيحًا ما ذكره د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي بأنَّ لأبي حيان مدائح كثيرة في ابن تيمية^(٣)، فهو تسرّعُ منهما.

والأبياتُ قيلت ارتجالًا^(٤) في مدح ابن تيمية، فقد صرَّح

(١) «نُغْبَةُ الظُّمَان»: ١٠٥، «الرَّد الوافر»: ٦٤، وانظر القصيدة أيضًا في «أعيان العصر»: ٢٤٧/١، «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار»: ٦٩٨/٥، «ذيل طبقات الحنابلة»: ٥٠٢/٤، «الدُّرر الكامنة»: ١/١٧٧، «الشَّهادة الزكيَّة في ثناء الأئمَّة على ابن تيمية» ٣٢، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: ١٤٥/٨، التَّاج المَكْمَل من جواهر مآثر الطُّراز الآخر والأول: ٣٤٢، ومنها بيتان في «البدر الطَّالع»: ٧٠/١، فنسبتها إلى أبي حيان ثابتة.

(٢) بعضهم لا يذكرها كاملة. انظر: «تاريخ ابن الوردي»: ٢٧٨/٢.

(٣) مقدِّمة ديوان أبي حيان: ٢٤.

(٤) «تاريخ ابن الوردي»: ٢٧٨/٢.

الْبَيَانُ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَأَبِي حَيَّانَ

أبو حَيَّانَ أَنَّهُ قَالَ: «مَا رَأَتْ عَيْنَايَ مِثْلَهُ»^(١)، وَفِي رَوَايَةٍ: «مَا رَأَتْ عَيْنَايَ مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ»^(٢)، وَفِي ثَالِثَةٍ: «مَا رَأَتْ عَيْنَايَ مِثْلَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ»^(٣)، هَكَذَا مُصَرِّحًا بِاسْمِهِ، ثُمَّ أَنْشَدَهَا.

وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تُبَيِّنُ أَنَّهُ كَانَتْ لَابْنِ تَيْمِيَّةَ هَيْئَةٌ أَعْجَبَتْ أَبَا حَيَّانَ لَمَّا رَأَاهُ، فَوَافَقَتْ هَيْئَتُهُ مَا كَانَ قَدْ سَمِعَ عَنْهُ مِنْ قَبْلُ، فَأَنْشَدَ أَيْبَاتِهِ، وَهِيَ شَهَادَةٌ تَسْتَحِقُّ الْإِثْبَاتَ فَقَدْ رَأَى أَبُو حَيَّانَ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَنْدَلُسِ وَالْمَغْرِبِ وَبِلَادِ الْحِجَازِ وَمِصْرَ.

وَأَعْرَضَ الْآنَ هَذِهِ الْأَيَّاتِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ الْخِلَافَ فِيهَا فِي الْهَامِشِ

لَمَّا أَتَيْنَا^(٤) تَقِيَّ الدِّينِ لَاحَ لَنَا

دَاعٍ إِلَى اللَّهِ فَرَدًّا مَا لَهُ وَزَرٌ

عَلَى مُحْيَاهُ مِنْ سِيْمَا الْأَلَى صَحَبُوا

خَيْرَ الْبَرِيَّةِ نُورٌ دُونَهُ الْقَمَرُ

(١) «المصدر السابق»: ٢٧٨/٢، «مسالك الأبصار»: ٦٩٨/٥.

(٢) «الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ»: ١٧٧/١، «نفح الطيب»: ٥٧٨/٢.

(٣) «الرد الوافر»: ٦٤، «الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية»: ٣١.

(٤) في «جلاء العينين»: ٢٥ (لَمَّا أَتَانَا تَقِيَّ الدِّينِ)، وَ(فَرَدًّا) بِالرَّفْعِ فِي كُلِّ كِتَابِ التَّرَاجِمِ.

حَبْرٌ^(١) تَسْرِبُ مِنْهُ دَهْرُهُ حَبْرًا
 بَحْرٌ تَقَاذِفُ مِنْ أَمْوَاجِهِ الدُّرُرُ^(٢)
 قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي نَضْرٍ شَرَعَتِنَا
 مَقَامَ سَيِّدِهِمْ^(٣) إِذْ عَصَتْ مُضِرُّ
 فَأَظْهَرَ الْحَقَّ إِذْ آثَرَهُ دُرُسٌ
 وَأَخْمَدَ الشَّرَّ إِذْ طَارَتْ لَهُ الشَّرُّ^(٤)
 يَا مَنْ يُحَدِّثُ عَنْ عِلْمِ الْكَيَانِ أَصْحُ
 هَذَا الْإِمَامُ الَّذِي قَدْ كَانَ يَنْتَظَرُ^(٥)

(١) الحبر بكسر الحاء وفتحها: العالم، ومنه إطلاقه على علماء اليهود، فيقال الأحبار.

(٢) الحبر: الثياب اليمينية.

(٣) في كل المصادر (مقام سيد تيم إذ عصت مضر)، وما ذكرته أعلى من نغمة الظمان.

(٤) في كل المصادر (إذ آثاره درست)، و(إذ طارت له شرر)، والمعتمد من نغمة الظمان.

(٥) في كل كتب التراجم:

كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ حَبْرٍ يَجِيءُ فَهََا
 أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي قَدْ كَانَ يُنْتَظَرُ =

ثالثاً: مكانُ إنشادها وزمنها:

أَمَّا إنشادها إيَّها فقد كان في مصر^(١)، في مشهدٍ عامٍ غاصَّ بالنَّاسِ^(٢)، ولعلَّ هذا سبب شهرتها، فقد التَفَّ جمهرةٌ من النَّاسِ حول ابن تيميةٍ إمَّا أخذاً عنه، وإمَّا سماعاً لمواعظه فارتجل أبو حيان أبياتاً في مدحه.

وأَمَّا زمنُ إنشادها فكان في أوَّل سنة (٧٠٠هـ)، وهو عام مجيء ابن تيميةٍ إلى مصر، وفيها التقاه العلماء كأبي حيان وابن دقيق العيد^(٣)، قال أبو حيان: «زرتُ الإمام تقيَّ الدِّين ابن تيميةَ بقلعة الجبل، وقد قدم بعد الجفل الشَّامي منصرف غازان من الشَّام، فأنشدته من نظمي»^(٤)، وذكر الأبيات.

= وفي رواية «جلاء العينين»: ٢٥، ونقلها عنه محقق الديوان ٤٤٧.

يا من يحدث عن علم الكتاب أصخ

هذا الإمامُ الذي قد كان ينتظر

(١) «المقصد الأرشد» ١٣٧.

(٢) «أعيان العصر» ١/٢٤٧.

(٣) «تاريخ ابن الوردي»: ٢/٢٧٨، «الدُّرر الكامنة»: ١/١٧٧.

(٤) «نُجبة الظُّمآن»: ١٠٤، وغازان: ملك التتار، وواقعه الشاميَّة كانت

سنة (٦٩٩هـ).

فيكون إنشادها قبل وفاة أبي حيّان بخمس وأربعين سنة، وله من العمر يومها ستّة وأربعون عامًا، وعاش ابن تيمية بعدها ثمانية وعشرين عامًا، وكان عُمرُ ابن تيمية وقت مدحه بها تسعة وثلاثين عامًا، فقد كان مولده بالشّام سنة (٦٦١هـ)، وهو في الأغلب عمره وقت خلافه معه.

رابعًا: كشط القصيدة من ديوان أبي حيّان

هذا الكشط أحدثه أبو حيّان نفسه لما كره ابن تيمية بعد ذلك كما سيأتي بيانه وأسبابه.

وقد أقرّ بهذا الكشط وأعلنه، قال ابن ناصر: «وأوقفَ أبا حيّان على هذه الأبيات التي مدح بها الشيخ تقي الدين عرضها عليه فقال قد كشطتها من ديواني ولا أثني عليه بخير»^(١).

كان خبر هذا الكشط في سنة (٧٣٤هـ)، أفاده الحافظ أبو بكر مُحمّد بن المُحبّ لما التقى بأبي حيّان بمكة المكرمة في العام المذكور^(٢)، أي: بعد إنشادها بأربع وثلاثين سنة، وبعد وفاة ابن تيمية بست سنوات.

(١) «الرّد الوافر»: ٦٥. وانظر «الدُّرر الكامنة»: ١/ ١٧٧.

(٢) «المصدران السّابقان».

وذكر هذه التواريخ مطلوب؛ لأنها تُفيد أنَّ القصيدة كانت محفوظةً بعد سنوات طويلة من إنشادها ولاسيما بعد كسطها من الديوان، وتُفيد أنَّ أبا حيّان استمرَّ على هذا الكشط من الديوان بعد وفاة الممدوح.

وذكر الحيزري^(١) أنه وقف على ديوان أبي حيّان ووجد فيه هذه الأبيات مكشوفةً، وأفاد أنَّ هذا الكشط لم يطمس الكلمات، وأنَّ من تأمل في موطن الكشط ستّضح له الأحرف، وسيتمكّن من قراءتها، كما أفاد أنَّ موطنها كان في الجزء الأوّل من الديوان^(٢).

(١) «الحيزري» بالحاء لقبٌ لكثيرين، ولم أقف على تعيينه بدليل، ويروى بالخاء (الحيزري)، ولعلّه القطب محمّد بن محمّد الخيزري، وهو حافظٌ جليل القدر من أعيان الشافعية، له كتاب «اللمع الألمعية لأعيان الشافعية»، و«شرح ألفية العراقي»، وهو باني المدرسة الخيزرية بدمشق.

(٢) «الرّد الوافر»: ٣٤. وهذه الإفادة موجودة في الطّبعة القديمة بمطبعة كردستان العلمية بمصر (١٣٢٩هـ)، وهي تفيد بأنّ الرجوع للطبعات المختلفة، ولاسيما القديمة مطلوب.

والظاهر من فعل الكشط أن علته عقديّة، فلا يصحّ عند أبي
حيّان أن يستمرّ في وصفه بهذه الأوصاف العظيمة المتعلّقة
بالدين، وهو يراه مبتدعاً.

وقد يقال: إنه تراجع عن الكشط بفعلٍ آخر، وهو روايته لها
في كتابه «النُّعْبَة»، سنة (٧٤٣هـ)، أي بعد تسع سنوات من خبر
الكشط.

ويعكّر عليه أن السُّبكي روى أن أبا حيّان مات وهو يرمي
ابن تيمية بالسُّوء^(١).

ويبقى الإشكال قائماً ولم أجد له تعليلاً مقبولاً.



(١) «السَّيفُ الصَّقِيلُ»: ٤٨٠.

المبحث الثاني

استفتاء أبي حَيَّان ابن تيمية

يدخل في زمن تعظيم أبي حَيَّان لابن تيمية طلبه الجواب في مسألة من مسائل علم القراءات من ابن تيمية.

ومضمون المسألة عن ماهية الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن العظيم، وقد رواها المقرئ العلامة ابن الجزري (٨٣٣هـ) رحمه الله!، ولم يشر إلى مصدرها، ولم أر من أشار إليها في كتب التراجم التي تعرضت لسيرة الإمامين، وليست في كتب أبي حَيَّان التي تحت يدي.

قال ابن الجزري: «وقد سأل الإمام أبو حَيَّان هذا الإمام المجتهد أبا العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية عن هذه المسألة فقال في الجواب: لا نزاع بين العلماء المعتبرين أنَّ الأحرف السبعة التي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنَّ القرآن أنزل عليها ليست قراءات القرءاء السبعة فقط، بل أوَّل من جمع قراءاتهم ابنُ مجاهد، وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد،

فإنَّه أحبُّ أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعراق والشَّام واختيار القرَّاء السَّبعة، لا لاعتقاده أنَّ قراءتهم هي الحروف السَّبعة المنزلة إلى أن قال: ولم ينكر أحدٌ من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالمًا بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد بالمغرب أو غيره فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإنَّ القراءة سنَّة يأخذها الآخر عن الأوَّل، ولكن ليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك»^(١).

وقد يُوحى وصفُ ابن الجزري لأبي حيان (هذا الإمام المجتهد)^(٢). في ثنايا الكلام بكيف يسأل هذا السُّؤال، فكأنَّه استغرابٌ خفيٌّ منه؛ إذ إنَّ المسألة معروفةٌ!

وليس كذلك عندي، فأبو حيان أراد معرفة خبر الآثار في معرفة الأحرف السَّبعة وما ورد فيها من آراء، فقد كان فيها خلافٌ في القرن الثَّالث عند علماء الأثر، فأراد أبو حيان أن يستجلي حقيقةَ هذه المسألة؛ لعلَّه بإحاطة ابن تيمية بالآثار.

(١) «منجد المقرئين»: ٢٥.

(٢) ويمكن أن يُقصد بـ (الإمام المجتهد) ابن تيمية، فالسياق يحتمل ذلك أيضًا.

والدليل على ذلك أَنَّ الطبري (٣١٠هـ) ذكر ذلك قال: «قال أبو جعفر: صحَّ وثبتَ أَنَّ الذي نزل به القرآن من ألسن العرب البعضُ منها دون الجميع؛ إذ كان معلومًا أَنَّ ألسنتها ولغاتها أكثرُ من سبعة، بما يُعْجَزُ عن إحصائه.

فإن قال: وما برهانك على أن معنى قول النبي ﷺ:

«نزل القرآن على سبعة أحرف»، وقوله: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف»، هو ما ادَّعيتَ -من أنه نزل بسبع لغات، وأمرَ بقراءته على سبعة ألسن- دون أن يكونَ معناه ما قاله مخالفوك، من أنه نزل بأمرٍ وزجرٍ وترغيبٍ وترهيبٍ وقَصَصٍ ومَثَلٍ ونحو ذلك من الأقوال؟ فقد علمتَ قائلَ ذلك من سلف الأُمَّة وخيار الأئمة.

قيل له: إِنَّ الَّذِينَ قالوا ذلك لم يدَّعوا أَنَّ تأويلَ الأخبار التي تقدَّم ذكرُنا لها، هو ما زعمتَ أنهم قالوه في الأحرف السَّبعة التي نزل بها القرآن دون غيره، فيكونَ ذلك لقولنا مخالفًا، وإنما أخبروا أَنَّ القرآن نزل على سبعة أحرف، يعنون بذلك أنه نزل على سبعة أوجه، والذي قالوه من ذلك كما

قالوا، وقد رَوينا -بمثل الذي قالوا من ذلك- عن النبي ﷺ، وعن جماعة من أصحابه، أخباراً قد تقدّم ذكرنا بعضها، ونستقصي ذكر باقيها ببيان، إذا انتهينا إليه»^(١).

وفي السؤال تعظيم من أبي حيَّان لابن تيمية في علم معرفة الآثار المروية عن التّابعين، فأبو حيَّان ألصق بعلوم القراءات من ابن تيمية من حيث معرفة الطُّرق والوجوه في أداء القراءة، ولهذا رأينا الذهبيّ يترجم لأبي حيَّان في كتابه «معرفة القراء الكبار» ولا نجد له ترجمة لشيخه ابن تيمية.

أكاد أجزم أنّه لا يخفى على أبي حيَّان ظاهر الجواب في المسألة، فهو الذي يروي بالإجازة كتباً تضمّنت باستفاضة علوم القراءات، وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطّباع الرّعيني الغرناطي، شيخ القراء بغرناطة قبل مجيئه لمصر^(٢)، وقرأ «التيسير» للداني سنة إحدى وسبعين وستمائة^(٣)، أي: قبل لقائه بابن تيمية بتسع وعشرين سنة، وقال فيه الذهبي «له يد

(١) «جامع البيان»: ٤٧/١.

(٢) «معرفة القراء الكبار»: ٣٨٢.

(٣) «المصدر السابق»: ٣٨٧.

طولى في القراءات^(١)، وتصدّر للتدريس في العربية والقرآن وعمره عشرون سنة^(٢)، ولكنه أراد الوقوف على الآثار في مسألة الأحرف السبعة وتحرير القول فيها.

وقد كان أبو حيان مولعًا بكثرة الأخذ عن العلماء، حتى بلغ مشايخه أربعمئة وخمسين شيخًا عدا من أجاز له^(٣)، فلا يستبعد أنه أراد أن يجمع إليهم ابن تيمية بالأخذ عنه.

وما يدعو إلى التساؤل هنا: هو أن سؤال أبي حيان لابن تيمية خلا منه تفسيره «البحر المحيط» و«النهر الماد»، وكان متوقعًا وجوده في مقدمة «البحر»: عند حديثه عن القراءات السبع في مقدمة تفسيره البحر، إلا أنه أغفل هذا الأمر كله عمدًا منه.



(١) «المصدر السابق»: ٣٨٧.

(٢) «ذيل التبيان لبديعة البيان»: ٢٣.

(٣) «البدر الطالع»: ٢٨٨/٢.

خاتمة الفصل الأول

موافقة أبي حيان من ابن تيمية

في الطلاق الثلاث بلفظ واحد

يرى ابن تيمية رحمه الله! أن إيقاع الطلاق الثلاث مرة واحدة يقع طلقة واحدة.

وهذه المسألة ثالث المسائل التي شنع بها علماء القرن الثامن ومن بعدهم على ابن تيمية^(١)، قال الفقيه الصاوي (١٢٤١هـ) في تفسير قوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا نَحْلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾: «وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَقَعُ إِلَّا طَلَقَةٌ

(١) المسألة الأولى منعه نية شد الرحال لزيارة النبي دون مسجده، والثانية: منع التوسل بالنبي بعد انتقاله إلى جوار ربّه، والثالثة مسألة الطلاق. انظر: «رحلة ابن بطوطة»: ٧٣/١.

وقد ألفت فيها كتب مستقلة تأييداً ورداً مثل: الدرّة المضية في الردّ على ابن تيمية للسبكي، والردّ من ابن تيمية، وشفاء السقام في زيارة خير الأنام للسبكي، والصّارم المنكي في الردّ على السبكي لابن عبد الهادي.

فلم يُعرف إِلَّا لابن تَيْمِيَّةَ من الحنابلة، وقد رد عليه أئمة مذهبه
حَتَّى قال العلماء: إِنَّهُ الضَّالُّ المضلُّ، ونسبتها للإمام أشهب
من أئمة المالكية باطلة^(١).

وقد تبع أبو حَيَّان ابن تَيْمِيَّةَ في هذه المسألة، وأغفلت رأيه
كثيرٌ من كتب التفسير والفقه، قال: «وَمَا زَالَ يَخْتَلِجُ فِي
خَاطِرِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا
وَاحِدَةً، لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ لِلطَّلَاقِ، وَيَقْتَضِي الْعَدَدَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ عَامِلٌ فِيهِ يَتَكَرَّرُ وَجُودًا، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ
ضَرْبَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُوَ مُبَيَّنٌ لِعَدَدِ
الْفِعْلِ، فَمَتَى لَمْ يَتَكَرَّرْ وَجُودًا اسْتَحَالَ أَنْ يَكُرَّرَ مَصْدَرُهُ وَأَنْ
يُبَيَّنَ رُتَبَ الْعَدَدِ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَهَذِهِ لَفْظٌ وَاحِدٌ،
وَمَذْلُوعٌ وَاحِدٌ، وَالْوَاحِدُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا أَوْ اثْنَيْنِ»^(٢).

وذكر مرعي الحنبلي (١٠٣٣هـ) أَنَّ أَبَا حَيَّانَ اخْتَارَ رَأْيَ ابْنِ
تَيْمِيَّةَ قَالَ: «وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الطَّلَاقِ فَإِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ!

(١) «حاشية الصَّاوِي عَلَى الْجَلَالِينَ»: وَقَدْ حَذَفَ هَذَا النَّصُّ مِنْ بَعْضِ
الطَّبْعَاتِ، وَهُوَ لَا يَصُحُّ الْبَتَّةَ وَيَدُلُّ عَلَى خِيَانَةِ الْعِلْمِ، فَإِنْ كَانَ مَا
تَرَاهُ غَيْرَ صَحِيحٍ فَنَبِّهْ عَلَيْهِ.

(٢) «البحر المحيط»: ٤٦٣/٢.

يقول: إِنَّ الطَّلَاق الثلاث دفعةً واحدةً لا يقعُ إِلَّا واحدةً، وهو لم ينفرد بهذا القول بل هو يروي عن علي والزبير وعبد الرحمن ابن عوف وابن مسعود وابن عباس، وقال به عطاء وطاوس وعمر بن دينار وسعيد بن جبير وأبو الشعثاء ومحمد بن إسحاق والحجاج بن أرطاة، وقال به شيوخ من قرطبة وجماعة منهم محمد بن عبد السلام الخشني فقيه عصره وأصبغ بن الحباب واختار هذا الإمام أبو حيان في تفسيره النهر والإمام ابن القيم وتكلم على ذلك في نحو أربعين ورقة^(١).

وهذه المسألة الفقهية النحوية تبيّن بجلاءٍ تأثر أبي حيان بالمذهب الظاهري في النحو، فكأنك تقرأ كلاماً لابن حزم (٤٥٦هـ) في كتابه المحلى؛ إذ قضى أبو حيان في تفسير الآية بوجوب تكرار الفعل؛ ليتحقق وقوع ثلاث طلاقات، لا أن يدلّ على ذلك المصدر وحده؛ لأنّ المصدر المبيّن للعدد ظاهره تكرار الفعل.

ولم يعتد بنية المتكلّم اللغوية في قوله (أنت طالق ثلاثاً) بمعنى: إني أوقعته نيّة ثلاث مراتٍ، وأنّ هذه الصيغ العقديّة

(١) «الشّهادة الزكيّة في ثناء الأئمة على ابن تيمية»: ٩٠.

هي صيغٌ عرفيةٌ منقولةٌ من دلالة الخبر إلى دلالة الإنشاء.

وتظهر هذه المسألة أيضًا أنه لم يذكر ابن تيمية بصريح العبارة أو دلالة الإشارة، وأكاد أجزم بأنه لولا الخلاف القائم لذكره صراحةً في هذا الموطن، وأكثر النقل عنه في بيان أدلة المسألة.



الفصل الثاني

انحراف أبي حيان عن ابن تيمية

ومحلّ تدوين هذا الانحراف

لم يدم زمن المودة بين ابن تيمية وأبي حيان كثيرًا فقد تحوّل ثناء أبي حيان ومدحه لابن تيمية قدحًا وذمًا، ورماه بالسوء. وهذا الانتقال كانت له أسبابٌ وجيهةٌ عند أبي حيان، وهو ما نناقشه في مطلبٍ مستقلٍ يقتضي حصر الروايات وبيان رواتها، وهل هي متّفقةٌ أو مختلفة؟

وممّن رأيتُه أشار إلى تعدّد الأسباب في ظهور هذا الخلاف بينهما الإمام التلمساني (١٠٤١هـ) رحمه الله! قال: «ثمّ انحرّف أبو حيان فيما بعدُ عن ابن تيمية، ومات وهو على انحرافه، ولذلك أسباب، منها: أنّه قال له يومًا: كذا قال سيّويه، فقال: يكذب سيّويه، فانحرّف عنه»^(١).

(١) «نفع الطّيب»: ٥٧٨/٢.

وستناقش في هذا الفصل قضية هذا الانحراف في مبحثين :

المبحث الأول : انحراف أبي حيان عن ابن تيمية بسبب
سيبويه ، وقضايا متممة ، وفيه أربعة مطالب .

المبحث الثاني : محلّ تدوين أبي حيان لهذا الانحراف
ومحاولة بعض مخرّجي الكتب حذفه عمداً .

تمهيد

إِنَّ الَّذِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ فِي أَسْبَابِ بَغْضِ أَبِي حَيَّانَ لابن تيمية، يعود إلى ثلاثة أمور، سأذكرُ كلَّ واحد منها في كلامٍ مستقلٍّ، وهذه عناوينه :

حَظُّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ شَأْنِ سَيِّوِيهِ .

الْخِلَافُ الْعَقْدِيُّ بَيْنَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَأَبِي حَيَّانَ .

قَوْلُهُ إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يَقُولُ بِتَوْقُفِ التَّفْسِيرِ عَلَى عُلَمَاءِ السَّلَفِ .

وَالْأَمْرُ الثَّالِثُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا خِلَافًا فِي مَسْأَلَةِ عِلْمِيَّةٍ، فَإِيرَادُهُ هُنَا لَا يَعْنِي أَنَّهُ سَبَبُ خِلَافٍ مُقْطُوعٍ بِهِ، وَلَكِنَّهُ مَظْهَرٌ وَاضِحٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا، وَقَضِيَّتُهُ مِنْ أَصُولِ التَّفْسِيرِ .

وهذه مناقشة للأمر الأول، وتتبعهما في المصادر التاريخية، وسوف نتبع كل فرع منها بما يتصل به من قضايا تفيد الناظر إن شاء الله .

حط ابن تيمية من شأن سيبويه

ومؤذاه أن ابن تيمية رحمه الله! لما تناظر مع أبي حيان في مسألة من المسائل، قال أبو حيان رحمه الله! : لكن سيبويه يقول كذا، أو قريباً من هذا الكلام، فحط ابن تيمية من شأن سيبويه، ووصفه بأنه يفشّر، أو أنه أخطأ في ثمانين موطناً في القرآن، وروي أيضاً أنه وصفه بالكذب، وسناقش كل ذلك بالتفصيل، وهذا بيان ذلك.

المطلب الأول: سند هذه الروايات وصحتها

رواها ابن كثير (٧٧٤هـ) في التاريخ، وهو تلميذ ابن تيمية، ومن خلص أشياعه ومحبيه، ونقلها عن ابن كثير بعض المؤرخين، قال ابن ناصر (٨٤٢هـ): «وهذه القصة ذكرها الحافظ العلامة أبو الفداء إسماعيل بن كثير في تاريخه، وهي أن أبا حيان تكلم مع الشيخ تقي الدين في مسألة في النحو فقطعه ابن تيمية فيها وألزمه الحجة، فذكر أبو حيان كلام سيبويه، فقال ابن تيمية يفشّر سيبويه، أسيبويه نبي النحو أرسله الله به حتى يكون معصوماً! سيبويه أخطأ في القرآن في ثمانين

موضِعًا لَا تَفْهَمُهَا أَنْتَ وَلَا هُوَ. هَذَا الْكَلَامُ أَوْ نَحْوَهُ عَلَى مَا سَمِعْتُهُ مِنْ جَمَاعَةٍ أَخْبَرُوا بِهِ عَنْ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ»^(١).

ورواها الصّفدي (٧٦٤هـ) وهو تلميذُ أبي حيّان قال: «قال له يوماً: كذا قال سيّويه، فقال: يكذب سيّويه، فانحرف عنه»^(٢).

ورواها ابن فضل الله (٧٤٩هـ) وهو معاصرُ لهما، وعنه نقلها ابن حجر (٨٥٢هـ)، ومرعي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ)، والشّوكاني (١٢٥٠هـ) قال: «ثُمَّ دَارَ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ فَجَرَى ذَكَرَ سَيَّوِيهِ فَأَغْلَظَ ابْنُ تَيْمِيَةَ الْقَوْلَ فِي سَيَّوِيهِ، فَنَافَرَهُ أَبُو حَيَّانَ وَقَطَعَهُ بِسَبِّهِ ثُمَّ عَادَ ذَاِمًا لَهُ وَصَيَّرَ ذَلِكَ ذَنْبًا لَا يُغْفَرُ»^(٣).

(١) «الرّدّ الوافر»: ٦٥. ولم أجدها في طبعات تاريخ ابن كثير التي بين يدي، ونقلها عن ابن فضل الله أيضًا مرعي الحنبلي في كتابه «الشّهادة الزكيّة في ثناء الأئمة على ابن تيمية»: ٣٢، وفيه أيضًا الإشارة إلى تاريخ ابن كثير.

(٢) «أعيان العصر»: ١/٢٤٧.

(٣) «الدّرر الكامنة»: ١/١٧٨، «الشّهادات الزكيّة»: ٣٢. «البدر الطالع»: ١/٧٠.

وفي رواية أخرى لابن فضل الله: «تسرّع ابن تيمية فيه بقول نافره عليه أبو حيان وقطعه بسببه»^(١).

فجاءت الأخيرة خالية من مضمون هذا القول، وهل هو إغلاظٌ أو لا، ويؤيد أنه إغلاظٌ بقرينة (فنافره عليه أبو حيان).

التعليق على هذا السبب

لا نستطيع دحض هذه الروايات التاريخية المثبتة لهذه الواقعة دون دليل قوي يدحضها، بل الأقرب هو الحكم بصحة هذه الروايات لأمر:

الأول: قربها من زمن ابن تيمية وأبي حيان.

الثاني: نقلها ممن هم لهم علاقة بالاثنتين.

الثالث: لم أقف على من ردّها أو شكك فيها من المؤرخين.

وإنني أعجب من رأي بعض المعاصرين؛ إذ قام بردّها مستنداً إلى أن ابن تيمية رحمه الله كان يعظم سيئويه، فلا يمكن أن تصدر عنه هذه المقولة^(٢).

(١) «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار»: ٦٩٨/٥، «الرد الوافر»: ٦٣.

(٢) انظر كتاب «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف» لناصر محمد الفهد، مكتبة (أضواء السلف) سنة ١٤٢٣ هـ.

وهذا ردٌ متهافٌ من صاحبه ، لا يقوم على ساقين ، ولا ينبغي التشويش على مسائل العلم وإن حسنت النية ، فالأحرى به البحث عن جمع بين إثبات الروايات التاريخية المتضاربة على إثبات هذه الحادثة ، وبين تعظيم ابن تيمية لسيبويه وكتابه .

ولهذا لا أجد تبريراً لهذا المقول من ابن تيمية رحمه الله ! إلا باعتباراه فلتة لسانٍ منه في حال غضبه ، والذي أرجحه أنه كان هو نفسه لا يؤمن بحقيقة هذا الذي نطق به ، فليس له سابقٌ فيه ، ولكن غاية الأمر أنه سبق لسانٍ منه في حال الغضب كما مرّ .

وقد أراد بعض الأساتذة المعاصرين أيضاً تلطيف هذا الأمر الذي ينسب لابن تيمية بقوله : «وشيوخ الإسلام ابن تيمية علم في العلوم الشرعية وحجة فيها ، وله حظٌ وافرٌ من علوم العربية ، ولكنه لا يقارن بسيبويه ، وربما قال هذه الكلمة على سبيل المبالغة ، وربما زاید فيها بعض المترجمين ، وربما لا يريد بها الخطأ المحض ، ولكنه يريد أن هناك مواضع للرد»^(١) .

(١) انظر: الفتوى (٣٩) بمجمع اللغة العربية على الشبكة العلمية للدكتور عبدالرزاق فراج الصاعدي .

أقول: ولا يخفى ما في بعض كلامه من بُعد.

هذا ما أجده من حسن الاعتذار عن ابن تيمية رحمه الله، وهو أن خطأه كان فلتةً من لسانه، ولم يكن من اعتقاده، وهو كما قال عنه تلميذه ابن كثير: «من كبار العلماء وممن يُخطئ ويُصيب، ولكنَّ خطأه بالنسبة إلى صوابه كنقطةٍ في بحرٍ لجي»^(١) ويؤيِّد ما أراه أمور:

الأوَّل: لم أقف على نصٍّ لعالمٍ من أهل الفنِّ يصف سيويه بالكذب، بل كلام سيويه في كتابه حجّة في العربية، وما كتبه المبرّد (٢٨٥هـ) في الردّ على سيويه فإنّه تبرّأ منه بعد أن تقدّمت به السنُّ، واكمل نضجه قال «إنَّ هذا كتابٌ كنّا عملناه في أوَّان الشَّبيبة والحداثة»، واعتدَرَ منه^(٢).

وقال البغدادي (١٠٩٣هـ): «وقد خرج كتاب سيويه إلى النَّاس والعلماء كثيرٌ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونظر فيه وفتش فما طعن أحدٌ من المتقدِّمين عليه، ولا ادَّعى أنّه أتى

(١) «البداية والنهاية»: ١٤ / ١٦٠.

(٢) «الخصائص»: ٢ / ٢٨٧.

بشعر منكر، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ولا ردُّوا حرفاً منها»^(١).

الثاني: قول ابن فضل الله العمري (٧٤٩هـ) السابق: «ثم دار بينهما كلام جرى فيه ذكر سيبويه فتسرع ابن تيمية فيه بقول نافره عليه أبو حيان وقطعه بسببه»^(٢)، يبيِّن أنَّ من معاصري ابن تيمية من نصَّ على أنَّ ابن تيمية كان متسرِّعاً في هذا الجواب، ولم يكن قوله عن اعتقاد راسخ منه رحمه الله تعالى!

الثالث: ممَّا يؤيد أنَّها فلتة لسان: أنَّ ابن تيمية ما نصَّ على ذلك في كتبه، فلو كان هذا رأيه الَّذي يؤمِّنُ به لقاله في مصنَّفاتِه، أو نقله تلاميذه عنه، فمعلومٌ ^{٥٩}عنه أنَّه كان يصرِّح بأقواله، ولا يخشى في اعتقاده أحداً.

الرابع: راجعتُ كثيراً من كتب ابن تيمية فإذا هي مشحونة بالثناء العظيم على سيبويه وكتابه، وفيها تقريرٌ أحكام خاصة استشهد عليها باجتهادات سيبويه، فمن كان هذا اعتقاده لا يمكن تحرير قبول طعنه في مقام سيبويه على الحقيقة، أو أن

(١) «خزانة الأدب»: ١٧/١.

(٢) «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار»: ٦٩٨/٥.

البَيَان فِي الْخِلَاف بَيْنَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَأَبِي حَيَّان

نَعَدُّ ذَلِكَ وَصْفًا مُلَازِمًا لَهُ ، قَالَ فِي غَضَبِهِ وَسُكُونِهِ ، وَمُنَاطَرَاتِهِ وَتَدْوِينِهِ ، بَلْ هِيَ حَالَةٌ بَشَرِيَّةٌ عَابِرَةٌ فَاتَهُ فِيهَا الْإِنْصَافُ ، وَهُوَ مُخْطِئٌ بِذَلِكَ خَطَأَ الْمُجْتَهِدِينَ الْمَغْفُورَ لَهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَهَذِهِ جَمَلَةٌ مِنْ أَقْوَالِهِ فِي سَيَبُويهِ وَكِتَابِهِ :

أَوَّلًا : سَيَبُويهِ حَكِيمٌ لُغَةُ الْعَرَبِ .

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : « وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ » سَيَبُويهِ حَكِيمٌ لِسَانِ الْعَرَبِ فِي (بَابِ الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ الْقَوْلَ يَحْكِي بِهِ مَا كَانَ كَلَامًا ، وَلَا يَحْكِي بِهِ مَا كَانَ قَوْلًا ، وَالْقَوْلُ إِنَّمَا تَحْكِي بِهِ الْجَمْلُ الْمَفِيدَةُ ، فَعَلِمَ أَنَّهَا هِيَ الْكَلَامُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ » (١) .

ثَانِيًا : كِتَابُ سَيَبُويهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُصَنَّفْ مِثْلُهُ وَهُوَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ .

أ- قَالَ : « فَإِنَّ كِتَابَ سَيَبُويهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يُصَنَّفْ بَعْدَهُ مِثْلُهُ » (٢) .

ب- « وَالْمُبَرِّزُ فِي فَنٍّ مِنَ الْفُنُونِ يَقْدِرُ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي زَمَنِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا دَلِيلًا عَلَى النُّبُوَّةِ ، فَكِتَابُ سَيَبُويهِ مِثْلًا

(١) «مجموع الفتاوى» : ٤٦٠ / ١٢ .

(٢) «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» : ٦٩٨ / ٥ .

ممّا لا يقدر على مثله عامّة الخلق، وليس بمعجز؛ إذ كان ليس مختصّاً بالأنبياء، بل هو موجود لغيرهم^(١)، بل وصفه في معرض كلامه بأنّه خارق للعادة^(٢).

ت- «وكذلك» النُّحاة «مثل سيبويه الذي ليس في العالمِ مثْلُ كتابه وفيه حكمة لسان العرب: لم يَتَكَلَّفْ فيه حدًّا الاسم والفاعل ونحو ذلك كما فعل غيره»^(٣).

ثالثاً: كلام سيبويه محلُّ عناية أهل العلم

يقول رحمه الله: «فإذا كان من ادّعى في كلام سيبويه وجالينوس ونحوهما ما يخالف ما عليه أهل العلم بالطب والنحو والحساب من كلامهم كان قوله معلوم البطلان فَمَنْ ادّعى في كلام الله ورسوله خلاف ما عليه أهل الإيمان كان قوله أظهر بطلاناً وفساداً؛ لأنّ هذا معصومٌ محفوظٌ»^(٤)

(١) «النبوّات»: ١٧٢/١.

(٢) «المصدر السّابق»: ١٧٤/١.

(٣) «مجموع الفتاوى»: ٤٦/٩.

(٤) «درء تعارض العقل والنقل»: ١٩٦/١.

رابعًا: حرمة كتاب سيبويه

قال: «بل كتاب سيبويه في النُّحو إذا فهمه الإنسان كان لسيبويه في قلبه من الحرمة ما لم يكن قبل ذلك»^(١).



(١) «بيان تلبيس الجهمية»: ٣٣٣/٨.

المطلب الثاني

تقليد أفاظ ابن تيمية في هذه الرواية

لم أجد من أقرّ تقيّ الدين ابن تيمية على هذه الألفاظ غير المفسّر الألوسي (١٢٧٠هـ).

وهو أمرٌ مستغربٌ منه ، فقد دوّنه في حال هدوء ضميره قال : «وأنت تعلم أنّ سيّويه كما قال ابن تيمية لأبي حيان لما احتجّ عليه بكلامه حين أنشد له قصيدةً فغلّطه فيها «ليس نبّي النّحو فيجب اتباعه»^(١).

إنّ من يعظّمون سيّويه رحمه الله ! لا يعتقدون عصمته ، ولكنّهم يعترفون بإمامته ، وإنه بلغ في علم العربيّة مبلغاً ما تسوّره من بعده ، وهم لا يسلكون هذا المسلك التّعيري عند مناقشته ؛ لأنّه يجرّئ النّاس على الطّعن في الأئمة ، ومن يقل هذا القول ينبغي أن يكون في منزلة سيّويه أو قريباً منها وأنّي ذلك للألوسي رحمه الله .

(١) «روح المعاني» : ٢٢٥ / ٥ .

ولقد رأينا بعض الناس في عصرنا يتناولون على سبويه
وكتابه فكتب أحدهم كتاباً وسمه بـ «جناية سبويه الرِّفْض التَّام
لما في النَّحو من أوهام» ملاء بالقصور المعرفي والخلل
المنهجي، والتناول على العلماء، فوجود هذه المسالك
التَّعبيرية عند النَّقاش مع الأئمة المعتبرين ستخذ عكايز يستند
إليها أمثال هؤلاء لنفث سمومهم في تراث هذه الأُمَّة العظيمة.

أمَّا ابن قَيْم الجوزيَّة (٧٥١هـ) فقد قرَّر كلام ابن تيمية في
اعتراضه على بعض آراء سبويه، ولكنه لم يتابع شيخه في تلك
الفتلة اللفظية، بل اعترض على سبويه بأسلوب لين، مقرأ له
بالإمامة، يقول:

١-: «وإن كان سبويه المعظم المقدَّم في الصَّناعة فمأخوذ
من قوله ومتروك»^(١).

٢- ويقول «ولا ريب أنَّ أبا بشر رحمه الله! ضرب في هذا
العلم بالقدر المعلَّى، وأحرز من قصبات سبقه واستولى...
ولكن لا يوجب ذلك أنَّ يُعتقد أنَّه أحاط بجميع كلام العرب،

(١) «بدیع الفوائد»: ٢١٩/١.

وأن لا حقَّ إلا ما قاله ، وكم لسيبويه من نصٍّ قد خالفه جمهور أصحابه فيه والمبرِّزون منهم ، ولو ذهبنا نذكر ذلك لطال الكلام به ، ولا تنس قوله في باب الصِّفة المشبَّهة (مررت برجل حسن وجهه) بإضافة حسن إلى الوجه ، والوجه إلى الضمير ومخالفة جميع البصريين والكوفيين في ذلك ، فسيبويه رحمه الله ! ممَّن يؤخذ من قوله ويترك ، وأما أن نعتقد صحَّة قوله في كل شيء فكلاً»^(١).

وما نقله ابن قيِّم الجوزية هنا غير صحيح ، فسيبويه رحمه الله ! ناقلٌ استعمال العرب لهذا التَّركيب^(٢) وهو ثقةٌ فيما ينقل ، ولمثل هذا التَّركيب استدلَّ ابن مالك بالأحاديث النبويَّة ، قال ابن مالك : «ونحو حسن وجهه ، وحسن وجهه قليلٌ غيرٌ ممتنع ، وكذا حسن وجهه ، ومن أمثال : (مررت برجل حسن وجهه) ما في الحديث من وصف الدَّجَّال (أعور عينه اليمنى)»^(٣).

(١) «بديع الفوائد» : ٢٨/٣ .

(٢) انظر : «الكتاب» : ١٩٩/١ .

(٣) «شرح التَّسهيل» : ٩٥/٣ . وانظر : «شرح الشَّاطبي على الألفيَّة» :

والحديث في البخاري (٢٥٦هـ)^(١) قال ابن حجر (٨٥٢هـ): «قَوْلُهُ: (أَعَوَّرُ عَيْنِي الْيُمْنَى) كَذَا هُوَ بِالْإِضَافَةِ، وَعَيْنُهُ بِالْجَرِّ لِلْأَكْثَرِ، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ»^(٢).

وقد بين سيويوه رحمه الله! أنَّ هذا التَّركيب رديءٌ، ويعني بقوله (رديء): قليل في الاستعمال، قال ابن يعيش (٦٤٣هـ): «أجازَه سيويوه، قال: شَبَّهوه بـ «حَسَنِ الْوَجْهِ»، يعني جعلوا الإضافة مُعاقبةً للألف واللام، قال: وهو رديءٌ، يعني: أنه قد جاء عن العرب مع رداءته»^(٣).

وقول ابن قِيَم الجوزيَّة رحمه الله! إِنَّ النَّحْوِيِّينَ يَجْمَعُونَ عَلَى مَنَعِ هَذَا التَّركيبِ غَيْرِ صَحِيحٍ أَيْضًا، قال ابن مالك (٦٧٢هـ): «وقد أجاز ذلك الكوفيُّون في نشره ونظمه، ومنع سيويوه جوازه في غير الشعر»^(٤)، ونقل أنَّ منعه شعرًا ونثرًا هو

(١) «الجامع المسند الصَّحيح» (٣٤٤٤).

(٢) «فتح الباري»: ٤٨٨/٦.

(٣) «شرح المفصَّل»: ١١٤/٤.

(٤) «شرح التَّسهيل»: ٩٦/٣.

للمبرِّد^(١)، وتساهل أبو البقاء العُكبري (٦١٦هـ) فنسب المنع للأكثرين، وهو غير مسلّم له^(٢)، ولم يقل إنه إجماعٌ.

وأقول في ختام هذه التعليق: إن يكن بعض العلماء قد خالف سيبويه في بعض الأحكام كما قال ابن قيّم الجوزية إلا أنه قد استقرّ في أحكام النحويين أنه لا يُخطأ مُقلِّدٌ قال في مسألة برأي سيبويه، ولهذا تراهم يذكرون في مسألة بناء التَّعْجُب من (أفعل) أَنَّ الحَلْقَ على المنع، وأنَّ رأي سيبويه الجواز، ولكنهم لا يقولون رأي سيبويه خطأ^(٣)، وقال السِّيرافي (٣٦٨هـ): «حكاية سيبويه لا تردُّ»^(٤).



(١) «شرح الكافية الشافية»: ١٠٢/١.

(٢) «اللباب في علل البناء والإعراب»: ٤٤٤/١.

(٣) «شرح الشَّاطِبي على الألفية»: ٤٦٦/٤.

(٤) «شرح الرّضي على الكافية»: ٤٩٩/١.

المطلب الثالث

وَقَعَ كَلِمَةُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَلَى أَبِي حَيَّانَ

صادفت تلك الفلته من ابن تيمية أبا حيان، وهو أحد الأندلسيين الذين يعظمون «الكتاب» وصاحبه تعظيمًا لا يكاد يوجد عند غيرهم من النحويين^(١)، فكان مسلمًا أن يصدر عن أبي حيان ما صدر نحو ابن تيمية، وأن يتخذها له ذنبًا لا يغفر كما في بعض الروايات.

وقد أشاد أبو حيان نفسه بمنزلة الكتاب عند الأندلسيين فقال في مطلع تفسيره عن كتاب سيبويه وعلاقته بالتفسير: «فَهُوَ فِي هَذَا الْفَنِّ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَالْمُسْتَنَدُ فِي حَلِّ الْمَشْكَلَاتِ إِلَيْهِ، وَلَمْ أَلْقَ فِي هَذَا الْفَنِّ مَنْ يُقَارِبُ أَهْلَ قُطْرِنَا الْأَنْدَلُسِيِّ فَضْلًا عَنِ الْمِمَاثِلَةِ، وَلَا مَنْ يَنَاضِلُهُمْ فَيُدَانِي فِي الْمُنَاضَلَةِ»^(٢).

(١) تشير بعض كتب التراجم إلى أن من علماء الأندلس من كان يحفظه مثل القاضي الأديب أبي الحسن السَّعِيدِي انظر: الصُّلَّة: ٥٥٤، ومنهم من كان يختم «الكتاب» كل خمسة عشر يومًا انظر: الصُّلَّة: ٢٥٣.

(٢) «البحر المحيط»: ١١/١.

وأشار إلى أنّ الزّمخشريّ رحل في شبّته إلى مكّة حرسها الله ليقرأ «الكتاب» على يد أحد الأندلسيين^(١).

وجاء في ترجمة أبي بكر محمّد بن محمّد بن إدريس بن مالك القُضاعيّ القلّوسي «وقف أبو بكر القلّوسي يومًا على القاضي أبي عمرو بن الرّندون، وكان شديد الوقار، مهيبًا، وتكلم في مسألة من العربيّة، نقلها عن سيّويه، فقال القاضي أبو عمرو: أخطأ سيّويه، فأصاب أبا بكر القلّوسي قلقًا كاد يُلْبِط^(٢) به الأرض، ولم يقدر على جوابه بما يشفي به صدره لمكان رتبته. قال: فكان يدور بالمسجد، والدّموع تنحدر على وجهه، وهو يقول: أخطأ من خطّاه، يكرّرها»^(٣). وفي رواية «كاد يعجن»^(٤).

ولأبي حيّان رحمه الله! علاقة آكد بكتاب سيّويه قال التّلسماني (١٠٤١هـ): «نزل منه كتاب سيّويه في وطنه بعد أن

(١) «المصدر السّابق»: ١٤٩/٥.

(٢) معنى لبط: صرعه صرْعًا عَنيفًا.

(٣) «الإحاطة»: ٥٣/٣. وفي «الدرر الكامنة»: القالوسي.

(٤) «الدرر الكامنة»: ٤٣٣/٥.

كان طريداً ، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيداً»^(١).

فمن كانت بيئته معظمة للكتاب ، ويرى أنهم أهل وراثته وتعليمه ، لا يستغرب أن يكون شديد الخصومة على من ينتقصه بله يصف صاحبه بما مر ذكره .

وإذا ضمنت قولَ الذهبيِّ هنا إلى ما سبق بيانه ، وهو أن أبا حَيَّانَ ينظر لنحاة عصره بعين النقص علمنا أن إنكاره لما قاله ابن تيمية أمر بدهيّ جداً ، فهو لا يرى ابن تيمية من النحويين ، قال الذهبي : «ولكن شيخنا أبو حَيَّانَ لا يُثبت لأحد شيئاً في العربية ، وينظر إلى النحاة بعين النقص ؛ لسعة ما هو فيه من التبخر في علم اللسان»^(٢).



(١) «نفح الطيب» : ٢/ ٥٣٧.

(٢) «معرفة القراء الكبار» : ٣٧٦.

المطلب الرابع

قضايا متصلة في المسألة

الفرع الأول: موطن المسألة المتنازع فيها

لم أقف رغم البحث الطويل على جوهر المسألة التي دار النزاع فيها بين الإمامين رحمهما الله! فنُسب لابن تيمية من أجلها قوله «يفسر سيبويه» أو «يكذب سيبويه».

ولكن المفسر الألويسي أشار إلى أن محل النزاع كان في الأبيات التي أنشأها أبو حيان في مدح ابن تيمية.

ولا أعرف مصدر زعمه هذا، ولا أطمئن إليه، قال الألويسي: «وتعقبه أبو حيان بأنه مخالف لكلام سيبويه فإنه جعل زيداً في قولهم: حسبك وزيداً درهم منصوباً بفعل مقدر أي: وكفى زيداً درهم، وهو من عطف الجمل عنده انتهى، وأنت تعلم أن سيبويه كما قال ابن تيمية لأبي حيان لما احتج عليه بكلامه حين أنشد له قصيدة فغلطه فيها ليس

نبي النحو فيجب اتباعه»^(١).

والمشهور أنها مسألة من مسائل العربية دون تعيين لها^(٢).



(١) «روح المعاني»: ٢٢٦/٥.

(٢) «الرد الوافر»: ٦٢.

الفرع الثاني

تَعْلَمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْعَرَبِيَّةَ وَمَنْزِلَتَهُ فِيهَا

يذكر ابنُ عبد الهادي (٧٤٤هـ) رحمه الله! أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ (٦٩٩هـ)^(١).

وابن عبد القوي هذا، هو أحد علماء الفقه والعربية بالشَّام، حنبليُّ المذهب، أخذ العربية عن ابن مالك، قال الصَّفدي: «قَرَأَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ»^(٢).

واختلفت الروايةُ عن الذهبي في زمن تحصيل ابن تيمية للعربية عن الشيخ ابن عبد القوي فأطلق القراءة عليه في رواية: «وَقَرَأَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى ابْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ ثُمَّ فَهَمَهَا وَأَخَذَ يَتَأَمَّلُ كِتَابَ

(١) «العقود الدرية»: ١٩، «تاريخ ابن الوردي»: ٢٧٨/٢، وهو مُحَمَّد ابن عبد القوي بن بدران شمس الدين أَبُو عبد الله الْمُقْدِسِي المرداوي الْحَنْبَلِيُّ النَّحْوِيُّ،

(٢) «أعيان العصر»: ٥١٦/٤، وانظر: الوافي: ٢٢٨/٣، «بغية الوعاة»: ١٦١/١.

سِبْيُونِهِ حَتَّى فَهَمَ فِي النَّحْوِ»^(١)، وَقَيَّدَهَا فِي رِوَايَةٍ: «وَقَرَأَ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَيَّامًا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْقَوَى»^(٢)، أَيْ أَنَهَا لَمْ تَدُم طَوِيلًا.

وَلَكِنَّهُ أَفَادَ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَدْ أَتَقَنَ الْعَرَبِيَّةَ، قَالَ: «وَأَتَقَنَ الْعَرَبِيَّةَ أَصُولًا وَفُرُوعًا، وَتَعْلِيلًا وَاخْتِلَافًا»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي (٨٧٤هـ): «وَكَانَ عَارِفًا بِالْفَقْهِ، وَاخْتِلَافَاتِ الْعُلَمَاءِ، وَالْأَصْلِينَ، وَالنَّحْوِ، إِمَامًا فِي التَّفْسِيرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، عَارِفًا بِاللُّغَةِ، إِمَامًا فِي الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ»^(٤).

مَنْزِلَةُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي الْعَرَبِيَّةِ:

أَفَادَ تَلْمِيْذُهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي أَنَّ عِلْمَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ بَلَغَ مَرْتَبَةَ الْإِخْتِيَارِ قَالَ: «وَلَهُ إِخْتِيَارَاتٌ وَتَوْجِيهَاتٌ فِي النَّحْوِ تَدُلُّ عَلَى سَعَةِ أَطْلَاعِهِ، وَمَعْرِفَةِ الْخِلَافِ فِي قَوَاعِدِهِ»^(٥).

(١) «العقود الدرية»: ١٩.

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة»: ٤٩٤/٤.

(٣) «المصدر السابق»: ٤٩٧/٤.

(٤) «المنهل الصافي»: ٣٥٩. /١.

(٥) «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية لابن عبد الهادي»: ٦٨.

ولم يُترجم السيوطي لابن تيمية في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، بل لم يشر إلى تحصيله فيها، وترجم لتلميذه ابن عبد الهادي.

ولعلّ مرجع إهمال السيوطي لذكره أنّ ابن تيمية لم يؤلّف فيها كتاباً مفرداً أو يجلس لإقراءها، ولا يعني إهماله عدم اعتباره من علمائها فقد فات السيوطي كثيرون من النحويين.

هذا أغلب ما ذكر في حق الإمام ابن تيمية في العربية، وهو وإن كان عالماً بأصولها، جامعاً لقواعدها، عارفاً بمواطن الخلاف بين أئمتها فإنه لا يبلغ مرتبة أبي حيان عند أهل العلم بالعربية؛ إذ إنّ أهل العربية يكاد يجمعون على أنّ أبا حيان مجتهد القرن الثامن في علم النحو على الإطلاق، وآثاره في النحو والتّصريف تنبىء بمكانته السّامية التي لا يدانيها أحد من أهل عصره، قال الصّفدي (٧٦٤هـ): «فكان إمام النّحاة في عصره شرقاً وغرباً، وفريد هذا الفنّ الفذّ بعداً وقرباً»^(١).

وقال السيوطي (٩١١هـ): «وأما النّحو والتّصريف فهو

(١) «أعيان العصر»: ٣٢٧/٥.

الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره؛ حتى صار لا يُدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره»^(١).

وقد وصل به الأمر في قضية اللغات إلى أنه كان يُحكّم من أهل اللغات الأخرى في لغاتهم، وله فيها تصانيف فما بالك بالعربية.

قال تلميذه ابن فضل الله العمري (٧٤٩هـ): «ورأيت رجالاً منهم (أي من أهل اللغات الأخرى) ممّن عَرَفَ معرفته يتحاكمون إليه فيما شجر بينهم في ذلك، ولقد أراني فيما صنّف في ذلك، فمنه: «الإدراك في لغة الأتراك»، ومنه: «زهو الملك نحو الترك»، ومنه: «منطق الخرس في لسان الفرس»، ومنه: «جلاء الغبش في لسان الحبش»، ومنه: «المخبور في لغة الخمور»، وهي لغة قديمة كانت لأهل دمياط، يتحدّثون بها في قديم الزّمان، فرأيت منها العجب، وعلمتُ بها أنه قد حكم على ألسنة العجم والعرب»^(٢).

(١) «بغية الوعاة»: ١ / ٢٨١.

(٢) «مسالك الأبصار»: ٧ / ٢٣٨.

وقد تفرّر عند العلماء أنّ من تخصّص في فنٍّ واحدٍ حتّى برز فيه فإنّه يكون عند أهل ذلك الفنّ أعظم منزلة ممّن اشتهر في علوم كثيرة ولم يتفرّع لذلك الفنّ.

إنّ ابن تيمية رحمه الله! وإن كان عالماً بالعربية مبرزاً في الفقه والحديث والتفسير، فإنّه لم يكن متفرّغاً للعربية وعلومها السنين الطويلة بحثاً وتفتيشاً وأخذاً عن المشايخ كأبي حيّان، وهو ما يجعله دونه في المنزلة عند علماء العربية.

ذكرت كلّ ذلك لبيان أنّه قد يتوهّم متوهّم بأنّ قول ابن تيمية لأبي حيّان عن سيبويه يدلّ على أنّه فوقهما في المنزلة العلمية في علوم العربية، وهذا ممّا لم يقله أحدٌ من أهل الصنعة في علم العربية.



الفرع الثالث

صلة تلاميذ ابن تيمية بأبي حيان

اتَّخَذَتِ الْعِلَاقَةُ بَيْنَ أَبِي حَيَّانٍ وَتِلَامِيذِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ أَشْكَالًا ثَلَاثًا: صِلَةُ نَقْدٍ عِلْمِيَّةٍ، وَهِيَ صِلَةُ ابْنِ عَبْدِ الْهَادِي، وَصِلَةُ تَعْظِيمٍ وَاسْتِفْتَاءٍ، وَهِيَ صِلَةُ الدَّهْبِيِّ، وَمَوْقِفٌ سَكُوتٌ، وَهُوَ مَوْقِفُ ابْنِ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةِ، وَهَذَا بَيَانُ ذَلِكَ:

ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ):

كَانَ لَابْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْحَنْبَلِيِّ رَدٌّ عَلَى أَبِي حَيَّانٍ فِي مَسَائِلَ نَحْوِيَّةٍ رَأَى أَنَّ أَبَا حَيَّانٍ قَدْ أَخْطَأَ فِيهَا.

وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ كَانَتْ نَصْرَةً لِابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ! ^(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَرْجُمَةِ ابْنِ عَبْدِ الْهَادِي: «وَلَهُ مَنَاقِشَاتٌ لِأَبِي حَيَّانٍ فِيمَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ» ^(٢).
وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي مَمَّنْ رَوَوْا أَيْبَاتٍ مَدَحَ أَبِي حَيَّانَ الَّتِي سَبَقَ

(١) «ذيل طبقات الحنابلة»: ١٢٠/٥.

(٢) «الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ»: ٦٢/٥. وَانْظُرْ «بَغْيَةُ الْوَعَاةِ»: ٢٩/١.

بيانها في ابن تيمية^(١)، فمعرفته بالحادثة بين الشيخين ظاهرة.

قد يكون هذا الرد بسبب ما كان يردده أبو حيان في شأن ابن تيمية، فأراد ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ) أن ينتصر لشيخه بوجه من من وجوه العمل العلمي، فهو محب لابن تيمية، وعُرف بالذود عنه، وقد أُلّف في مناقبه كتاباً^(٢)، وسبق له أن انتصر له في مؤلف خاص ردّ فيه على السبكي أسماء «الصَّارِمُ الْمُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِ»^(٣).

وأظنُّ أنه لولا كلمة أبي حيان في ابن تيمية لشدَّ ابن عبد الهادي الرحلة إلى أبي حيان ونهل من علومه اللغوية، فقد ولد ابن عبد الهادي سنة (٧٠٥هـ)، وكان أبو حيان وقت طلب ابن عبد الهادي العلم حجةً زمانه في العربية والقراءات

(١) انظر: «الرد الوافر»: ٦٤.

(٢) له كتاب «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» مطبوع.

(٣) «الذُرر الكامنة»: ٦٢/٥. واسمه (الصَّارِمُ الْمُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِ) له طبعات كثيرة، منها المطبعة الخيرية، مؤسسة الريان، دار الهدى النبوي، ودار الباز.

والتفسير، وهو أيضًا شيخُ شيخه في النحو أحمد ابن سعد الأندلسي (نحو ٧٥٠هـ)^(١).

فقد أخذ ابن عبد الهادي عن الأندلسي علوم العربية^(٢).

ولا أعرفُ أن أحدًا أَلَفَ في الرد على أبي حيان في حياته غير ابن عبد الهادي^(٣)، ولهذا قلتُ لا أستبعد أن يكون هذا الردُّ انتصارًا من تلميذ بارٍّ بشيخه.

والَّذي دعاني إلى هذا الظنِّ هو أن ابن عبد الهادي قرأ التسهيل على الأندلسي المذكور، وكانت للأندلسي عنايةٌ بالتسهيل تدريسيًا وشرحًا عليه، وكان قرأه من قبل على أبي حيان بعد أن حفظه كله، وقد تأذى الأندلسي من ردِّ ابن عبد الهادي

(١) أبو العباس أحمد بن سعد بن محمد الأندلسي الصوفي كان شيخ العربية في زمانه بالشام، أخذ العربية عن أبي حيان، توفي سنة (٧٥٠هـ). ترجمته في: «أعيان العصر»: ١/٢١٦، «الوفيات لابن رافع»: ١/١٢٨، «الدرر الكامنة»: ١/١٥٦.

(٢) «تهذيب الكمال»: ١/٥٧.

(٣) كان لابن هشام المصري الحنبلي صاحب المغني (٧٦١هـ) ردودٌ على أبي حيان، ولكنِّي لا أعرفُ أنَّها كانت في حياة أبي حيان، وكذا لابن ناظر الجيش.

على أبي حَيَّان^(١)، فالرُّدُّ والتأذِّي من الرُّدِّ هما الحاملان على هذا الظنّ، والله تعالى أعلم.

الإمام الذهبي (٧٤٨هـ):

كان الإمام الذهبيّ وهو من أعظم تلاميذ ابن تيمية يعترف بفضل أبي حَيَّان، ولم يهجره بما قاله في شيخه، بل أخذ عنه ولا سيما في علوم القراءات، وترجم له في كتابه «معرفة القراء الكبار».

والذهبيّ أقلُّ تلاميذ ابن تيمية تعصباً له، فهو وإن كان ألف في مناقب شيخه كتاباً مفرداً فقد نقده في بعض تأليفه، وكان يخالط علماء الأشعرية ويصادقهم كالسُّبكي^(٢).

ومن هنا فلا يستغرب تعظيمه لأبي حَيَّان وأخذه عنه، وطلبه أن ينظر في كتابه «معرفة القراء الكبار»؛ ليضفي إليه أشياء أو يصلح ما فيه من سهو وخطأ، قال في ترجمة أبي حيان:

(١) ستجد هذه المعلومات متناثرة في المصادر الآتية: «أعيان العصر»:

٢٧٤/٤. «الوافي بالوفيات»: ١١٣/٢، «الوفيات لابن رافع»: ٢/

١٢٨، «غاية النُّهاية»: ٥٦/١، «بغية الوعاة»: ٣٠٩/١.

(٢) انظر «طبقات الشافعية الكبرى»: ٣٩٩/١٠.

«ومع براعته الكاملة في العربية له يدٌ طولى في الفقه والآثار، والقراءات، وله مصنفاتٌ في القراءات والتَّحْوِ، وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم، تخرَّج به عدَّة أئمَّة مدَّ الله في عمره وختم له بالحسنى، وكفاه شر نفسه. وودِّي لو أنَّه نظر في هذا الكتاب وأصلح فيه، وزاد فيه تراجم جماعة من الكبار، فإنه إمام في هذا المعنى أيضاً»^(١).

ابن قيِّم الجوزية (٧٥١هـ):

لم أجد نقلاً من ابن قيِّم الجوزية عن أبي حيان في موطنٍ واحدٍ من كتبه، بل لم أجد خبراً فيها عن أبي حيان، وهو أمرٌ غريبٌ فكلاهما مكثُرٌ من التَّأليف، متَّحد الزَّمن مع صاحبه، ولأبي حيان مكانته الظَّاهرة، وكتبه الشَّائعة، وتوفي ابن القيِّم بعده بستَّ سنواتٍ.

ويمكن تعليل ذلك بأنَّ أغراض التَّأليف عندهما مختلفةٌ، فابن قيِّم الجوزية غالب تأليفه في أصول الدِّين وأصول الفقه، والسِّيرة والرفائق والأذكار، وأبو حيان غالب تأليفه في القراءات والعربية والتفسير.

(١) «معرفة القراء الكبار»: ٣٨٧.

ويلزم أن أُشير إلى أمرٍ لاحٍ لي، وهو أن ابنَ قِيَمَ الجوزِيَّةَ لازمَ شيخَه ابنَ تَيْمِيَّةَ بعدَ عودته من مصر سنة (٧١٢هـ) ^(١). أي بعد اثنتي عشرة سنة من لقاء ابن تَيْمِيَّةَ بأبي حَيَّانَ، ونجد له قولاً في سِيَبُويَه يذكِّرنا بِقِصَّةِ شيخه مع أَبِي حَيَّانَ، وهو: « فسيبويه رحمة الله مَن يُوْخذ من قوله وَيُترك، وأَمَّا أن نعتقد صِحَّةَ قوله في كل شيء فَكَلَّا » ^(٢).



(١) «الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ»: ١٣٧/٥.

(٢) «بَدِيعُ الْفَوَائِدِ»: ٢٨/٣.

الفرع الرابع

دلالة ألفاظ الرواية وأحكامها

جاءت طرق الرواية في اتهام ابن تيمية لسيبويه بألفاظٍ مختلفة، وهي: (أخطأ)، (يفشُر)، (يكذب)، وليست هذه الألفاظ بمعنى واحد.

وكذا اختلفت في عدد مسائل الخطأ، ففي إحداها بأنها ثلاثون، وفي أخرى بأنها ثمانون.

أولاً دلالة الحكم بالخطأ:

الخطأ لغة: ضد الصواب^(١)، أمّا اصطلاحاً فهو «ما ليس للإنسان فيه قصد»^(٢).

والخطأ والصواب «يُستعملان في المجتهدين، والحقُّ والباطل يستعملان في المعتقدات»^(٣)، وهذا فرقٌ كبيرٌ ينبغي

(١) «لسان العرب»: ٦٥ / ١.

(٢) «التعريفات»: ٩٩.

(٣) «المصدر السابق»: ١٣٥.

معرفته، فكثيرٌ من الألفاظ تُستعمل في غير مواطنها.

ويرى أبو هلال العسكري (نحو ٣٩٥هـ) أَنَّ الخطأ أقوى من الغلط، قال: «الْغَلَطُ هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَوَابًا فِي نَفْسِهِ وَالْخَطَأُ لَا يَكُونُ صَوَابًا عَلَى وَجْهِ»^(١).

فعلى هذا اللفظ فإنَّ ابن تيمية لا يتَّهم سيبويه بأنَّه تعمَّد شيئاً ضدَّ الصَّواب، بل اجتهد فلم يُصب؛ إذ إنَّ محلَّ هذا الأمر هو الاجتهاد لا الاعتقاد.

ووصف سيبويه بالخطأ لم يسبق إليه ابن تيمية رحمه الله، وإنَّما سبقه إليه بعض الأئمة منهم المازني^(٢)، والمبرِّد^(٣). وأبو نزار ملك النُّحاة^(٤)، ولا يقْدَح ذلك في منزلة سيبويه.

وأكثر ما اتَّهم سيبويه بأنَّه أخطأ فيه - وهو قليل - صحَّحه أئمةٌ مُعتبرون أو تراجع عنها من وصفه بالخطأ، ومنهم المبرِّد رحمه الله! ألَّف كتاباً في تخطئة سيبويه، سمَّاه «مسائل الغلط»

(١) «الفروق اللغوية»: ٥٥.

(٢) انظر «التعليقة» ٢٢/٣، «تمهيد القواعد»: ٦٣٤/٢.

(٣) «الخصائص»: ٢٩٠/٣.

(٤) «سفر السعادة»: ٧٩٥/٢.

ثم قال: «إنَّ هذا كتاب كُنَّا عملناه في أوان الشَّيبة والحداثة»^(١).
وقد ردَّ عليه ابن ولَّاد (٣٣٢هـ) في كتابه «الانتصار لسيبويه
على المبرِّد»، ويبيِّن أنَّ المبرِّد كان ردُّه «برأي نفسه، ورأي مَنْ
دون سيبويه»^(٢).

ومسائل الغلط هي تسعٌ وثلاثون مسألة^(٣)، ولهذا فإنَّ ابن
تيمية إمَّا أخطأ في العدد، وإمَّا يريد مسائل أخرى لم أقف عليها.

ثانيا الفُشر:

جاء في طرق الرواية (يفشر سيبويه)، والفشر كلمةٌ عاميةٌ لم
ترد في معاجم العربية.

ومعناها في العامية في القرن الثامن أو قبله بقليل:
الهذيان، قال الفيروز آبادي (٨١٧هـ): «الفُشار الَّذي تستعمله
العامَّة بمعنى الهذيان ليس من كلام العرب»^(٤).

(١) «الخصائص»: ٢٩٠/٣.

(٢) «الانتصار»: ٤٣.

(٣) انظر مقدِّمة تحقيق كتاب «الانتصار» ٢٠.

(٤) «القاموس المحيط»: (فشر) ٤٥٦/١، ونقله عنه «المزهر في علوم
العربية»: ٢٤٧/١.

وقد وردت الكلمة في أشعارهم وأقوالهم قال ابن مكناس (٧٩٤هـ) أحد أدباء القرن الثامن:

قُلْتُ يَا لَائِمِي عَلَى بَذْلِ مَالِي

فِي هَوَى النَحْبِ دَعَا كَلَامَ الْفُشَارِ^(١)

وذكر الأستاذ أحمد رضا عضو مجمع اللغة العربية العراقي أنَّ معناها الكذب والهذيان قال: «الفشار: الهذيان والكذب»، وهو عامِّي ليس من كلام العرب، وأصله سريانيٌّ فيما أحسب^(٢). فأضاف دلالة الكذب إليها.

وقيل إنَّها تستعمل بمعنى: الثَّرة، والهذر، والتَّبَجُّح، والتَّفاخر^(٣).

وظاهر ما رأيته في تتبعها تاريخياً في كتب التراجم أنَّها تستعمل للهذيان.

وعلى الجمع بين دلالات الاستعمال فهي وصفٌ دالٌّ

(١) انظر ترجمته وشعره في «المنهل الصافي»: ١٧٦/٧.

(٢) «معجم متن اللغة»: ٤١٢/٤.

(٣) «تكملة المعاجم العربية»: ٧٥/٨.

على القيام بفعلٍ سيءٍ، والمعنى إن صحّت الرواية: يَهْذِي سيبويه .

وقد وجدتُ أنَّ هذه الكلمة استعملها ابن تيمية في كلامه في غير هذا الموطن فقال لأحدهم في أحد مصنفاته: « وَلَمَّا رَأَيْتَهُ يُلِحُّ فِي الْأَمْرِ بِذَلِكَ أَغْلَظْتُ عَلَيْهِ فِي الْكَلَامِ . وَقُلْتُ دَعْ هَذَا الْفُشَارَ »^(١).

والإغلاظ في الكلام هنا صاحبه هذه الكلمة، وفي خلافه مع أبي حيان إغلاظ وورود لهذه اللفظة، فليس مُستبعدًا خروجها منه رحمه الله! إذا ضممنا إلى هذه الرواية قرينة البصمة الأسلوبية الخاصة به .

ثالثًا: الكذب:

حكم الكذب بأنه « قبيح لعينه »، أو قبيح « لما يتعلق به من المضار الخاصة »^(٢)، وإن تعلّق الكذب بالشريعة أو بعلوم آلتها فهو أعظم وأشنع .

(١) «مجموع الفتاوى لابن تيمية»: ٢٥٣/٣ .

(٢) «كشاف اصطلاحات الفنون»: ١٣٦٠/٢ .

والحكم على سيبويه بالكذب لم يقل به أحدٌ من السابقين، بل أجمعوا على أنه من الثقات، وتواترت أخبار تقديمه وتعظيمه قال ابن سلام (٢٣٢هـ): «كان سيبويه النحوي غايةً في الخُلُق»^(١).

وقال أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ): «حكاية سيبويه لا تُرد»^(٢)، وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ): «وهو ثقة، لا سبيل إلى ردِّ ما رواه»^(٣)، وقال الشاطبي (٧٩٠هـ): «وهو ثقة ثبت في النقل»^(٤).

كما أنَّ الدَّواعي للكذب في اللغة غير موجودة قال القرافي (٦٨٤هـ): «إنَّما أهملوا ذلك؛ لأنَّ الدَّواعي متوفرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع، وأمَّا اللغة فالدَّواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف»^(٥).

(١) «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»: ٥٥.

(٢) «شرح الرضي على الكافية»: ٤٩٩/١.

(٣) «شرح المفصل»: ٩٢/٤.

(٤) «شرح الألفية (المقاصد الشافية)»: ٢٨٩/٤.

(٥) «الاقتراح»: ٦٨.

ولا أظنُّ أنَّ هذه اللفظة قد صدرت عن ابن تيمية، وإنَّما هو
 من تصرُّف الرواة، فسَّروا الفُشْر بالكذب، فدَوَّنَهَا الصَّفدي
 (يكذب سيبويه)، وقد مرَّ بك في الكلام عن الفُشْر أنَّ بعضهم
 يفسِّره بالكذب.



الصَّفدي
 عدلته ابن تيمية

الفصل الثالث

الخلاف العقدي بين ابن تيمية وأبي حيان

يذكر المؤرخون أنَّ هناك اختلافاً عقدياً بين ابن تيمية وأبي حيان كان هو سبب الخلاف بينهما ، وهذا سببٌ معتبرٌ جداً ؛ إذ إنَّ المؤرخ الصَّفدي (٧٦٤هـ) من تلاميذ أبي حيان ، وهو أقربُ مشاهدةً وسماعاً ممَّن أتى بعده ، ذكر هذا الخلاف العقدي قال في ترجمة شيخه أبي حيان : « وكان أوَّلاً يعتقد في الشيخ ابن تيمية ، وامتدحه بقصيدة ، ثم إنه انحرف عنه لما وقف على كتاب العرش له »^(١) .

وهو ما يؤكِّده معاصره السُّبكي الكبير (٧٥٦هـ) أيضاً يقول عن كتاب العرش لابن تيمية : « ولما وقف عليه الشيخ أبو حيان مازال يلعنه حتَّى مات بعد أن كان يعظِّمه »^(٢) .

(١) «أعيان العصر وأعوان النصر» ٣٣٣/٥ ، ونقلها عنه : «نفح الطيب» ٥٤٢/٢ .

(٢) «السِّيف الصَّقِيل» : ٤٨٠ .

وهذا السَّبَبُ لَا يُلْغِي مَا كَانَ بَيْنَهُمَا فِي شَأْنِ الْإِنْتِقَاصِ مِنْ
مَنْزِلَةِ سَيَبُوه .

وقد أراد مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثَرِيِّ (١٣٧١هـ) أَنْ يَجْعَلَ
الْخِلَافَ الْعَقْدِيَّ هُوَ وَحْدَهُ سَبَبَ حَصُولِ الْخِلَافِ، وَعَنْفَ
الْمَتَعَلِّقِ بِسَبَبِ الطَّعْنِ فِي مَنْزِلَةِ سَيَبُوه، وَعَدَّهُ مَدَاهِنًا مَفْتُونًا،
قَالَ: «وَقَدْ عَلِمْتَ الْعَوَاقِقَ فِي خَدُورِهِنَّ^(١) حِكَايَةَ هَجْرِ أَبِي
حَيَّانَ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ لِهَذَا السَّبَبِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ تَسَرَّعَ فِي
إِطْرَائِهِ وَأَمَّا نَقُولُ بَعْضَ الْمَدَاهِنِينَ بِأَنَّهُ كَانَ هَجَرَهُ
لَوْقُوهِ فِي سَيَبُوهِ حَيْثُ قَالَ: أَكَانَ سَيَبُوهُ نَبِيَّ النَّحْوِ!، وَقَدْ
غَلَطَ فِي كَيْتٍ وَكَيْتٍ، فَرَجَمَ بِالْغَيْبِ، أَمَامَ تَصْرِيحِ أَبِي حَيَّانَ
صَاحِبِ الْقِصَّةِ، نَعَمْ هَذَا تَهَوُّرٌ وَقَلَّةُ أَدَبٍ مِنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَمَا
هِيَ قِيَمَةُ نَحْوِهِ فِي جَانِبِ اسْتَبْحَارِ سَيَبُوهِ وَأَبِي حَيَّانَ فِي
النَّحْوِ، -وإن كَانَ لِكُلِّ إِمَامٍ غَلَطَاتٌ مَعْدُودَةٌ فِي عِلْمِهِ- لَكِنَّ
وَقُوْعَهُ فِي سَيَبُوهِ فِي جَنْبِ الْوُقُوعِ فِي اللَّهِ سَبْحَانَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ

(١) الْعَوَاقِقُ جَمْعُ عَاتِقٍ يُطْلَقُ عَلَى الشَّابَّةِ أَوَّلَ مَا تَدْرِكُ أَيَّ أَشْرَفَتْ عَلَى
الْبُلُوغِ، وَالْخُدُورُ جَمْعُ خَدَرٍ يَكْسُرُ الْخَاءَ، وَهُوَ سِتْرٌ يَكُونُ لِلشَّابَّةِ فِي
نَاحِيَةِ الْبَيْتِ وَقِيلَ سَرِيرٌ عَلَيْهِ سِتْرٌ وَقِيلَ الْخُدُورُ الْبُيُوتُ.

مذكور، فَحَمَلُ هجره الدَّائم على خلاف ما ذكره الهاجر ليس شَأَنَ من يخاف الله، ويتوخَّى مرضيه بل ذلك شَأَنُ المخذوعين المفتونين»^(١).

وهذا الَّذي ذكره الكوثري يخالف ما عليه أئمَّة المؤرِّخين في عصر ابن تيمِّية وأبي حَيَّان، فتلاميذهما كالصَّفدي وابن كثير والقريب منهما كابن حَجَر ذكروا أَنَّ واقعة سيبويه كانت مبدأ الخلاف، وهو ما نُقل عن أبي حَيَّان نفسه، أمَّا الخلاف العَقدي بينهما فلا شك أَنَّهُ معتبرٌ وقويٌّ عند أبي حَيَّان لهذا روى السُّبكي وهو تلميذه أَنَّهُ كان يلعنه إلى أن مات، ولهذا ذكرناه هنا، ولكن هذا لا يلغي مبدأ الخلاف وانطلاقه.

ويبرز السؤال هنا: أيُّ شيء أنكره أبو حَيَّان على ابن تيمِّية في كتاب العرش؟، وهل هناك قضايا عقدية أخرى؟

(١) «السِّيف الصَّقِيل»: ٤٨٠.

المبحث الأول

قضية إجلال النبي على العرش

قال الحاج خليفة (١٠٦٧هـ): «ولابن تيمية (أي كتاب اسمه العرش) ذكر فيه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى! يجلس على الكرسي، وقد أدخل مكاناً، يقعد معه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكره: أبو حيان في: (النهر)، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ﴾. وقال: قرأت في: (كتاب العرش) لأحمد بن تيمية ما صورته بخطه»^(١).

أجاز ابن تيمية إجلال النبي الأكرم على العرش، وقد ذكر ذلك في فتاويه، ولم أجده في كتاب العرش الذي سبقت الإشارة إليه، فلعل الذي بين يدي ناقص.

قال ابن تيمية: «فَقَدْ حَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمُقْبُولُونَ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ، رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ؛ فِي

(١) «كشف الظنون»: ١٤٣٨/٢.

تفسير: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ وذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة وغير مرفوعة، قال ابن جرير: وهذا ليس مناقضا لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة باتفاق الأئمة من جميع من يتحل الإسلام ويدعيه لا يقول: إن إجلاسه على العرش منكر، وإنما أنكره بعض الجهمية ولا ذكره في تفسير الآية منكر^(١).

ونسب ابن تيمية القول بالجلوس إلى «العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون».

وهذه النسبة لا يسلم بها السابقون قال ابن عبد البر: «تأويل قول الله عز وجل: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ المقام المحمود هو شفاعته في المذنبين من أمته، ولا أعلم في هذا مخالفاً إلا شيئا رويته عن مجاهد ذكرته في التمهيد وقد روي عنه خلافه على ما عليه الجماعة فصار إجماعاً منهم والحمد لله»^(٢).

(١) «مجموع الفتاوى»: ٣٧٤/٤، وانظر: «بيان تلبيس الجهمية»: ١٦/٦.

(٢) «الاستذكار»: ١٣٦/٨.

وذكر الطبري الرأيين وصَحَّح ما عليه الجمهور^(١) وهو أنها الشَّفَاعَةُ لا الجلوس على العرش^(٢).

أقول في المسألة تعقيبان:

التَّعْقِيبُ الْأَوَّلُ: إِنَّ تَفْسِيرَ مُجَاهِدٍ وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحًا فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ نَجِدْ إِنْكَارًا عَلَيْهِ مِنْ أَمْثَالِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ كَأَبِي جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ (٣١٠هـ) وَالْمَاورِدِيِّ (٤٥٠هـ) وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٤٦٣هـ)، وَالْقُرْطُبِيِّ (٦٧١هـ) فَلَمْ يَصِفُوا تَفْسِيرَهُ لِلآيَةِ بِالضَّلَالِ وَالْكَفْرِ، وَلَا طَعَنُوا فِي صِحَّةِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، وَغَايَةُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّهُ شَطَطٌ فِي الْقَوْلِ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: «غَيْرُ مُحَالٍ فِي قَوْلِ أَحَدٍ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ مَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقْعُدُ مُحَمَّدًا عَلَى عَرْشِهِ»^(٣).

(١) قَالَ الْوَاحِدِيُّ (٤٦٨هـ): «وِاجِمَاعُ الْمَفْسَّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ مَقَامُ الشَّفَاعَةِ». «التفسير الوسيط»: ١٢٢/٣، وَقَدْ نَقَلَ هَذَا الْإِجْمَاعَ عَنْهُ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ»: ٣٨٧/١٢.

(٢) «جَامِعُ الْبَيَانِ»: ٥٢٩/١٧.

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: ٥٢٦/١٧.

وقال الماوردي: « فيه ثلاثة أقاويل :

أحدها : أنَّ المقام المحمود الشَّفاعة للناس يوم القيامة ،
قاله حذيفة بن اليمان .

الثَّاني : أنه إجلالُه على عرشه يوم القيامة ، قاله مجاهد .

الثَّالث : أنه إعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة .

ويحتمل قولاً رابعاً : أن يكون المقام المحمود شهادته على
أُمَّته بما أجابوه من تصديق أو تكذيب «^(١) .

وقال ابن عطية (٥٤٢هـ) : « ولا ينكر مع ذلك أن يُروى ،
والعلم يتأوله »^(٢) .

وقال القرطبي (٦٧١هـ) : « الْقَوْلُ الثَّالِثُ : مَا حَكَاهُ الطَّبْرِيُّ
عَنْ فِرْقَةٍ مِنْهَا مُجَاهِدٌ ، أَنَّهَا قَالَتْ : الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ ، هُوَ أَنَّ
يُجْلِسَ اللَّهُ تَعَالَى مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَى
كُرْسِيِّهِ ، وَرَوَتْ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا . وَعَضَدَ الطَّبْرِيُّ جَوَازَ ذَلِكَ
بِشَطِيطِ مِنَ الْقَوْلِ ، وَهُوَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا عَلَى تَلَطُّفٍ فِي الْمَعْنَى ،

(١) «النكت والعيون» : ٢٦٤ / ٣ - ٢٦٥ .

(٢) «المحرر الوجيز» : ٤٧٩ / ٣ .

وَفِيهِ بَعْدُ. وَلَا يُنْكِرُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُرَوَّى، وَالْعِلْمُ يَتَأَوَّلُهُ. وَذَكَرَ
النَّقَّاشُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَنْكَرَ هَذَا
الْحَدِيثَ فَهُوَ عِنْدَنَا مُتَّهَمٌ، مَا زَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَتَحَدَّثُونَ بِهَذَا،
مَنْ أَنْكَرَ جَوَازَهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ^(١).

التَّعْقِيبُ الثَّانِي: وَجَدْتُ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ لَيْسَ لِمَجَاهِدٍ فَقَطْ
بَلْ ذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا قَالَ بَعْدَ
ذِكْرِهِ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ: «وَالثَّانِي: يَجْلِسُهُ عَلَى الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.
رَوَى أَبُو وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَقَالَ: يُقْعَدُهُ
عَلَى الْعَرْشِ، وَكَذَلِكَ رَوَى الضَّحَّاكُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَيْثُ عَنْ
مَجَاهِدٍ»^(٢).

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: ٣١١/١٠.

(٢) «زاد المسير في علم التفسير»: والأثر عن مجاهد أخرجه ابن أبي
شيبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (٣٩٣/١٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٥٢٩/١٦).
وَأَبُو بَكْرِ الْخَلَالُ فِي السَّنَةِ (ص ٢١٣)، ح ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣،
٢٤٤. وَالْأَجْرِيُّ فِي الشَّرِيعَةِ (٤/١٦١٤-١٦١٥)، بِرَقْم ١١٠١،
١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، وَأَوْرَدَهُ الذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُو
(ص ١٩٤، وَص ١٢٥). وَالْعَرْشُ: ٢/٢٨١، وَعَزَاهُ لِلطَّبْرِيِّ. وَقَالَ
الذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُو (ص ٩٤): «وَلِهَذَا الْقَوْلُ طَرُقَ خَمْسَةً، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ
جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ، وَعَمِلَ فِيهِ الْمَرْوُزِيُّ مُصَنِّفًا»، وَقَالَ فِي (ص ٩٩): =

والأثر عن ابن عباس وإن كان ضعيفاً إلا أنه لم يرد بنكارة متنه، بل بسنده، ولم ينتقد ابن الجوزي مدلوله، وقد ضعفه ابن تيمية.

شُئِعَ على ابن تيمية ما صرح به، وقد سبقه إلى ذلك أحد أعيان التابعين المعروفين بالعلم والإتقان، وقال به بعض أهل العلم وإن كانوا قلة.

قال أبو داود (٢٧٥هـ)، في تفسير مجاهد: «من أنكر هذا فهو متهم»^(١).

وقال الآجري (٣٦٠هـ): «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا حَدِيثُ مُجَاهِدٍ فِي فَضِيلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَفْسِيرُهُ لِهَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّهُ يُقْعَدُ عَلَى الْعَرْشِ، فَقَدْ تَلَقَّاهَا الشُّيُوخُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالنَّقْلِ لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تَلَقَّوْهَا بِأَحْسَنِ تَلَقٍّ، وَقَبِلُوهَا بِأَحْسَنِ قَبُولٍ، وَلَمْ يُنْكِرُوهَا، وَأَنْكَرُوا عَلَى مَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ إِنْكَارًا شَدِيدًا

= «وهذا مشهور من قول مجاهد».

(١) «فتح الباري»: ٤٢٧/١١، «عمدة القاري»: ١٢٣/٣٢، «كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري»: ٢٥٤/٨.

وَقَالُوا: مَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ فَهُوَ رَجُلٌ سُوءٍ، قُلْتُ: فَمَذْهَبُنَا
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ قَبُولُ مَا رَسَمْنَاهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ،
وَقَبُولُ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ، وَتَرْكُ الْمُعَارَضَةِ وَالْمُنَاطَرَةِ فِي
رَدِّهِ»^(١).

ليس الغرض هنا هو الانتصار لهذا الرأي على قول
الجمهور، فقول الجمهور أقوى رواية ودراية، ولكنه إنصافٌ
لابن تيمية في هذه المسألة، ولثبت أن هناك من سبقه في نقله،
ولنبين أن الخلاف العقدي في نحو هذه المسائل في ذلك
العصر كان موجباً للخلاف والخصومة.

(١) «الشريعة»: ١٦١٢/٤.

المبحث الثاني النسبة إلى التجسيم

الكلام في هذه المسألة قديمٌ قبل ابن تيمية، فقد ذكر ابن كثير في حوادث (٤٦٩هـ) مسألة التجسيم ونسبتها للحنابلة قال: «وفي سؤالٍ منها وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ بَيْنَ الْحَنَابِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ ابْنَ الْقُشَيْرِيِّ قَدِمَ بَغْدَادَ فَجَلَسَ يَتَكَلَّمُ فِي النِّزَامِيَّةِ، وَأَخَذَ يَذُمُّ الْحَنَابِلَةَ وَيَنْسُبُهُمْ إِلَى التَّجْسِيمِ»^(١).

وملخص ما نسب إلى ابن تيمية (٧٣٢هـ): «فإنه كان يقول بالتجسيم على ما هو منسوبٌ إلى ابن حنبل»^(٢).

وهو ما صرح به ابن بطوطة (٧٧٩هـ) في رحلته قال: «فحضرت يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكرهم، فكان من جملة كلامه أن قال: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى

(١) «البداية والنهاية»: ٥٩/١٦.

(٢) «المختصر في أخبار البشر»: ٥٢/٤، ونسبة التجسيم لابن حنبل مردودة.

سماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من درج المنبر، فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزهراء وأنكر ما تكلم به»^(١).

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) «فمنهم من نسب إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك كقوله: إِنَّ الْيَدَ وَالْقَدَمَ وَالسَّاقَ وَالْوَجْهَ صِفَاتٌ حَقِيقَةٌ لِلَّهِ، وإنه مستوٍ على العرش بذاته، فقيل له: يلزم من ذلك التحيز والانقسام، فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فألزم بأنه يقول بتحيز في ذات الله»^(٢).

وقال: «فذكروا أنه ذكر حديث النزول فنزل عن المنبر دَرَجَتَيْنِ فَقَالَ كَنَزُولِي هَذَا فَنسب إلى التجسيم»^(٣).

ولسنا هنا في موطن تحريره وتقريره^(٤)، وإنما إرادة بيان

(١) «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»: ٣١٧/١.

(٢) «الدرر الكامنة»: ١٤٣٨/٢.

(٣) «المصدر السابق»: ١٨٠/١.

(٤) كتبت كتب كثيرة في هذه القضية إثباتاً ورداً، ومن هذه الكتب كتاب «الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية» لسعيد فودة، ونشرته دار الرازي بعمّان سنة ٢٠٠٠م، يرى فيه المؤلف تحقق نسبة التجسيم =

ما نسبوه إليه في ذلك الزمن، وأنه وصل الأمر به إلى سجنه .
وما نسبوه إلى ابن تيمية هو خلاf ما يعتقد أبو حيان
الأندلسي، فهو أشعريّ المعتقد، وكتبه مملوءةً بالتأويل قال
فيه ابن حجر: «وكان عريّا من الفلسفة بريئًا من الاعتزال
والتّجسيم متمسكًا بطريقة السّلف»^(١).

وقد جمع ابن حجر السّبين فقال من غير جزم: «ف قيل: إن
سبب ذلك أنّه بحث معه في العربيّة فأساء ابن تيمية على سيويه
فساء ذلك أبا حيان وانحرف عنه، وقيل: بل وقف له على
كتاب العرش فاعتقد أنّه مجسّم»^(٢).

وكتاب العرش كتاب ألفه ابن تيمية، ذكر أبو حيان أنّه وقف

= إليه، وكتاب «مقالة التّجسيم - دراسة نقدية لخطاب خصوم ابن
تيمية المعاصرين» لفهد محمد هارون ونشرت بمركز الفكر
المعاصر، سنة ١٤٣٥هـ، ينفي فيه المؤلّف نسبة التّجسيم إليه، وكذا
انظر كتاب «إفاضة العلّام» لإبراهيم بن حسن الكوراني (١١٠١هـ)،
تحقيق هشام الجوجري، دار الذخائر.

(١) «الدّرر الكامنة»: ٦١/٦.

(٢) «المصدر السّابق»: ٦٤/٦.

عليه بخط ابن تيمية، وأنَّ أحد النَّاسِ تَقَرَّبَ من ابن تيمية
وَادَّعَى أَنَّهُ من دعاة، حتَّى اطمأنَّ له فأخذه منه، وحمله إلى
أبي حَيَّان، وسيأتي بيان ذلك كله في الفصل القادم فانتظره.



المبحث الثالث

المذهب الأشعري بين ابن تيمية وأبي حيان

انتساب أبي حيان للمذهب الأشعري :

عاش أبو حيان في مصر ما يقارب خمسا وستين سنة ؛ إذ إنه دخل مصر سنة (٦٨٠هـ) ، وتوفي بها سنة (٧٤٥هـ) ، وقد وجدها موطنًا استقرَّ فيه اعتقاد المذهب الأشعري في قلوب جمهرة العلماء وطلبة العلم .

ويضاف إلى ذلك أنَّ موطنه في الأندلس أيضًا غلبه المذهب الأشعري في العقيدة .

ومن شيوخ أبي حيان أشاعرة مبرزون منهم القاضي أبو الحسين محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الغرناطي الأشعري ، وإليه انتهت زعامة المتكلمين في المغرب ، قال أبو حيان : «وَهُوَ كَانَ الْمَشَارَإِلِيهِ بِالْأَنْدَلُسِ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ وَالْفِقْهِ وَالْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ ، وَلَهُ مَعْرِفَةٌ بِالطَّبِّ وَوَجَاهَةٌ عِنْدَ السُّلْطَانِ ابْنِ الْأَحْمَرِ وَكَانَ أَشْعَرِيَّ النَّسَبِ

والمذهب، وله تصانيف في المعقولات، قال: وسمعت قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد يقول ما وقفنا على كلام أحد من متأخري المغاربة مشبه لكلام العجم مثل هذا توفي سنة ثلاث وسبعين وست مائة^(١).

ويقول تاج الدين السبكي: «أخبرنا أبو حيان بقراءتي عليه عن القاضي الأصولي المتكلم على مذهب الأشعري أبي الحسن محمد بن أبي عامر بن أبي الحسين القرطبي...»^(٢).

أمثلة من البحر على انتساب أبي حيان للمذهب الأشعري مقارنة بقول ابن تيمية:

هذه أمثلة من تفسيره البحر تبين نهجه الأشعري مقارنة بما يعتقد ابن تيمية، ولم أعلق لوضوح الخلاف بين المنهجين وهو ما يعيننا بيانه.

١- تأويله صفة الإتيان، وأنه مجاز لا حقيقة يقول في تأويل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ

(١) «الوافي بالوفيات»: ١٣٣/٥.

(٢) «طبقات الشافعية»: ٢٨٤/٩.

أَوْ يَأْتِ بِبَعْضِ آيَاتِ رَبِّكَ ﴿١﴾: «وَالْإِتْيَانُ: حَقِيقَةُ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْ حَيْزٍ إِلَى حَيْزٍ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَرَوَى أَبُو صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ، وَلَمْ يَزَلِ السَّلَفُ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ يُؤْمِنُونَ، وَيَكُلُونُ فَهَمَّ مَعْنَاهُ إِلَى عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْمُتَأَخَّرُونَ تَأَوَّلُوا الْإِتْيَانَ وَإِسْنَادَهُ عَلَى وُجُوهِ...» (١).

ويقول: «فَالْإِتْيَانُ الْمَفْهُومُ مِنَ اللَّغَةِ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا فَهَذَا إِتْيَانٌ قَدْ وَقَعَ وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ وَحُذِفَ الْمُضَافُ» (٢).

وهذا خلاف ما يقوله ابن تيمية في صفة الإتيان فيرى أن ما يصرح به أمثال أبي حيان يعد تعطيلًا لصفات الله تعالى قال: «وَالنُّفَاقَةُ الْمُعْطَلَةُ يَنْفُونَ الْمَجِيءَ وَالْإِتْيَانَ بِالْكُلِّيَّةِ وَيَقُولُونَ: مَا ثَمَّ إِلَّا مَا يَحْدُثُ فِي الْمَخْلُوقَاتِ» (٣).

(١) «البحر المحيط»: ١٤٣٨/٢.

(٢) «المصدر السابق»: ٦٩٨/٤.

(٣) «مجموع الفتاوى»: ١٠٨/١٦.

٢- صفة الاستواء :

قال أبو حَيَّانَ : «وَأَمَّا اسْتِوَاؤُهُ عَلَى الْعَرْشِ فَحَمَلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الْإِسْتِقْرَارِ بِذَاتِهِ عَلَى الْعَرْشِ قَوْمٌ. وَالْجُمْهُورُ مِنَ السَّلَفِ السُّفْيَانَانِ وَمَالِكُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُمْ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ عَلَى الْإِيمَانِ بِهَا وَإِمْرَارِهَا عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ مُرَادٍ.

وَقَوْمٌ تَأَوَّلُوا ذَلِكَ عَلَى عِدَّةِ تَأْوِيلَاتٍ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ :
فَعَلَ فِعْلًا فِي الْعَرْشِ سَمَاءُ اسْتِوَاءٍ...»^(١).

وهذا خلاف معتقد ابن تيمية يقول : «بَلْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ وَسَلَفُ الْأُمَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِتٌ مِنْ خَلْقِهِ لَيْسَ فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ وَلَا فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ وَعَلَى ذَلِكَ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَيُّمَةُ السُّنَّةِ بَلْ عَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَأَهْلِ السُّنَّةِ، وَسَلَفُ الْأُمَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ تَأَوَّلَ اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوَلَى أَوْ بِمَعْنَى آخَرَ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ضَالٌّ»^(٢).

(١) «البحر المحيط» : ٦٥ / ٥.

(٢) «الفتاوى الكبرى» : ٤٦٨ / ٦.

٣- الفوقية:

ينفي أبو حَيَّان عن الله الجهة، ويرى أنَّ من يقول بها بعيدٌ عن نصوص كتاب الله، وما جاء منها في الكتاب فمحمول على المجاز، قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾: «وَفَوْقَ حَقِيقَةٍ فِي الْمَكَانِ، وَأَبْعَدَ مَنْ جَعَلَهَا هُنَا زَائِدَةً، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ وَهُوَ الْقَاهِرُ لِعِبَادِهِ، وَأَبْعَدَ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا هُنَا حَقِيقَةٌ فِي الْمَكَانِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى حَالٌ فِي الْجِهَةِ الَّتِي فَوْقَ الْعَالَمِ؛ إِذْ يَقْتَضِي التَّجْسِيمَ، وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَذَكَرُوا أَنَّ الْفُوقِيَّةَ هُنَا مَجَازٌ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ فَوْقَهُمْ بِالْإِيجَادِ وَالْإِعْدَامِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مَعْنَاهُ فَوْقَ قَهْرٍ عِبَادِهِ بِوُقُوعِ مُرَادِهِ دُونَ مُرَادِهِمْ»^(١).

ويقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّمِنُّم مِّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾: «(من في السماء) هذا مجاز، وقد قام البرهان العقلي على أنه تعالى ليس بمتحيز في جهة، ومجازه أنَّ ملكوته في السَّماء، لأن (في السَّماء) هو صلة (من) ففيه الضمير الذي كان العامل فيه، وهو استقرَّ، أي من في

(١) «البحر المحيط»: ٤٥٧/٤.

السماء هو، أي ملكوته، فهو على حذف مضاف، وملكوته في كل شيء، لكن خص السماء بالذكر؛ لأنها مسكن ملائكته وثمر عرشه وكرسيه واللوح المحفوظ» (١).

يقول ابن تيمية: «وَأَنَّ قَوْلَهُ ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ ﴿إِذَا لَا تَبْغُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ فهذا وغيره مثل قوله: ﴿تَرْجُ الْمَلَكُوتُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ هذا منقطع يوجب أنه فوق العرش، فوق الأشياء كلها منزّه عن الدخول في خلقه، لا يخفي عليه منهم خافية، لأنه أبان في هذه الآيات أن ذاته بنفسه فوق عبادته؛ لأنه قال: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ يعني فوق العرش، والعرش فوق السماء، لأن من قد كان فوق كل شيء على السماء في السماء» (٢).

٤- تأويل صفة اليد والوجه

يذكر أبو حيان في صفة اليد ونحوها أنها محمولة على المجاز، واستدل على ذلك بقول لجار الله الرّمخشري (٥٣٨هـ):

(١) «النّهر الماد»: ٣٩٥/٥ - ٣٩٦.

(٢) «الفتوى الحموية الكبرى»: ٣٩٥.

«يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ. قَالَ الْجُمْهُورُ: الْيَدُ هُنَا النِّعْمَةُ، أَيْ نِعْمَةُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْمُبَايَعَةِ، لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنْ مَحَاسِنِهَا، فَوْقَ أَيْدِيهِمُ الَّتِي مَدُّوهَا لِيَبْعَتِكَ. وَقِيلَ: قُوَّةُ اللَّهِ فَوْقَ قُوَاهُمْ فِي نَصْرِكَ وَنَصْرِهِمْ. وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: لَمَّا قَالَ: إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ، أَكَّدَ تَأْكِيدًا عَلَى طَرِيقَةِ التَّخْيِيلِ فَقَالَ: يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ، يُرِيدُ أَنْ يَدْرُسَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي تَعْلُو يَدَيِ الْمُبَايِعِينَ، هِيَ يَدُ اللَّهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجَوَارِحِ وَعَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ»^(١).

وهذا خلاف معتقد ابن تيمية فقد ذكر في أحد تصانيفه أَنَّ اليد لا تتأول بالنعمة في وصف الله تعالى بها قال: « وهذه الآية تقتضي إثبات صفتين ذاتيتين تسميان يدين». قال: «وذهبت المعتزلة وطائفة من الأشعرية إلى أن المراد باليدين النعمتين، وذهبت طائفة منهم إلى أن المراد باليدين هاهنا القدرة». قال: «والدلالة على كونهما صفتين ذاتيتين، تزيदान على النعمة وعلى القدرة، أنا نقول: القرآن نزل بلغة العرب، واليد المطلقة في لغة العرب وفي معارفهم وعاداتهم، المراد بها إثبات صفة ذاتية للموصوف، لها خصائص فيما يقصد به،

(١) «البحر المحيط»: ٤٨٦/٩.

وهي حقيقة في ذلك . . .»^(١). بل وصف المنكرين لهذه الصفة في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ بأنهم أسوأ حالا من اليهود «لأن الله سبحانه أثبت الصفة ونفى العيب، واليهود أثبتت الصفة وأثبتت العيب، وهؤلاء نفوا الصفة كما نفوا العيب»^(٢) فظهر من هذه النقول المختارة أنَّ الخلاف بين عقيدة الرجلين ظاهر، فكان لانعقاد هذه الخصومة أسباب لائحة بعد أن جمعت إليها حدة الخطاب ووعورة الطبع.



(١) «بيان تلييس الجهمية»: ٢٦٠/١.

(٢) «المصدر السابق»: ٤٠٨/٤.

المبحث الرابع

موقف ابن تيمية من الأشاعرة

بان لك ممّا سبق أنّ أبا حيان رحمه الله! كان أشعريّ العقيدة، في زمن استقرّ فيه معتقّد الأشعرية في العراق ومصر والشّام والمغرب، وغلب على مذهب الحنابلة.

جاء ابنُ تيمية وأعلن انتقاده لهذا المعتقد، وألّف في ذلك الكتب والرّسائل وأفتى وعقد المجالس، فكان يمثّل بهذا الرّفْض ثورة ظاهرة لما استقرّ في عصره تأليفاً وحفظاً واعتقاداً وتوليةً في القضاء والتّدريس.

ومن هنا لانستغرب خلاف أبي حيان مع ابن تيمية يقول المقرئزي (٨٤٥هـ): «اشتُهر مذهب الأشعريّ وانتشاره في أمصار الإسلام، بحيث نسي غيره من المذاهب، وجهل حتّى لم يبق اليوم مذهب يخالفه، إلّا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل رضي الله عنه! فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من

الصِّفَات، إِلَى أَنْ كَانَ بَعْدَ السَّبْعِمِائَةِ مِنْ سَنِي الْهِجْرَةِ، اشتهر بدمشق وأعمالها تَقِيَّ الدِّينَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ، فَتَصَدَّى لِلانْتِصَارِ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ وَبَالَغَ فِي الرَّدِّ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ، وَصَدَعَ بِالنَّكِيرِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى الرَّافِضَةِ، وَعَلَى الصُّوفِيَّةِ، فَافْتَرَقَ النَّاسُ فِيهِ فَرِيقَانِ، فَرِيقٌ يَقْتَدِي بِهِ وَيَعُولُ عَلَى أَقْوَالِهِ وَيَعْمَلُ بِرَأْيِهِ، وَيُرَى أَنَّهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَأَجَلٌ حَقَّaz أَهْلُ الْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَفَرِيقٌ يَبْذُرُهُ وَيُضِلُّهُ وَيُزِيرِي عَلَيْهِ بَيِّنَاتِهِ الصِّفَاتِ، وَيَنْتَقِدُ عَلَيْهِ مَسَائِلُ: مِنْهَا مَا لَهُ فِيهِ سَلَفٌ، وَمِنْهَا مَا زَعَمُوا أَنَّهُ خَرَقَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ سَلَفٌ، وَكَانَتْ لَهُ وَلَهُمْ خُطُوبٌ كَثِيرَةٌ، وَحِسَابُهُ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، وَلَهُ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا عِدَّةٌ أَتْبَاعٍ بِالشَّامِ وَقَلِيلٌ بِمِصْرَ»^(١).

وَابْنُ تَيْمِيَّةَ وَإِنْ كَانَ قَدْ انْتَقَدَ الْمَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَذْهَبِ السَّلَفِ لَكِنَّهُ يَرَاهُ أَقْرَبَ الْمَذَاهِبِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ قَالَ: «وَهُمْ فِي الْجُمْلَةِ أَقْرَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ»^(٢).

(١) «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»: ١٩٣/٤.

(٢) «مجموع الفتاوى»: ٥٥/٦.

ويقول في نقد أبي إسماعيل الأنصاري (٤٨١هـ): «فإنه من المبالغين في ذم الجهمية في نفي الصفات؛ وله كتاب في تكفير الجهمية؛ ويبالغ في ذم الأشعرية مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة»^(١).

ويستحيل أن يقبل أبو حيان الأشعري هذا الهدم لمذهبه العَقْدِي ويحكم عليه بأنه الأقرب لأهل السنة، وليس مذهب أهل السنة نفسه.



(١) «المصدر السابق»: ٢٣٠ / ٨.

الفصل الرَّابِع

محلُّ تدوين أبي حيَّان بغضه لابن تيميَّة

وقضية الحذف المتعمَّد من النَّهر الماد

اختلف المؤرِّخون في موطن انتقاص أبي حيَّان لابن تيميَّة فيرى فريقٌ أنَّه رماه بالسُّوء في تفسيريه للقرآن العظيم، وهما: «البحر المحيط»، و«النَّهر الماد»، والنهر ملخَّص من البحر، ويرى آخرون أنَّ الانتقاص محلُّه المختصر (النَّهر الماد) لا البحر، ويتردَّد ثالثٌ بينهما وهذه أقوالهم في المسألة بالتَّفصيل:

١- يتردَّد ابن حجر (٨٥٢هـ) بين الموطنين، فنسبه إلى «النَّهر» و«البحر» في موطنٍ، وإلى «النَّهر» فقط في موطنٍ آخر، قال: «وذكره في تفسيره «البحر» بكلِّ سوءٍ، وكذلك في «مختصره النَّهر»^(١)، وقال في موطنٍ آخر: «وذكره في تفسيره الصَّغير بكلِّ سوءٍ ونسبه إلى التَّجسيم»^(٢).

(١) «الذُّرر الكامنة»: ١٧٨/١.

(٢) «المصدر السَّابق»: ٦٤/١.

٢- يرى السَّيُوطِي (٩١١هـ) أَنَّ الْإِنْتِقَاصَ مُحَلَّهُ «النَّهْرُ الْمَادِّ»، قَالَ: «وَكَانَ يَعْظُمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، ثُمَّ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَسْأَلَةٌ نَقَلَ فِيهَا أَبُو حَيَّانَ شَيْئًا عَنْ سَيِّبَوَيْهِ فَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَسَيِّبَوَيْهِ كَانَ نَبِيَّ النَّحْرِ! لَقَدْ أَخْطَأَ سَيِّبَوَيْهِ فِي ثَلَاثِينَ مَوْضِعًا مِنْ كِتَابِهِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ وَرَمَاهُ فِي تَفْسِيرِهِ «النَّهْرُ» بِكُلِّ سُوءٍ»^(١).

٣- أَمَّا الشُّوكَانِي (١٢٥٠هـ) وَالْأَلُوسِي (١٣١٧هـ) فَيَعْزِوَانِ الْإِنْتِقَاصَ فِي «الْبَحْرِ» وَ«النَّهْرِ»، قَالَ الشُّوكَانِي «وَذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِهِ «الْبَحْرُ» بِكُلِّ سُوءٍ وَكَذَلِكَ فِي مُخْتَصَرِهِ «النَّهْرُ»»^(٢)، وَمِثْلُهُ عِنْدَ الْأَلُوسِيِّ^(٣).

وَقَدْ أُوجِبَتْ هَذِهِ التَّقُولُ أَنْ يَرْجِعَ الْبَاحِثُ إِلَى هَذَيْنِ التَّفْسِيرَيْنِ «الْبَحْرِ الْمَحِيطُ» وَ«النَّهْرِ الْمَادِّ» لِيَجْزُمَ بِرَأْيِ قَاطِعٍ فِي مُحَلِّ الْإِنْتِقَاصِ فَرَاغَتْ الْبَحْرُ الْمَطْبُوعُ كُلُّهُ فَمَا وَجَدَتْ فِيهِ هَذَا الْإِنْتِقَاصَ صِرَاحَةً مُقَرَّوْنًا بِاسْمِهِ، ثُمَّ رَاجَعَتْ النَّهْرُ الْمَادِّ

(١) «بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ»: ٦٤/١.

(٢) «الْبَدْرِ الطَّالِعُ»: ٧٠/١، وَانْظُرْ: «جَلَاءُ الْعَيْنَيْنِ فِي مُحَاكَمَةِ الْأَحْمَدِيِّينَ»: ٢٥.

(٣) «جَلَاءُ الْعَيْنَيْنِ فِي مُحَاكَمَةِ الْأَحْمَدِيِّينَ»: ٢٥.

فلم أجده أيضاً رغم البحث الطويل .

وبقيت في حيرة من أمري ؛ إذ لا يعقل أن يُجمع المؤرّخون على الرّمي بالسوء ولا يوجد في الكتابين ، ولا أخفي أنني غلبي أن هناك حدّفاً مُعمّداً أو سهواً في نسخة السّعادة ، ولكن عازني الدّليل ^(١) .

وبعد زمنٍ اشتريتُ «النّهر الماد» محقّقاً في ستّة مجلدات صدرت عن دار الجيل بتحقيق د. عمر الأسعد ، وأخذت أتبعه صفحةً صفحةً حتّى وجدت تعليق أبي حيّان يعرض فيه عقيدة ابن تيمية ، وهو في تفسيره قوله تعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ قال : «وقرأتُ في كتابٍ لأحمد بن تيمية هذا الَّذِي عاصرنا ، وهو بخطّه سمّاه كتاب «العرش» أن الله تعالى ! يجلس على الكرسيّ ، وقد أخلى منه مكاناً يقعد فيه مع رسول الله ، تحيّل عليه التّاج محمّد بن علي بن عبد الحقّ البارنباري ،

(١) هذا الكلام لا يعود تاريخه إلى زمن تأليف هذا الكتاب ، ولكنّه يزيد على عشر سنوات ، وقد نُبّهت عليه في مقال بمجلة الرقيم الإلكترونية .

وكان أظهر أنه داعية له حتى أخذه منه، وقرأنا ذلك فيه»^(١).

وليس في العبارة رمي بكل سوء كما أشار إليه بعض المؤرخين، فعبارتهم توحى أنه وصفه بقبائح الأوصاف، ولكن كما مر فيه بيان أن ابن تيمية له عقيدة تخالف ما عند أبي حيان وأقرانه من علماء زمنه.

فلا يوجد في النص أنه ذمه بالجاهل أو المبتدع ونحوهما، ولهذا كان تعبير الصفدي: «ثم إنه انحرف عنه لما وقف على كتاب العرش له». أقرب إلى الوصف التاريخي الصحيح، فلم يقل: رماه بسوء ونحوه كما عند بقية المؤرخين، فهو تحول عنه، لا رمي له، وبينهما فرق ظاهر عند المنصفين.

وأظن أن الرمي بالسوء كان إما في مجالسه التفسيرية التي كان يعقدها في مسجده، أو أنه قد فهمه بعض المؤرخين من عبارة الإمام السبكي رحمه الله.

فقد ذكر السبكي أن أبا حيان لما وقف على كتاب العرش لابن تيمية «مازال يلعنه حتى مات»^(٢)، ووقوف أبي حيان على

(١) «النهر الماد»: ٣٧٢/١.

(٢) «السيف الصقيل»: ٤٨٠.

كتاب العرش ذكره أبو حيّان في تفسيره النّهر، فاعتقدوا أنّ الرّمي كان في النّهر أيضًا. فالقصة مركّبة واللّه أعلم.

وبعد أن عرفت أن مضمون الرّمي هو كتاب «العرش» رجعتُ إلى فهارس كتب ابن تيمية فوجدت في كشف الظنون: «كتاب «العرش وصفته» لابن أبي شيبه: محمّد بن عثمان المتوفى: سنة (؟)، ولابن تيمية ذكر فيه: أنّ اللّه تعالى يجلس على الكرسي، وقد أخلّى مكاناً يقعد معه رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم ذكره: أبو حيّان في: «النّهر» في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ وقال: قرأت في: «كتاب العرش» لأحمد بن تيمية ما صورته بخطّه»^(١).

قصة الحذف المتعمّد من نسخة «النّهر» في مطبعة السّعادة طبع تفسير أبي حيّان «البحر المحيط» ومعه تفسيران آخران هما: «النّهر الماد»، و«الدر اللقيط» لتلميذ أبي حيّان تاج الدّين أحمد بن عبد القادر القيسي، بمطبعة السّعادة بالقاهرة سنة (١٣٢٨هـ = ١٩١٠م)، وكان الطبع على نفقة مولاي عبد الحفيظ سلطان المغرب الأقصى^(٢). موكلًا السيّد محمّد بن العباس بن

(١) «كشف الظنون» ١٤٣٨/٢.

(٢) «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي»: ٤٩.

شُقِرُون وَكِيْلُهُ بِمِصْرَ ، أَمَّا صَاحِبُ الدَّارِ فَهُوَ مُحَمَّدٌ إِسْمَاعِيلُ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَخْبَارِهِ ^(١) .

وَكَانَ مِنْ أَعْرَافِ الْمَطَابِعِ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا مَصْحُوحُونَ مِنَ الْأَدْبَاءِ وَالْعُلَمَاءِ ، يُوَكَّلُ إِلَيْهِمُ النَّظَرُ فِي الْمَخْطُوطِ الْمَرَادِ طِبَاعَتِهِ فَيَشْرَفُونَ عَلَى نَسْخِهِ ، وَيَضْبُطُونَ الْمَشْكَلَ مِنَ الْكَلِمَاتِ ، وَيَعْلَقُونَ عَلَى أَشْيَاءَ يَرُونَ فِيهَا ضَرُورَةَ التَّعْلِيقِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الْإِخْرَاجِ .

وَلَمَّا عُهِدَ إِلَى الْمَصْحُوحِ أَنْ يَنْظُرَ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ رَأَى فِي مَخْطُوطِ النَّهْرِ كَلَامَ أَبِي حَيَّانَ فِي ابْنِ تَيْمِيَّةَ ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ لَوْ نَشَرَ فَنَسِيْسِيَّ إِلَى الْإِمَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ! فَعَمِدَ إِلَى الْحَذْفِ الْمَتَعَمَّدِ ، إِذْ إِنَّ نَسْخَ النَّهْرِ مُتَعَدِّدٌ فِي مِصْرَ وَالْأَسْكَرِيَّالِ ، وَالْمَغْرِبِ وَكُلِّهَا مُتَّفَقَةٌ عَلَى وَجُودِ النَّصِّ الْمَحْذُوفِ ، وَلَكِنْ مَا الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ ؟

أَقُولُ إِنَّهُ لَمَّا تَحَقَّقْتُ أَنَّ هُنَاكَ نَصًّا مَحْذُوفًا مِنَ النَّهْرِ مِنْ نَسْخَةِ السَّعَادَةِ ، وَأَنَّهُ مُوجُودٌ فِي نَسْخٍ أُخْرَى كَالْمَغْرِبِيَّةِ ، وَالتِّي

(١) وَجَدْتُ اسْمَهُ فِي كِتَابِ «الْكِتَابِ الْمَطْبُوعِ بِمِصْرَ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ» : ١٠٣ .

أشار إليها صاحب الكشف عازني الدليل في سبب الحذف من طبعة السعادة.

هل هو لسقوطه أصلاً من تلك النسخة التي اعتمد عليها الناشر؟ وما كنت لأعرف الجواب؛ إذ إنه لم يُن في مقدّمة الطّبعة وصف المخطوط الذي اعتمد عليه حتّى أراجعه.

أو أنّ النصّ موجودٌ فيها، لكنه حذفٌ متعمّد من النّاشر؟ وبقيت في تلك الحيرة سنواتٍ حتّى وقفتُ على حقيقة الأمر، وهو أنّ المصحّح في الدّار تعمّد الحذف، قال الشيخ محمّد زاهد الكوثري (١٣٧١هـ): «وقد أخبرني مصحّح طبعه بمطبعة السّعادة أنّه استفضّعها جدّاً، وأكبر أن يُنسب مثلها إلى مسلمٍ فحذفها عند الطّبع لئلا يستغلها أعداءُ الدين، ورجاني أن أسجّل ذلك هنا استدراكاً لما كان منه ونصيحة للمسلمين»^(١).

وهنا يتفق الأمانة على أن تعظيم ابن تيمية من قبل المصحّح لا يسوّغ التلاعب بالنّص التّاريخي حذفاً وإنكاراً، فقد أوقع الناظرين في حيرة سببها هل صدق المؤرّخون وهم من

(١) «السّيف الصّقيل»: ٩٧.

المعروفين بالتَّحْرِي كَابْنِ حَجَرٍ وَالسَّيُوطِيَّ وَالسُّوْكَانِيَّ فِي عَزْوِ التَّعْرِضِ إِلَى النَّهْرِ وَالْبَحْرِ، أَوْ أَنَّهُ سَهُوٌ بَشْرِيٌّ قَالَهُ أَحَدُهُمْ فَتَتَّبَعَهُ آخَرُونَ دُونَ تَمَحِّيصِهِ.

لَقَدْ ثَبَتَ - كَمَا رَأَيْتَ - أَنَّ الْعَزْوَ دَقِيقٌ، لَكِنْ حُذِفَ النَّصُّ وَخِيَانَةُ الْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ - وَإِنْ صَحِبَهَا حَسَنُ الْمَقْصَدِ - كَانَتْ سَبَبَ هَذِهِ الْحَيْرَةِ.

وَانْظُرْ كَمْ يُضَيِّفُ هَذَا النَّصَّ الْمَحْذُوفُ مِنْ فَوَائِدِ:

أَوَّلًا: يُفِيدُنَا شَيْئًا جَدِيدًا يُضَافُ إِلَى تَرْجُمَةِ (الْمَتَحِيلِ) الْبَارَنْبَارِيِّ، وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ (٧١٧هـ)، وَلَقَّبَ بِطَوِيرِ اللَّيْلِ، فَقَدْ تَعَدَّدَتْ مَصَادِرُ تَرْجُمَتِهِ^(١)، وَوَصَفَتْهُ بِالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، قَالَ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (٧٧١هـ): «أَحَدُ أَذْكِيَاءِ الزَّمَانِ بَرَعَ فَقْهًا وَعِلْمًا وَأَصُولًا وَمَنْطِقًا»^(٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي بَيَانِ سِيرَتِهِ: «قَرَأَ عَلَى حَسَنِ

(١) «أعيان العصر»: ٦١٩/٤، «الوافي بالوفيات»: ١٥٦/٤، «طبقات الشافعية الكبرى»: ٢٤٩/٩، «طبقات الشافعية للأسنوي»: ١/ ١٣٨، «الدرر الكامنة»: ٣٥٧/٥. «حسن المحاضرة»: ٥٤٤/١.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى»: ٢٤٩/٩.

الراشدي القراءات السبع وقرأ المعقول على شمس الدين الأصبهاني، وحفظ التعجيز وكان يستحضره إلى آخر وقت، وحفظ الجزوليّة، وكان جيد المناظرة، متوقّد الذهن، عديم التكلف ولم يكن بيده بدمشق تدريس، قال السبكي: قال لي ابن الرفعة: وقد مددت له الفضلاء بمدرسة الظاهرية مثل القطب السنباطي وغيره ما فيهن ذكرٌ مثل تاج الدين ومات سنة ٧١٧»^(١).

ولم أر في كل المصادر التي ترجمت له ما يُشير إلى أنّه كان تلميذاً مقرباً في ظاهر أمره لابن تيمية، ولا إلى أن له صلةً بأبي حيان، وبأن أنّ البارنباري تُوفي قبل أبي حيان بمدة طويلة. ثانياً: إنّ كتاب «العرش» ألّفه ابن تيمية رحمه الله من خطّه لا من إملائه، وفيه صحّة هذه النسبة.

ثالثاً: إنّ ابن تيمية رحمه الله كان يخفيه إلّا على مريديه وأتباعه خوف ما كان يتعرّض له من خصومه في ذلك الزّمن. رابعاً: إنّ خصومة ابن تيمية رحمه الله مع بعض علماء وقته

(١) «الدرر الكامنة»: ٣٥٧/٥.

رحمهم الله أجمعين!، وعرضه على القضاء وسجنه حتى مات
كانت مبنية على التدافع بينه وبينهم.

وقد ذكروا فيما ذكروا من أمورٍ عقديّة اتّهموها به قضيّة: أن
الكتب التي تضمّنت مخالفاته العقديّة كانت بخطّه، وإثباتها
عليه يقيني، فربّما كان تحيّل طوير الليل على ابن تيمية يفضي
إلى إرادة هذا الإثبات، وهو البحث عن كتاب «العرش» لابن
تيمية ليثبتوا ما أرادوا إثباته على ابن تيمية في الشّأن العقدي،
فقد نصّ أبو حيان في النصّ المحذوف إلى أن كتاب «العرش»
الذي أحضره البرنباري متحيلاً على ابن تيمية كان بخطّه، وقد
سجن ابن تيمية مدة ثمانية عشر شهراً إلى سنة ٧٠٧، بسبب
مسألة العرش ومسألة الكلام ومسألة النزول.

فكلّ هذه الأمور يمكن تقريبها والاستنباط منها بوجود هذا
النص المحذوف.

مسألة الرّمي بالسّوء في البحر المحيط:

مرّبك أن المؤرخين يذكرون أن أبا حيان رمى ابن تيمية في
البحر بكل سوء.

وهذا الرّمي الذي في البحر لم يكن مقروناً باسم ابن تيمية،

وإنّما جاء مقروناً بوصف «من عاصرنا»، وكان يعني به ابن تيمية في الغالب الرَّاجح.

ويدلّ على أنه يعني بالمعاصر ابن تيمية أمورٌ متعدّدة تَفْطَن إليها قبلي الباحث فتحي أحمد البشير في بحث له عن رأي ابن تيمية بوجوب التوقّف في التفسير على أقوال السلف^(١)، وهذه الأمور هي:

الأوّل: إنّ القول بتوقّف التفسير على أهل السلف قد اشتهر به ابن تيمية، وقد ذكر أبوحيّان لفظ «المعاصر» في هذه المسألة.

الثاني: إنّ ما يذكره أبوحيّان عن قول هذا المعاصر له في مسألة التوقّف في التفسير على أقوال أهل السلف هو قول ابن تيمية في كتبه عن هذه المسألة.

الثالث: إنّ العلماء قالوا: إنّ أبا حيّان قد ذكر ابن تيمية

(١) عنوان بحثه «القول بتوقف تفسير القرآن على أقوال السلف دراسة في استدلالات ابن تيمية من خلال كتابه «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» منشور بمركز تفسير للدراسات القرآنية،

بكل سوء في البحر، وستجد رمي أبي حيان للمعاصر له في هذه المسألة.

أَمَّا الرَّمِي الَّذِي نَقَلَهُ الْمُؤَرِّخُونَ مِنْ أَبِي حَيَّانَ لابن تيمية، فهو وصف أبي حيان بأن كلام ابن تيمية لا يقوله العقلاء، وأن الكلام الذي ذكره في المسألة كلام «ساقط» وهذا نص كلامه قال: «وقد جرينا الْكَلَامَ يَوْمًا مَعَ بَعْضِ مَنْ عَاصَرْنَا، فَكَانَ يَزْعُمُ أَنَّ عِلْمَ التَّفْسِيرِ مُضْطَرٌّ إِلَى التَّقْلِ فِي فَهْمِ مَعَانِي تَرَكَيبِهِ بِالْإِسْنَادِ إِلَى مُجَاهِدٍ وَطَاوُسٍ وَعِكْرَمَةَ وَأَضْرَابِهِمْ، وَأَنَّ فَهْمَ الْآيَاتِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى ذَلِكَ، وَالْعَجَبُ لَهُ أَنَّهُ يَرَى أَقْوَالَ هَؤُلَاءِ كَثِيرَةً الْاِخْتِلَافِ، مُتَبَايِنَةً الْأَوْصَافِ، مُتَعَارِضَةً، يَنْقُضُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَنَظِيرُ مَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمُعَاصِرُ أَنَّهُ لَوْ تَعَلَّمَ أَحَدُنَا مَثَلًا لُغَةً التُّرْكِ إِفْرَادًا وَتَرْكِيبًا حَتَّى صَارَ يَتَكَلَّمُ بِتِلْكَ اللُّغَةِ وَيَتَصَرَّفُ فِيهَا نَشْرًا وَنَظْمًا، وَيَعْرِضُ مَا تَعَلَّمَهُ عَلَى كَلَامِهِمْ فَيَجِدُهُ مُطَابِقًا لِلْغَنِيِّمْ قَدْ شَارَكَ فِيهَا فَصَحَاءَهُمْ، ثُمَّ جَاءَهُ كِتَابٌ بِلِسَانِ التُّرْكِ فَيُحْجِمُ عَنْ تَدْبِيرِهِ وَعَنْ فَهْمِهِ مَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْمَعَانِي حَتَّى يَسْأَلَ عَنْ ذَلِكَ «سنقرا التركي» أو «سنجرا»، تَرَى مِثْلَ هَذَا يُعَدُّ مِنَ الْعُقَلَاءِ، وَكَانَ هَذَا الْمُعَاصِرُ يَزْعُمُ أَنَّ كُلَّ آيَةٍ نَقَلَ فِيهَا التَّفْسِيرَ خَلَفَ عَنْ سَلَفٍ بِالسَّنَدِ إِلَى أَنْ وَصَلَ ذَلِكَ إِلَى الصَّحَابَةِ، وَمِنْ

كَلَامِهِ أَنَّ الصَّحَابَةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَفْسِيرِهَا هَذَا، وَهُمْ الْعَرَبُ الْفُصَحَاءُ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِمْ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَقَدْ سُئِلَ: هَلْ خَصَّكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا عِنْدَنَا غَيْرُ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ أَوْ فَهَمَا يُؤْتَاهُ الرَّجُلُ فِي كِتَابِهِ. وَقَوْلُ هَذَا الْمُعَاصِرِ يُخَالِفُ قَوْلَ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَلَى قَوْلِ هَذَا الْمُعَاصِرِ يَكُونُ مَا اسْتَخْرَجَهُ النَّاسُ بَعْدَ التَّابِعِينَ مِنْ عُلُومِ التَّفْسِيرِ وَمَعَانِيهِ وَدَقَائِقِهِ، وَإِظْهَارِ مَا اخْتَوَى عَلَيْهِ مِنْ عِلْمِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ لَا يَكُونُ تَفْسِيرًا حَتَّى يُنْقَلَ بِالسَّنَدِ إِلَى مُجَاهِدٍ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا كَلَامٌ سَاقِطٌ^(١).

والحق أن الرّمي هنا في «البحر» واضح جليّ، لا ذلك الذي في «النّهر»، وهو وإن كان مقيّدًا في هذه المسألة دون غيرها لكنّه جاء اتهامًا عامًّا ينال من العقل الذي هو آلة الفهم والاستنباط، ولهذا قالوا في عبارة دقيقة (رماه بكلّ سوء).

أما وصفه كلام ابن تيمية بالكلام السّاقط فجاء ليناسب حكمه عليه بعدم العقل.

(١) «البحر المحيط»: ١٤/١.

ووجب التَّنْبِيْهَ فِي خَتَامِ هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ عَلَى بَيَانِ أَنَّ أَبَا حَيَّانٍ أَجْرَى وَصْفَ «السَّاقِطِ» أَيْضًا مَعَ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ (٥٣٨هـ) ^(١) وابنِ عَطِيَّةٍ (٥٤٢هـ) ^(٢)، وَهُمَا مِنْ كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِمَا كَثِيرًا فِي تَفْسِيرِهِ، فَهُوَ لَيْسَ وَصْفًا خَصَّ بِهِ كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فَقَطْ.

وَالْوَصْفُ بِعَدَمِ الْعَقْلِ وَجَّهٌ أَيْضًا لِلزَّمْخَشَرِيِّ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا خُصُومَةٌ وَلَا مَعَاصِرَةٌ، وَإِنَّمَا هَذَا سَبِيلُهُ أحيانًا فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ، فَقَالَ رَدًّا عَلَى أَحَدِ تَأْوِيلَاتِ الزَّمْخَشَرِيِّ: «وَهَذَا لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ عَاقِلٌ وَلَا مِنْ لَهُ أَدْنَى ذِكَاةٍ وَكَفَى رَدًّا عَلَيْهِ تَحْرِيفُ كِتَابِ اللَّهِ وَوَضْعُ أَلْفَاظٍ مُخَالَفَةٍ لِأَلْفَاظِهِ، وَمَعْنَى مُخَالَفٍ لِمَعْنَى» ^(٣).



(١) «المصدر السابق»: ٥٣٥/٩، قال عنه: «هَذَا كَلَامٌ سَاقِطٌ لَا يَصْدُرُ عَنْ مَبْتَدِئٍ فِي النَّحْوِ».

(٢) «المصدر السابق»: ٦٥٦/٤.

(٣) «المصدر السابق»: ٣٣٤/١٠.

الفصل الخامس

الخلاف في أصول التفسير القرآني

ابن تيمية وأبو حيان إمامان مبرزان في التفسير، وكلاهما أُلِّفَ فيه كتابًا كبيرًا، ومن عجائب الاتفاق أنَّ كليهما سَمَّى تفسيره بالبحر المحيط^(١).

يرى ابن تيمية أنَّ القرآن لم يصلنا بلفظه فقط، وإنَّما وصلنا بلفظه ومعناه، وتلك حجة الله على خلقه التي بلغها نبيُّه، وعنه أخذها أصحابه^(٢).

وقد اجتهد ابن تيمية في المسألة ولا سيما في كتابه «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية»، وعرض للناس عشرة أوجهٍ في إثبات اجتهاده.

وقد خصها أ. أحمد فتحي البشير بدراسة بيِّن فيها أنَّ: «مذهب ابن تيمية في هذه المسألة لازمه هو المنع من إحداث تأويلٍ جديدٍ، وهو ما تقلِّده ابن تيمية بالفعل»^(٣).

(١) «رحلة ابن بطوطة»: ٧٢ / ١.

(٢) «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية»: ٣٣.

(٣) «القول بتوقف تفسير القرآن على أقوال السلف دراسة في =

وساق الباحث في بحثه أدلة ابن تيمية وناقشها باستفاضة، وانتهى إلى عدم التسليم بها، وإلى أنها قابلة للبحث والمناقشة والنظر^(١).

ولست معنيًا هنا بمناقشة الباحث في بحثه، ولا تحرير المسألة بخلاف قوله^(٢)، فهو خروجٌ عن نسج هذه الرسالة التي نسجت على بيان أسباب الخلاف بينهما كما أشرت في مقدمتها، لكن وجب أن أنبه على أن قول ابن تيمية بوجوب التوقف على أقوال أهل السلف لا يعني منه إهمال استعمال اللغة في التفسير وإنما كان يريد بيان أن الصحابة ومن بعدهم أعلم الناس بلغة العرب.

وربما كان اجتهاد ابن تيمية في تقعيد هذا الأصل والاستدلال عليه هو غلق الباب على بعض المفسرين الذين يؤوّلون آيات الصفات معتمدين في استدلالهم على لغة العرب.

= استدلالات ابن تيمية «٣».

(١) «المصدر السابق» ٦.

(٢) الباحث قام بجهد كبير، واستقصى المسألة، ولم يترك دليلاً إلا وناقشه، وقد اطلعت على ردّ على البحث المذكور، لمحمد محب الدين، وسمه بـ (طليعة رفع الملام عن شيخ الإسلام).

وهذا التّعيد من ابن تيمية يعارض منهج أبي حيّان في تفسيره لآيات الكتاب العزيز، فهو يؤول ويستنبط ويستدل بلغة العرب، ويرى أن من تفسير السلف ما وصل حد التعارض. فكان هذا الخلاف الأصولي في التفسير القرآني منشأ الرد من أبي حيّان على ابن تيمية في مقدمة تفسيره البحر، ووصف كلامه بأنه لا يقول به عاقل.

قال أبوحيّان ذاكرا هذا الخلاف مع ابن تيمية، وقد سبق إirاده في مبحث سابق: « وقد جرينا الكلامَ يوماً مع بعض مَنْ عاصرنا، فكان يزعم أن علم التفسير مضطرٌّ إلى الثقل في فهم معاني تراكيبه بالإسناد إلى مجاهدٍ وطاوسٍ وعكرمةٍ وأضرابهم، وأن فهم الآيات متوقّف على ذلك. والعجب له أنّه يرى أقوال هؤلاء كثيرة الاختلاف، متباينة الأوصاف، متعارضة، ينقض بعضها بعضاً، ونظير ما ذكره هذا المعاصر أنّه لو تعلّم أحدنا مثلاً لغة الترك إفراداً وتركيباً حتى صار يتكلّم بتلك اللغة ويتصرّف فيها نثراً ونظماً، ويعرض ما تعلّمه على كلامهم فيجده مطابقاً للغةهم قد شارك فيها فصحاءهم، ثم جاءه كتاب بلسان الترك فيحجم عن تدبره وعن فهم ما تضمّنه

مَنْ الْمَعَانِي حَتَّى يَسْأَلَ عَنْ ذَلِكَ «سَنَقْرَأُ التَّرْكِى» أَوْ «سَنَجْرَأُ»،
تَرَى مِثْلَ هَذَا يُعَدُّ مِنَ الْعُقَلَاءِ، وَكَانَ هَذَا الْمُعَاصِرُ يَزْعُمُ أَنَّ كُلَّ
آيَةٍ نُقِلَ فِيهَا التَّفْسِيرُ خَلَفَ عَنْ سَلَفٍ بِالسَّنَدِ إِلَى أَنْ وَصَلَ ذَلِكَ
إِلَى الصَّحَابَةِ، وَمِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الصَّحَابَةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَفْسِيرِهَا هَذَا، وَهُمْ الْعَرَبُ الْفُصَحَاءُ الَّذِينَ
نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِمْ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَقَدْ
سُئِلَ: هَلْ خَصَّكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ؟
فَقَالَ: مَا عِنْدَنَا غَيْرُ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ أَوْ فَمَا يُؤْتَاهُ الرَّجُلُ
فِي كِتَابِهِ.

وَقَوْلُ هَذَا الْمُعَاصِرِ يُخَالِفُ قَوْلَ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وَعَلَى قَوْلِ هَذَا الْمُعَاصِرِ يَكُونُ مَا اسْتَخْرَجَهُ النَّاسُ بَعْدَ التَّابِعِينَ
مِنْ عُلُومِ التَّفْسِيرِ وَمَعَانِيهِ وَدَقَائِقِهِ، وَإِظْهَارِ مَا اخْتَوَى عَلَيْهِ مِنْ
عِلْمِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ لَا يَكُونُ تَفْسِيرًا حَتَّى يُنْقَلَ
بِالسَّنَدِ إِلَى مُجَاهِدٍ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا كَلَامٌ سَاقِطٌ^(١).

وقد نقل الزركشي (٧٩٤هـ) الرايين، ولم يشر إلى أن هذا
المعاصر الذي يذكره أبو حيان هو ابن تيمية.

(١) «البحر المحيط»: ١٤/١.

وحكم بأنَّ التفسير لا يتوقَّف كله على أقوال الصَّحابة والتَّابعين، بل يكون فيه التفسير بالرَّأي أيضًا، قال: « حَكَى الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ بَعْضِ مَنْ عَاَصَرَهُ أَنَّ طَالِبَ عِلْمِ التَّفْسِيرِ مُضْطَرٌّ إِلَى النَّقْلِ فِي فَهْمِ مَعَانِي تَرْكِيبِهِ بِالْإِسْنَادِ إِلَى مُجَاهِدٍ وَطَاوُسٍ وَعِكْرِمَةَ وَأَضْرَابِهِمْ، وَأَنَّ فَهْمَ الْآيَاتِ يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ بَالِغَ الشَّيْخِ فِي رَدِّهِ لِأَثَرِ عَلِيِّ السَّابِقِ، وَالْحَقُّ أَنَّ عِلْمَ التَّفْسِيرِ مِنْهُ: مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى النَّقْلِ كَسَبَبِ التُّزْوِلِ وَالنَّسْخِ وَتَعْيِينِ الْمُبْهَمِ وَتَبْيِينِ الْمَجْمَلِ، وَمِنْهُ: مَا لَا يَتَوَقَّفُ وَيَكْفِي فِي تَحْصِيلِهِ التَّفَقُّهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَبَرِ»^(١).



(١) «البرهان»: ١٧١/٢، وانظر «الإتقان»: ٢٢٠/٤.

الفصل السادس

التَّحْلِيلُ النَّفْسِي لِلْخِلَافِ بَيْنَ الْإِمَامِينَ

أرى أنَّه لا يجب أن يغفل الباحثون دراسة طبائع النفوس عند كتابتهم عن علم من الأعلام، فاعتدال المزاج وانحرافه، ولطافته وحدته؛ لها أثرٌ ظاهرٌ في كلِّ إنسانٍ إلا ممَّن عصمهم الله تعالى!

وقد بحثت في مزاج الإمامين الجليلين فوجدت أنَّ المؤرِّخين من تلاميذهما أو ممَّن كانوا قريباً من عصرهما ينقلون أنَّهما كانتا تعتورهما حدةٌ في الطَّبع، ومن كان هذا حالهما فلا يستبعد أن تحتدم الخصومة بينهما، وتتعلَّق بكلِّ سببٍ من الأسباب قوياً كان أَوْضعيفاً ليجعلاها قائمةً متصلةً، ولا يُغفل أنَّ هذه الصِّفات مغمورةٌ في بحر علمهما وفضلهما رحمهما الله تعالى.

ذكر الذهبي في مناقب ابن تيمية سعة علمه وورعه وأنه لم ير مثله «فريدُ الحُصْرِ عِلْماً وَمَعْرِفَةً وَذِكَاءً وَحِفْظاً وَكِرْماً وَزُهْداً وَفَرْطَ شَجَاعَةٍ»^(١) ولكنه نقده بقوله: «وَأَنَا لَا أَعْتَقِدُ فِيهِ عَصْمَةً

(١) «معجم شيوخ الذهبي»: ٥٦/١.

بل أَنَا مُخَالَفٌ لَهُ فِي مَسَائِلٍ أَصْلِيَّةٍ وَفُرْعِيَّةٍ فَإِنَّهُ كَانَ مَعَ سَعَةِ
 علمه وفُرْطِ شجاعته وسِيْلَانِ ذهنه وتعظيمه لِحُرْمَاتِ الدِّينِ
 بَشَرًا مِنَ الْبَشَرِ تَعْتَرِيهِ حِدَّةٌ فِي الْبَحْثِ وَغَضَبٌ وَشُظْفٌ لِلْخَصْمِ
 تَزْرَعُ لَهُ عَدَاوَةً فِي النُّفُوسِ وَإِلَّا لَوْ لَا طَفْ خُصُومِهِ لَكَانَ كَلِمَةً
 إِجْمَاعٍ فَإِنْ كَبَارِهِمْ خَاضِعُونَ لِعِلْمِهِ وَأَنَّهُ بَحْرٌ لَا سَاحِلَ
 لَهُ وَكَنْزٌ لَا نَظِيرَ لَهُ، وَلَكِنْ يَنْقُمُونَ عَلَيْهِ إِحْلَاقًا وَأَفْعَالًا، وَكُلُّ
 أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَتْرَكَ»^(١).

وقال: «تغليظه وفضاظته وفجاجة عبارته وتوبيخه الأليم
 المبكي المنكي المثير النفوس ولو سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ أَنْفَعُ
 لِلْمُخَالَفِينَ»^(٢)، وذكر أَنَّهُ يَزْدَرِي الْكِبَارَ^(٣).

ولقد وَبَّخَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَبَاحِيَّانَ كَمَا مَرَّ بِكَ وَهُوَ مِنَ الْكِبَارِ
 فِي عَصْرِهِ، وَازْدَرَى سِيَّوِيهِ، وَمِنْ هُنَا يَتطَابَقُ وَصْفُ الذَّهَبِيِّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَمَامًا مَعَ وَاقِعَةِ أَبِي حَيَّانَ.

(١) «الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ»: ١٧٦/١.

(٢) «زَغْلُ الْعِلْمِ»: ٣٨.

(٣) «المصدر السَّابِقُ»: ٣٨، وقد حاول بعض الباحثين التشكيك في
 نسبة رسالة بيان زغل العلم، والصحيح أنها صحيحة النسبة إلى
 الذهبي، وكل أدلة إبطالها مردود عليها.

منشأ حدّته :

لا يصحّ قول بعض المتحاملين عليه : إنّ الحدّة أصابت ابن تيمية لأنّه كان عزباً لم يتزوَّج^(١) .

أقول : كثيرٌ من العلماء لم يتزوَّجوا ولم ينسب إليهم حدّةٌ في الطّبع كالنّوّي رحمه الله ، وليس ابن تيمية عاجزاً عن الزّواج لو أراد ، وإنّما شغلته الدّعوة والجهاد ضد التّار وهما فرضٌ مقدّم على الزّواج الذي قد يكون في حقّه مندوباً أو مباحاً فهو أدري بحال نفسه ، ولو كان ابن تيمية يعلم أنّ عدم الزّواج يدفعه إلى محرّم لتزوَّج ، هذا حسن الظنّ الذي أمرنا الله تعالى به ، فأرجاع حدّته لعدم زواجه حكم بالتّشهي ، وما يعيننا هنا هو إثبات هذه الحدّة وأثرها في سلوكه مع غيره .

وكان أبوحيان حادّاً في سلوكه أيضاً ، وقد سبق له أن اختلف مع أحد مشايخه في الأندلس فكان ردّه عليه شديداً فروي في سبب رحلته «حملته حدّة الشّيبية على التّعريض للأستاذ أبي جعفر الطّباع ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزّبير الوحشة فنال منه ، وتصدّى للتأليف في الردّ عليه ،

(١) رأيت هذا في بعض صفحات التّواصل الاجتماعي ممّن ينقد ابن تيمية .

وتكذيب روايته، ورفع أمره إلى السُّلطان، فامتعض له، ونفَّذ الأمر بتنكيله، فاخْتَفَى، ثم أجاز البحر مخفياً، ولحق بالمشرق يلتفت خلفه»^(١).

فَبَانَ من هذا النَّقْل أَنَّ أَبَا حَيَّانَ لَيْسَ من أولئك الذين يَمُرُّون الخِلافَ مع النَّاسِ ولو كان صادراً من أساتذته.

ونقل الحسيني (٧٦٥هـ) عن العلائي أن لسانه كان «مسترسلاً في الوقعة في الناس جداً إلى آخر عمره لا يتورَّع عن ذكر أحد سواء كان من أئمة الإسلام المتقدمين أو المتأخرين، فالله تعالى يسامحه ولم يقلع عن ذلك إلى آخر وفاته»^(٢).

فهذا الوصف - وهو نقطة في بحر فضله - عاملٌ ظاهرٌ في إظهار عداوته لابن تيمية ولا سيما أَنَّ هذه العداوة استندت إلى خلاف عقديٍّ وتخصيصيٍّ^(٣).

(١) «الإحاطة» ٣/ ٣٠، «الدُّرَرُ الكَامِنَةُ»: ٥٩/ ٦، وروي أنه خرج للحج وطلب العلم، وليس هارباً. انظر «معجم الشيوخ»: ٤٧٤/ ١.

(٢) «ذيل تذكرة الحفاظ»: ١٣.

(٣) أعني به التَّخْصِصُ النَّحْوِي، فقد طعن ابن تيمية فيمن يراه أبو حَيَّانَ إمام الصَّنْعة النُّحْوِيَّة.

خاتمة في هذا البحث

موقف أبي حيان من ابن تيمية بعد وفاته

وهذا ممّا لا يقطع فيه بقول، فقد وجدت في ذلك نصين:

الأول: أنّه مات على بغضه.

وهذا ممّا ذكره الصّفي تلميذ أبي حيان وتبعه عليه المقري التلمساني (١٠٤١هـ) قال الصّفي عن ابن تيمية: «وممن مدحه بمصر أيضًا شيخنا العلامة أبو حيان، لكنّه انحرف عنه فيما بعد، ومات وهو على انحرافه»^(١).

ويقصد بالانحراف: عدم متابعتة والتلقّي عنه، وهذا لا ينفي أنه لم يقرّر ما جاء في فضائله وترحمه عليه بعد موته، وهو ما يقرّبه النصّ الثاني، ولكنه يعكّر عليه قول السبكي الكبير (٧٥٦هـ): «ما زال يلعنه حتّى مات بعد أن كان يعظّمه»^(٢).

(١) «أعيان العصر»: ٢٤٧/١، «نفح الطيب»: ٥٧٨/٢.

(٢) «السيف الصّقل»: ٤٨٠. (ضمن كتاب العقيدة وعلم الكلام من أعمال الإمام محمد زاهد الكوثري) دار الكتب العلميّة.

الثَّانِي : ارتضاء أبي حَيَّانَ مدح ابن تيمية بعد وفاته :
ولعلَّ أباحيان حزن لما ابتلي به ابن تيمية ، وكره موت
أمثاله من أئمة العلم في دهاليز السُّجون .

والعلماء وإن اختلفوا فإنَّهم أعرَف النَّاسَ بمقامات
مخالفهم ، قال ابن ناصر : «لَكن بعد موت الشَّيْخ تَقِيَّ
الدِّين رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ رثاه بعض المصريين بقصيدة وعرضها
على أبي حَيَّانَ فَسَمِعَهَا مِنْهُ وَأَقْرَأَ عَلَيْهَا ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي
فِي تَرْجَمَةِ الشَّيْخ تَقِيَّ الدِّين المفردة حين ذكر مرأثيه قَالَ :
وَمِنْهَا قصيدة لرجلٍ جندي من أهل مصر أرسلها وذكر أَنَّهُ
عرضها على الامام أبي حَيَّانَ النَّحْوِيِّ وَهِيَ هَذِهِ :

خَطْبُ دَنَا فَبَكَى لَهُ الْإِسْلَامُ

وَبَكَتْ لِعِظَمِ بُكَائِهِ الْأَيَّامُ

وَذَكَرَ الْقَصِيدَةَ وَمِنْهَا :

بَحْرُ الْعُلُومِ وَكُنْزُ كُلِّ فَضِيلَةٍ

فِي الدَّهْرِ فَرَدَ فِي الزَّمَانِ إِمَامُ

وَمِنْهَا :

وَالسَّنَةُ الْبَيْضَاءُ أَحْيَا مِنْهَا
 فَغَدَتَ عَلَيْهَا حُرْمَةٌ وَزَمَامٌ
 وَأَمَاتَ مِنْ بَدَعِ الضَّلَالِ عَوَائِدًا
 لَا يَسْتَطِيعُ لِدْفَعِهَا الصَّمَامُ
 فَلَيْنٌ تَأَخَّرَ فِي الْقُرُونِ لِثَامِنٍ
 فَلَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْعُلُومِ أَمَامُ»^(١)

فقول ابن ناصر: «وأقره عليها» ظاهرٌ في رضاه عمّا وصفت به القصيدة ابن تيمية من جميل الأوصاف^(٢).

ويؤيد الرأي الثاني أنّ أبا حيان لم يشطب أبيات مدحه لابن تيمية من كتابه «نغمة الظمان من فوائد أبي حيان»، وهو جزء صغير ضمّنه مروياته قال ابن حجر (٨٥٣هـ): «وقد خرج لنفسه جزءاً لطيفاً سمّاه: نغمة الظمان»^(٣).

(١) «الرد الوافر»: ٦٦.

(٢) لكنّ هذا الخبر يبقى ضعيفاً من حيث الإسناد في جنب ما نقله تلميذه الصّفيّ والسّبكي في عدم رضاه عنه حتّى الممات.

(٣) «ذيل التّبيان لبديعة البيان»: ٢٣.

وكان يُسمع هذا الجزء الصَّغير في بيته بالمدرسة الصَّالِحِيَّة في القاهرة سنة (٧٤٣هـ) على طالبي الإجازة منه^(١)، وجاء فيه وصفه لابن تيمية بالإمامة.

رَحِمَ اللَّهُ الشُّيُخِينَ، وَجَزَاهُمَا عَنِ الْإِسْلَامِ الْجَزَاءَ الْجَمِيلَ



(١) انظر: «نُغْبَةُ الظُّمَان»: ٧١.

كلمة

في ذم التعصب وتتبع سقطات العلماء

لما قال الشاطبي (٧٩٠هـ): «وَقَانَا اللَّهُ شَرَّ التَّعَصُّبِ عَلَى
غَيْرِ بَصِيرَةٍ»^(١).

وجدتها كأنها ردُّ على القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) لما
مدحه أحد تلاميذه من المعتزلة واسمه «رزق الله» بالتعصب
فقال: «وكان شيخاً حسناً، حسن التعصب للمذهب»^(٢).

عرَّف التعصب بأنه «عدم قبول الحق عند ظهور دليله»^(٣).
ولهذا فإن التعصب للإسلام محمود لاقتراحه بالحق البين،
وهو ما عبَّر عنه العلماء بقولهم: «واعلم أنَّ التعصب قاعدة
الإسلام، وقانون الإيمان، وأساس الشريعة، وشعار
الموحِّدين، وعلامة المؤمنين...»^(٤).

(١) «الاعتصام»: ٢٨٥/١.

(٢) «المنية والأمل»: ٨٥.

(٣) «جامع العلوم في اصطلاحات الفنون»: ٢١٨/١.

(٤) «مفيد العلوم ومبيد الهموم»: ٩٧.

ولا يُعرف داء عَقْدِيَّ خَطِيرٌ عَلَى صاحبه كالتعصُّب لغير
مناشدة الحقِّ، فَإِنَّهُ إِنْ أَصَابَ صاحِبَهُ غَطَى عَلَى عقله وقلبه،
وهذا ممَّا عَرَفَهُ العلماءُ بِالمشاهدةِ والتَّحْقِيقِ. قال التفتازاني
(٧٩٣هـ): «فَتَحَقَّقْنَا أَنَّ التَّعَصُّبَ يُغْطِي عَلَى الْعُقُولِ، وَعِنْدَهُ
تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ»^(١).

وما ألقى الكافرين في بحر الجهالة، وجعلهم يعضون
بالنَّواجذ على حبال الضَّلالة، وحرَّمهم من نور الإسلام،
والتشرف بمقام الصُّحبة الفخيم؛ إِلَّا قولهم تعصُّبًا ﴿إِنَّا وَجَدْنَا
ءَابَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَاثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ فجعلوا من تعصُّبهم
للباطل هدايةً وحقًّا، ومتابعةً واقتداءً.

وعلى الرغم من تنبيه العلماء على خطره وضرره وشره فَإِنَّهُ
ما زال قوياً ظاهراً عند طائفةٍ واسعةٍ من النَّاسِ: يَتَلَوْنَ بِالْوَانِ،
ويَتَزَيَّأْنَ فِي لباس، ويتغيَّر في صور.

والتعصُّب للقبيلة وللجهة وللعرق وَإِنْ كان ضرره كبيراً
وأمره خطيراً، غير أنَّ إقامة الحجة العقلية والدينية على تهافته

(١) «شرح المقاصد في علم الكلام»: ١٣٩/٢.

وبطلانه وبيان عوارده سهلٌ يسيرٌ، ويكفي في ردّه ونقضه قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، وقوله ﷺ في العصبية: «دعوها فإنها مُتَنَتَّة»^(١).

ولكنَّ أصعبَ التعصّب وأخطره ذلك الذي يكون للمذهب وللطائفة وللمشايع دون النظر إلى الحقّ، فهو يحرك نحو العداء، ويخمد به الفكر، ويغذي العداوات، ويزرع الشقاق، ويقدّس الشّخص فيصيبهم بالغرور، ويضع على القلوب الأقفال فلا تُبصر فضائل الآخرين.

وقد عانت أمة الإسلام من خطر المتعصّبين فاستحرّ بسببهم القتل والتّبديع وسلبُ الأموال وسبيُ النساء، وهم يظنون أنهم يحسنون صنعا، وما قتلُ عليٍّ رضي الله عنه منك ببعيد، فلم ينظروا إلى صحبته ولا إلى سبقه وعلمه ومصاهرته للنبي الأعظم، ولا إلى حججه وبيان مقاصده، ذلك أنّ المتابعة العمياء، هي خبط عشواء، تُعمي البصر وتذهبُ بالبصيرة.

(١) «صحيح البخاري»: (٤٩٠٧).

وقد علّم رسول الله ﷺ أصحابه بأنَّ الحقَّ يُؤخذ من أيِّ شيءٍ كان، ولو من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ الذي لعنه الله في كتابه المبين، فقال لأبي هريرة: (أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُحَاطَبُ مِنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ»^(١)).

قال ابن حجر (٨٥٢هـ) معلقاً على الحديث: «وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَعْلَمُ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُؤْمِنُ، وَأَنَّ الْحِكْمَةَ قَدْ يَتَلَقَّاهَا الْفَاجِرُ، فَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا، وَتُؤْخَذُ عَنْهُ فَيَنْتَفِعُ بِهَا...»^(٢).

ولسنا نعني هنا من نبذ التَّعَصُّبَ زعزعة المذاهب الفقهيَّة السَّنيَّة المستقرَّة بالهجوم على أئمتِّها ومعتمدها، فذلك عندي هو الخسرانُ المبين؛ إذ إنَّ الهجوم عليها زلزلةٌ للمجتمع المترابط، ونكثٌ خبيثٌ لغزل اطمئنانه واستقراره، ولهذا أفتى بعض العلماء بأنَّ الأولى هو الإفتاء بالمرجوح المختلط

(١) «صحيح البخاري»: (٢٣١١).

(٢) «فتح الباري»: ٤/٤٨٩.

بالعرف على الرَّاجح الموجود في الكتب^(١).

ويكفي المتعصّب ذمّا أنّه لا تُقبل شهادته فيمن تعصّب ضده^(٢)، وعُدّ ذلك علةً قادحةً في شهادته، والتّجربة دالةٌ على أنّ المتعصّب قد يحمله بغضه على التّشفيّ وعدم الشّهادة بالحقّ في المشهود قال التّاج السبكي: «نقول: من شهد على آخر، وهو مُخالف له في العقيدة أوجب مُخالفته له في العقيدة رِيبةً عند الحاكم المُنتصر لا يجدها إذا كانت الشّهادة صادرةً من غير مُخالف في العقيدة ولا يُنكر ذلك إلّا قدم أخرق»^(٣).

وفي زمننا هذا زاد التعصّب للأشخاص زيادةً كبيرةً، وحمل بعضُ النَّاس أن يعقدوا الولاء والبراء على منزلتك من مشايخهم، فهم يحكمون على كلّ كلمة يقولها مشايخُهم بأنّها هي الحقُّ المطلق، وأنّ الضّلال في مخالفتهم، ولا يغرنك

(١) انظر كتاب «الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري»، جمع محمّد بن يونس نشر دار سحنون ودار ابن حزم، ففيه استفاضةٌ عن وجوب عدم زعزعة العرف الاجتماعي وإن كان مرجوحاً من النّاحية الفقهيّة، وأن ردّه فقط يكون إذا اقترن بالمحرّم.

(٢) «حاشية الدسوقي على الشّرح الكبير»: ١٨١/٤.

(٣) «طبقات الشّافعيّة الكبرى»: ١٥/٢.

أنهم لا يُقَرُّون لمشايعهم بالخطأ، فهذه دعواهم الظاهرة، ولكنهم يتلبَّسون بعدم تخطئتهم في محاوراتهم مع النَّاس.

ويعلم الله تعالى أنني لا أعني في هذه السُّطور نقدَ فرقةٍ معيَّنة من الفرق، فالذاء انتشر وعمَّ، حتَّى أصاب بعض طلبه العلم من السَّلفيَّة والصُّوفيَّة والمنتسبين من أهل السَّنة لآل بيت النبوة رضي الله عنهم.

والسَّلامة في ظنِّي هي في اتِّباع الحقِّ البين ممَّا لا خلاف فيه بين أهل السَّنة، وبإمساك اللسان عن الإنكار في مسائل الاجتهاد، فحملُ النَّاس اليوم - في زمن غلبة الاتِّصالات والشَّبكة العالميَّة والتَّلفاز - على رأي واحد، هو من العبث والهديان، وتضييع للوقت والجهد في الدَّعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

ومن غريب ما وجدناه من طبائع المتعصِّبة أنه تصيُّبهم حدَّة في الرَّد، وفُجرٌ في الخصومة، وسلطنة في اللسان، لا يُقدِّرون المنزلة، ولا يُيقنون على حبل المودَّة، ومنهم من يتلمذ على كتب فحول العلماء الذين عرفوا بالعلم العظيم ممزوجاً بحدَّة المزاج وبالزَّجر العنيف مع الخصوم، فيأخذون

منهم هذه الأخيرة، ويتركون مبلغ علمهم، واجتهادهم في طاعة ربهم، وذودهم عن حياض دينهم، فهي لأولئك العلماء الفحول نكتة في بحر الفضل والعمل الصالح، وهي لهؤلاء سمة مردولة مجردة من حقيق العلم وإن ادَّعوه ظلمًا وبهتانًا.

ليس كل العلماء تقيًا لله تعالى، يرجو رحمته ويخشى عقابه، فمن العلماء من اشتغل بمسائل العلم مجردة عن العمل، وهذا داء قديم، بينه العلماء، وعرضوا صورته وأثره، وهذا نص نفيس للخوارزمي (٣٨٣هـ) في بيان هذا الأمر قال فيه: « يغتروا بكثرة الرواية وحسن الحفظ مع تضييع واجب حقوق الله تعالى! تخيل نفس أحدهم إليه أن مثله لا يُعَذَّب؛ لأنه من العلماء أئمة العباد الحافظين على المسلمين دينهم، ويعتقد أن نجاة العباد متعلقة بشفاعته، ولولاه لا اختل نظام الإسلام، وانقطع عرى اليقين، وإن مثله لا يتكبر ولا يحسد ولا يعجب... »^(١).

والقول نفسه فيمن تزيًا بزي الزهد والمسير في طريق القوم ولكنه يُعْمِلُ لسانه في الناس ظانًا النجاة، وتقلد الولاية

(١) «مفيد العلوم ومبيد الهموم»: ٣٦٥.

«يَتَزَيُّونَ بِزِي الْعِبَادِ، وَيُكْثِرُونَ عَمَلَ الطَّاعَاتِ وَمَقْصُودُهُمْ الْخَلْقُ دُونَ الْحَقِّ، وَلَا يَخْلُصُونَ الْأَعْمَالَ مِنَ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ وَالْغِيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ» (١).

لُغَةُ الْخِلَافِ :

للخلاف لغتان : لغةٌ مبنيةٌ على الطَّعنِ ورغبةِ الانتصارِ على الخصمِ، تخاطبُ الأفكارَ مجردةً عن اعتبارِ الآدميةِ، ولغةٌ خلافٍ مبنيةٌ على الالتزامِ بأوامرِ الشَّرْعِ وتُعتبرُ آدميةٌ المخاطبِ، وتُصحَّحُ فيها النِّيَّةُ في طلبِ هدايته، وهي التي في قوله : ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ﴾، وللثانية ثمارُها، وللأولى مضارُّها، فانتقِ لنفسِكَ، وصحِّحْ نِيَّتَكَ، ولا تغترَّ بعلمك وطاعتِكَ.

إِنَّ التَّبَعِ الْعِلْمِيَّ لِلْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ يَنْبَغِي أَنْ تُصَحَّحَ فِيهِ النِّيَّةُ الصَّادِقَةُ بِعَدَمِ الْانْتِقَاصِ مِمَّنْ تَرُدُّ عَنْهُمْ آرَاءَ غَرِيبَةٍ نَتَجَتْ عَنْ اجْتِهَادِهِمْ، وَأَنْ يَلْتَمِسَ الطَّالِبُ الرَّبَّانِيُّ الْإِعْتِذَارَ لَهُمْ مَا أَمْكَنَ، وَأَنْ يَتَلَطَّفَ فِي عِبَارَتِهِ، وَيَسْأَلَ اللَّهَ السَّلَامَةَ مِمَّا زَلَّ فِيهِ غَيْرُهُ، وَيَرْجُو الْغُفْرَانَ لِمَنْ سَبَقَهُ.

(١) «المصدر السابق» : ٣٦٨.

وقد راقنتي كلمة لابن حجر العسقلاني قالها في ابن تيمية موضوع هذا الكتاب مع أبي حيان، تُبين منهج العلماء الربانيين في الإنصاف، وأن التعصّب لهم مطلقاً دون نظرٍ لا يصح، وأن نهج مسلك الجحود المطلق لا يجوز أيضاً، بل الأدب أن يُقرّ بفضلهم، ويُنَبّه على خطئهم، ويكون ذلك كله مصحوباً بحسن النية لا التشهير بتتبع السقطة، قال رحمه الله: «وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ بَشَرٌ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ فَالَّذِي أَصَابَ فِيهِ . وَهُوَ الْأَكْثَرُ . يُسْتَفَادُ مِنْهُ وَيُتَرَحَّمُ عَلَيْهِ بِسَبَبِهِ ، وَالَّذِي أَخْطَأَ فِيهِ لَا يَقْلُدُ فِيهِ بَلْ هُوَ مَعْدُورٌ ؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَ الشَّرِيعَةِ شَهِدُوا لَهُ بِأَنَّ أَدَوَاتِ الْاجْتِهَادِ اجْتَمَعَتْ فِيهِ حَتَّى كَانَ أَشَدَّ الْمُتَعَصِّبِينَ عَلَيْهِ الْعَامِلِينَ فِي إِيْصَالِ الشَّرِّ إِلَيْهِ ، وَهُوَ الشَّيْخُ كَمَالَ الدِّينِ الزَّمْلَكَانِي شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ صَدْرُ الدِّينِ بْنِ الْوَكِيلِ الَّذِي لَمْ يَثْبُتْ لِمَنَاظَرَتِهِ غَيْرُهُ»^(١).

ونختم القول في هذه الكلمة بأنّ تتبّع سقطات العلماء وتلمس عورات المشايخ -بغية الظهور، وتكثير السواد، وليقال عالمٌ مبرزٌ- مطفىٌّ للأنوار، ومُذهَّبٌ للبركة، ومُوقِعٌ في السلب بعد العطاء، نعوذ بالله من الاستدراج، ونسأله السّتر

(١) «تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر»: ١٤.

في ساعة النزاع والارتجاج، قال السلفي (٥٧٦هـ) عن محمد ابن أبي الفرج المعروف بالذكي النحوي (٥١٦هـ). وسمي بالذكي؛ لأنه كان آية في الذكاء وسعة العلم: «وكان قرأ اللغة على محمد بن يونس، والنحو على أبي علي الحيولي، ولم يخرج من المغرب إلا وهو إمام في الفقه والنحو؛ غير أنه كان يتبع عشرات الشيوخ، فدعوا عليه فلم يفلح»^(١).

﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.



المصادر والمراجع

(أ)

«الإحاطة في أخبار غرناطة» لمحمد بن عبد الله الغرناطي الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ.

«اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية ونقيراته في النحو والصرف» لناصر محمد الفهد، مكتبة (أضواء السلف) سنة ١٤٢٣هـ.

«الاستذكار» ليوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة دمشق، ودار الوعي حلب الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

«الإشفاق في أحكام الطلاق» لمحمد زاهد الكوثري (١٣٧١هـ) المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٤م.

«الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» لعمر بن عليّ البزار، (٧٤٩هـ)، المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة، ١٤٠٠هـ.

«أعيان العصر وأعوان النصر» لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، لمجموعة من المحققين، دار الفكر المعاصر، بيروت.

لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الأولى، ١٤١٨ هـ. ١٩٩٨ م.
 «الاقتراح في أصول النحو» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
 (٩١١ هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتية،
 دمشق، الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

«الانتصار لسيبويه على المبرّد» لأحمد بن محمّد بن ولّاد (٣٣٢ هـ)
 تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٦ م.

(ب)

«البحر المحيط» لأبي حيان محمّد بن يوسف بن علي الأندلسي
 (٧٤٥ هـ)، دار السعادة، القاهرة.

«البحر المحيط» لأبي حيان محمّد بن يوسف بن علي الأندلسي
 (٧٤٥ هـ) المحقّق: صدقي محمد جميل دار الفكر، بيروت.

«بدائع الفوائد» لمحمّد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيّم الجوزيّة
 (٧٥١ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

«البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع» لمحمّد بن علي بن
 محمّد الشوكاني (١٢٥٠ هـ)، دار المعرفة، بيروت.

«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لعبد الرحمن بن أبي بكر،
 جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) المحقق: محمّد أبو الفضل إبراهيم،
 المكتبة العصرية - لبنان.

«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، دار سعد الدين، الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
 «بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» لتقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة (٧٢٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأولى، ١٤٢٦هـ.

(ت)

«التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول» لمحمد صديق خان القنوجي (١٣٠٧هـ)، وزارة الأوقاف، قطر الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

«تاريخ ابن الوردي» لعمر بن مظفر المشهور بابن الوردي (٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
 «التعليقة على كتاب سيبويه» لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

«تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» لمحمد بن عبد الله الشهير بابن بطوطة (٧٧٩هـ)، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط ١٤١٧هـ.

«التعريفات» لعلّي بن محمّد الجرجاني: (٨١٦هـ) ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء، العلميّة، لبنان الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

«التفسير الكبير» = مفاتيح الغيب

«تقريظ للحافظ أبْن حجر العسقلاني على الرد الوافر» لمحمّد بن أحمد بن محمّد بن خير الله، الحنفي الحسيني البخاري (١٢٠٠هـ) المحقّق: محمّد بن إبراهيم الشّيباني، مكتبة ابن تيمية، الكويت.

«تكملة المعاجم العربيّة» لرينهارت بيتر آن دُوزي (١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربيّة وعلّق عليه: محمّد سليم النّعيمي، جمال الخيّاط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقيّة، الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠م.

«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لمحمّد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ) دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السّلام، القاهرة، الأولى، ١٤٢٨هـ.

«تهذيب الكمال في أسماء الرّجال» ليوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ)، المحقّق: د. بشار عواد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.

(ج)

«جامع البيان في تأويل القرآن» لمحمّد بن جرير بن الطّبري (٣١٠هـ)، المحقّق: أحمد محمّد شاكر، محمود محمّد شاكر،

مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

«جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» لنعمان بن محمود
الآلوسي (١٣١٧ هـ) قدم له: علي السيد المدني، مطبعة المدني،
١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.

(ح)

«حاشية الصّاوي على الجلالين» لأحمد بن محمّد الخلوتي الشّهير
بالصّاوي، (١٢٤١ هـ) دار إحياء التراث العربي.
«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» لمحمّد بن أحمد الدسوقي
(١٢٣٠ هـ) دار الفكر.

«حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» لعبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي (٩١١ هـ) المحقّق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء
الكتب العربيّة مصر، الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

(خ)

«خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» لعبد القادر بن عمر البغدادى
(١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،
الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

«الخصائص» لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمّد
علي النجار، عالم الكتب - بيروت.

(د)

«درء تعارض العقل والنقل» لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، السعودية الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

«الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لأحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، مراقبة محمد عبد المعيد ضان مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، : الثانية، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

«ديوان أبي حيان الأندلسي» (٧٤٥هـ) تحقيق وجمع د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، مطبعة العاني بغداد، الأولى، ١٩٦٩م.

(ذ)

«ذيل التبيان لبديعة البيان» لأحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ٢٠٠١م.

«ذيل طبقات الحنابلة» لعبد الرحمن بن أحمد، السلامي (٧٩٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، العبيكان، الرياض، الأولى، ١٤٢٥هـ.

(ر)

«رحلة ابن بطوطة» = تحفة النظار في غرائب الأمصار

«الرّد الوافر» لمحمّد بن عبد الله القيسي الشّهير بابن ناصر الدّين (٨٤٢هـ) المحقّق: زهير الشّاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الأولى، ١٣٩٣هـ.

«الرّد الوافر» لمحمّد بن عبد الله القيسي الشّهير بابن ناصر الدّين (٨٤٢هـ) كردستان العلمية بمصر (١٣٢٩هـ).

«روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني» لمحمود بن عبد الله الألوسي (١٢٧٠هـ) المحقّق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ.

(ز)

«زاد المسير في علم التّفسير» لعبد الرّحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، حقّقه: عبد الرّزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.

«زغل العلم» لمحمّد بن أحمد بن عثمان الذّهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق محمّد العجمي مكتبة الصحوة الإسلامية (١٤٠٤هـ).

(س)

«سد الأرب من علوم الإسناد والأدب» لأبي عبد الله محمّد بن محمّد الكبير (١٢٣٢هـ) مطبعة حجازي، الثانية.

«سلسلة الأحاديث الصَّحيحة وشيء من فقها وفوائدها» لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الأولى.

«السُّلوك لمعرفة دول الملوك» لأحمد بن علي المقرئ (٨٤٥هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، العلمية، لبنان، الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

«سير أعلام النبلاء» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، لمجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرِّسالة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

«السَّيْف الصَّقِيل» لتقي الدين السُّبكي (٧٥٦هـ)، تحقيق محمد زاهد الكوثري منشور ضمن كتاب العقيدة وعلم الكلام من أعمال الإمام محمد زاهد الكوثري) دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٤م.

(ش)

«شرح ابن يعيش على المفصَّل» ليعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، العلمية، لبنان، الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

«شرح تسهيل الفوائد» لمحمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

«شرح الرّضي على الكافية» لرضي الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ) تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس (بنغازي) ليبيا ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.

«شرح المقاصد في علم الكلام» لسعد الدّين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٣هـ)، دار المعارف النعمانيّة - باكستان، الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

«الشريعة» لمحمّد بن الحسين الآجُرِّي (٣٦٠هـ)، المحقق: د. عبد الله ابن عمر الدميحي، دار الوطن، السعودية، الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

«الشّهادة الزكيّة في ثناء الأئمّة على ابن تيمية» لمرعي بن يوسف الكرّم الحنبلي (١٠٣٣هـ)، المحقّق: نجم عبد الرّحمن خلف، دار الفرقان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٤هـ.

(ص)

«الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس» لخلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ)، غني بنشره وصحّحه وراجع أصله: السيّد عزّت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الثانية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

(ط)

«طبقات الشافعية» لعبد الرّحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، (٧٧٢هـ) تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلميّة، الأولى ٢٠٠٢م.

«طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي. د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع الثانية، ١٤١٣هـ.

«طبقات المفسرين العشرين» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الأولى، ١٣٩٦هـ.

(٤)

«العرش» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: محمد بن خليفة التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

«العلو للعلي الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

«عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لبدر الدين محمد محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(غ)

«غاية النهاية في طبقات القراء» لمحمد بن محمد الشهير بابن الجزري (٨٣٣هـ) مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

(ف)

«الفتاوى الحديثية» لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي (٩٧٤هـ) دار الفكر.

«فتح الباري شرح صحيح البخاري» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة (١٣٧٩هـ) بيروت.

«الفروق اللغوية» لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة. مصر

«فوات الوفيات» لمحمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين (٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت الأولى ١٩٧٣ - ١٩٧٤م.

(ق)

«القاموس المحيط» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي

(٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة،
إشراف: محمد نعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة، لبنان.

(ك)

«الكتاب» لعمر بن عثمان سيويه (١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام
محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨ هـ -
١٩٨٨ م.

«الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر دراسة وتحليل» د.
محمود محمد الطناحي، ط ١، دار الهلال مصر ١٩٩٦ م.

«كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لمصطفى بن عبد الله
حاجي خليفة أو الحاج خليفة (١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد،
١٩٤١ م.

«كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري» لمحمد
الحضر الجكني الشنقيطي (١٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت
الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

(ل)

«لسان العرب» لمحمد بن مكرم ابن منظور (٧١١هـ) دار صادر -
بيروت الثالثة - ١٤١٤ هـ.

(م)

«مجموع الفتاوى» لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)،
 المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة
 المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
 «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» لعبد الحق بن غالب بن
 عطية الأندلسي (٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد،
 دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.

«المختصر في أخبار البشر» لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن
 شاهنشاه، الملك المؤيد (٧٣٢هـ) المطبعة الحسينية المصرية،
 الأولى.

«مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي»، د. محمود الطناحي، مكتبة
 الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤م.

«المزهر في علوم اللغة وأنواعها» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
 (٩١١هـ) المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت،
 الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

«مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» لأحمد بن يحيى بن فضل الله
 القرشي العمري، (٧٤٩هـ)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الأولى،
 ١٤٢٣هـ.

«المُصَنَّف» لعبد الله بن محمد بن أبي شيبه (٢٣٥ هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار القبله.

«معجم متن اللغة» (موسوعة لغوية حديثة) لأحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) دار مكتبة الحياة - بيروت، ١٣٧٧ - ١٣٨٠ هـ.

«معجم الشيوخ» لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين الشبكي (٧٧١ هـ) تخريج: شمس الدين الصالح الحنبلي (٧٥٩ هـ) حققه: د. بشار عواد وآخرون، دار الغرب الإسلامي، الأولى ٢٠٠٤ م.

«معجم الشيوخ الكبير» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

«معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

«مفاتيح الغيب» لعبد الله محمد بن عمر الرازي (٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

«مفيد العلوم ومبيد الهموم» لأبي بكر محمد بن العباس الخوارزمي (٣٨٣هـ) المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨ هـ.

«المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» لإبراهيم بن محمد ابن مفلح، (٨٨٤هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، السعودية، الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

«مُنجِد المقرئين ومرشد الطالبين» لشمس الدين محمد بن محمد الشهير بابن الجزري (٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

«المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» لأحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ (٨٤٥هـ): دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٨ هـ.

«المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» ليوسف بن تغري بردي الظاهري (٨٧٤هـ) حققه: د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية للكتاب.

«المنية والأمل» للقاضي عبد الجبار بن أحمد (٤١٥هـ)، تحقيق: د. سامي النشار، ود. عصام الدين محمد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ١٩٧٢ م.

(ن)

«النَّبَوَات» لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ)، المحقق: عبد العزيز بن الطويان، أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» ليوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

«النشر في القراءات العشر» لشمس الدين محمد بن محمد الشهير بابن الجزري (٨٣٣هـ) المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتب العلمية.

«نغمة الظمان من فوائد أبي حيان» لأبي حيان محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، تحقيق خالد محمد السباعي، دار الحديث الكتانية، المغرب، ط١، ٢٠١٥م.

«نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني (١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، لبنان، تواريخه متعددة للأجزاء.

«النكت والعيون» لعلي بن محمد الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ)، المحقق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، لبنان.

«النهر الماد المطبوع بحاشية البحر المحيط» لأبي حيّان محمّد بن يوسف بن علي الأندلسي (٧٤٥هـ)، دار السّعادة، القاهرة.

«النهر الماد من البحر المحيط» لأبي حيّان محمّد بن يوسف بن علي الأندلسي (٧٤٥هـ) المحقّق: د. عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت.

(و)

«الوافي بالوفيات» لخليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، المحقّق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.

«الوسيط في تفسير القرآن المجيد» لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (٤٦٨هـ) أخرجه مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلميّة، لبنان، الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

«الوفيات» لتقي الدّين محمد بن هجرس السلامي (٧٧٤هـ)، المحقّق: صالح مهدي، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الأولى، ١٤٠٢ هـ.

البحوث

١ - «القول بتوقّف تفسير القرآن على أقوال السّلف دراسة في استدلالات ابن تيمية من خلال كتابه جواب الاعتراضات المصريّة

على الفتيا الحموية» أ. أحمد فتحي البشير، مركز تفسير للدراسات
القرآنية.

٢- «المذهب الظاهري وأثره في التصور النحوي لأبي حيان
الأندلسي» لعصام جمال، نشر بمجلة الشهاب ٨٦:٥٥، تاريخ
النشر: ١/٥/٢٠١٨م.

الفهرسُ النَّفصِيّ

- تقديم سماحة العلامة الدكتور عبد العزيز بن علي
 ٧ الحربي
- تقديم سماحة العلامة الدكتور محمد بن زين العابدين
 ٩ رُستم
- ١٣ المقدمة
- ١٩ توطئة في بيان منزلة ابن تيمية وأبي حيان
 أولاً: المنزلة العلمية لابن تيمية وثناء العلماء عليه،
 ١٩ ونقده
- ٢٠ أولاً الشناء على ابن تيمية
- ٢٢ نقد ابن تيمية
- ثانياً: المنزلة العلمية لأبي حيان وثناء العلماء عليه
 ٢٩ ونقده
- ٣٢ نقد أبي حيان

الفصل الأول ثناء أبي حيان على ابن تيمية وتعظيمه له

وطلبه الفتوى منه ٣٥

المبحث الأول أبيات أبي حيان في مدح ابن تيمية ٣٧

أولاً: التوثيق والضبط ٣٧

ثانياً: عدد الأبيات وارتجالها ٣٩

ثالثاً: مكان إنشادها وزمنها: ٤٢

رابعاً: كشط القصيدة من ديوان أبي حيان ٤٣

المبحث الثاني استفتاء أبي حيان ابن تيمية ٤٦

خاتمة الفصل الأول موافقة أبي حيان من ابن

تيمية في الطلاق الثلاث بلفظ واحد ٥١

الفصل الثاني انحراف أبي حيان عن ابن تيمية ومحلّ

تدوين هذا الانحراف ٥٥

تمهيد ٥٧

حطّ ابن تيمية من شأن سيّويه ٥٨

المطلب الأول: سند هذه الروايات وصحتها .. ٥٨

التعليق على هذا السبب ٦٠

- ٦٤ أولاً: سيبويه حكيم لغة العرب.
- ثانياً: كتاب سيبويه بأنه لم يُصنف مثله وهو
- ٦٤ خارق للعادة.
- ٦٥ ثالثاً: كلام سيبويه محلُّ عناية أهل العلم
- ٦٦ رابعاً: حرمة كتاب سيبويه
- المطلوب الثاني: تقليد ألفاظ ابن تيمية في هذه
- ٦٧ الرواية
- المطلوب الثالث: وقع كلمة ابن تيمية على
- ٧٢ أبي حيّان
- ٧٥ المطلوب الرابع: قضايا متّصلة في المسألة
- ٧٥ الفرع الأوّل: موطن المسألة المتنازع فيها
- ٧٧ الفرع الثاني: تعلّم ابن تيمية العربية ومنزلته فيها
- ٧٨ منزلة ابن تيمية في العربية
- ٨٣ الفرع الثالث صلة تلاميذ ابن تيمية بأبي حيّان
- ٨٣ ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)
- ٨٦ الإمام الذهبي (٧٤٨هـ)
- ٨٧ ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)

- الفرع الرابع دلالة ألفاظ الرواية وأحكامها ٨٩
- أولاً دلالة الحكم بالخطأ ٨٩
- ثانياً الفسر ٩١
- ثالثاً: الكذب ٩٣
- الفصل الثالث: الخلاف العقدي بين ابن تيمية وأبي حيان ٩٧
- المبحث الأول: قضية إجلال النبي على العرش ... ١٠٠
- أقول في المسألة تعقيبان ١٠٢
- المبحث الثاني النسبة إلى التجسيم ١٠٧
- المبحث الثالث المذهب الأشعري بين ابن تيمية وأبي حيان ١١١
- انتساب أبي حيان للمذهب الأشعري ١١١
- ١- تأويله صفة الإتيان، وأنه مجاز لا حقيقة .. ١١٢
- ٢- صفة الاستواء ١١٤
- ٣- الفوقية ١١٥
- ٤- تأويل صفة اليد والوجه ١١٦

- المبحث الرابع: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١١٩
- الفصل الرابع محل تدوين أبي حيان بغضه لابن تيمية
- وقضية الحذف المتعمد من النهر الماد ١٢٣
- قصة الحذف المتعمد من نسخة «النهر» في مطبعة
- السعادة ١٢٧
- مسألة الرمي بالسوء في البحر المحيط ١٣٢
- الفصل الخامس الخلاف في أصول التفسير القرآني ١٣٧
- الفصل السادس التحليل النفسي للخلاف بين الإمامين .. ١٤٣
- منشأ حدته ١٤٥
- خاتمة في هذا البحث موقف أبي حيان من ابن تيمية
- بعد وفاته ١٤٧
- الأول: أنه مات على بغضه. ١٤٧
- الثاني: ارتضاء أبي حيان مدح ابن تيمية بعد
- وفاته ١٤٨
- كلمة في ذم التعصب وتتبع سقطات العلماء ١٥١
- لغة الخلاف ١٥٨

- المصادر والمراجع ١٦١
- البحوث ١٧٧
- فهرس الموضوعات ١٧٩



(البيان في الخلاف بين ابن تيمية وأبي حيان)

هذا كتاب تاريخي أخلاقي فُتِّش في مسألة الخلاف بين شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) وشيخ العربية أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وشقّق عنها قضايا متنوعة تتصل بالواقعة. ويبيّن أن العلماء والفضلاء يظلمون إذا نُزِعوا من بشريتهم، وأردنا منهم أن يكونوا ملائكة معصومين فلا يخطئون أبداً.

كما يبيّن أنّ العلماء والأئمة الكبار إن رُويت عنهم أشياء لا تُقبل، فهذا لا يعني غمطاً مكانتهم، والنيل من منزلتهم، فبحر فضلهم وغزارة علمهم، وجميل أخلاقهم لا تكدره الرّلة، ولا تحجبه الهفوة والقلّة.

وليس كلّ رواية تُنقّضهم صحيحة، وليس كلّ رواية تنتقدهم مردودة، فوجب أن تكون مناقشة الروايات التاريخية مبنية على أسس منهجية صحيحة في القبول والرّد، وأن تكون محلّ استنباط ونظر.

ويرى أنّ داء العصر في إيماننا هو التّعصّب المطلق للأشخاص، وإن كان ظاهره تعصّباً للدين والسنة العظيمة، وأنّ أشدّ التّعصّب ما يرى فيه صاحبه أنّه على الحقّ المطلق دون سواه، وأنّ غيره على غواية وضلال.

ولا يعني بدمّ التّعصّب عدم التّعصّب للإسلام، فاعتزازنا بإسلامنا هو الهواء الذي نتنفس، والروح التي بها نحيا، وإن سعادتنا تكمن في التمسك بالشريعة الغراء، وبما أجمع عليه أئمة الإسلام ممّن شهدت لهم الأمة بالخيرية، وعملوا على نهضتها وتوحيد كلمتها.

Daralkhezana@gmail.com
Daralkhezana@hotmail.com
dar al-khezana al-azhareya.com



00201146118471
00201227348024
00201014616909

